الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الأداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

الموضوع:

الفكر التداولي في التراث البلاغي العربي

عبد القاهر الجرجاني – أنموذجا -

إعداد الطالبة: يحياوي يوسفي إكرام إشراف: أ.د بن يحي فتيحة

لجنة المناقشة		
أ. الدكتور	هشام خالدي	رئيسا
أ. الدكتورة	وهيبة بن حدو	ممتحنا
أ. الدكتورة	فتيحة بن يحي	مشرفا ومقررا

السنة الدراسية: 1440–1441هـ / 2019–2020م

دعاء

قل ربي زدني علما

الشكر والتقدير

– أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا البحث المتواضع، الذي أتمنى أن أكون قد أصبت فيه.

– أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة "فتيحة بن يحي" على توجيهاتها ونصائحها وإشرافها على هذه المذكرة، كما أشكرها على صبرها عليّ. جزاها الله كل الخير ومتّعها بموفور الصحة والعافية.

– كما أقدّم شكري إلى كلّ أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بمناقشة هذه المذكرة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿واخفض لهما جناح الذلّ من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي وكانت سندا ودعما لي في حياتي، علمتني معنى الكفاح والنّجاح... "أمي الغالية".

إلى من أحسّ بطعم الحياة معه، ربّاني وما ملكت يده أعطاني، ربّي قدرني حتى أرد ولو القليل ممّا منحني "أبي الحبيب"

إلى من كان سندا ودعما ماديا ومعنويا، إلى من أكنّ له كلّ الاحترام والتقدير صديقي ورفيق دربي "زوجي العزيز".

إلى أكثر الناس تشجيعا لي أمي الثاني "أمّ زوجي"

إلى التي أهواها وتسكن قلبي وجوارحي وسبب سعادتي في الحياة فلذة كبدي "ابنتي أميمة".

إلى شموع البيت وسندي بالحياة إخوتي... أحلام، رضا، فتح الله، شيماء، رهام.

إلى أعزّ صديقاتي، ومن كانوا ساعدي الأيمن في هذا البحث... زهرة، نريمان، فراح.

إلى أستاذتي الفاضلة، كرّمها الله وجزاها خيرا... د.بن يحي.

إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

مقدمة

الحمد لله الذي أوجدني على وجه الأرض إنسانا، وألبسني لباس التقوى إيمانا، ورزقني عقلا ولسانا، والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

لقد حظيت الدّراسات العربية الحديثة والمعاصرة باهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين سعيا لتأصيل علم لغوي جديد، من خلال الكشف عن مناهج ونظريات جديدة تساعدهم على ذلك، ومن أحدث ما توصلت إليه تلك الدراسات "التيار التداولي". الذي عمل على دراسة الاستعمال اللغوي لتحقيق التواصل الناجح في العملية الخطابية بين المتكلم والمتلقي.

فالتداولية علم تواصلي يعالج كثير من الظواهر اللغوية ويفسّرها، ونجد أنها قد استمدت معارفها من مشارب مختلفة ونهلت عنها كعلم الاجتماع، وعلم النفس المعرفي، واللسانيات وعلم الاتصال، وذلك ما ساعدها على اكتساب مكانة مع العلوم، وهي تعتبر محاولة للإجابة على الأسئلة التالية: ماذا تصنع حين تتكلم ؟ ماذا تقول بالضبط حين تتكلم ؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى ؟

وللتيار التداولي علاقة بالبلاغة العربية، فكلاهما عالج مشكلة اللغة، والبلاغة باعتبارها علم متجدّر قديم فقد ساعدت الدراسات التداولية، كما نجدها هي الأخرى قد انتفعت من هذا التيار المتجدّد.

وهذا الموضوع المطروح له أهمية كبيرة بحيث أنه ربط الدراسات القديمة بالدراسات الجديدة تحت عنوان: «الفكر التداولي في التراث البلاغي العربي عبد القاهر الجرجاني – أنموذجا –». إذ نجد أنّ الباحثون العرب قد اهتموا بكل من البلاغة العربية والنظرية التداولية لهذا فإن أهم التساؤلات التي نطرحها هي:

ما المقصود بالنظرية التداولية ؟

وأين تكمن أهم تجلياتها في التراث البلاغي العربي ؟ وما العلاقة بينهما ؟

وبدافع اكتساب المعارف أكثر حول التيار التداولي ومعرفة أبعاده التداولية في التراث العربي، وسعيا لمعرفة أهم القضايا التي كان لها أثر في البلاغة وقع اختيارنا على البحث الذي تتلخص أهدافه في النقاط التالية:

1- تحديد تعريف لكلّ من المصطلحين "البلاغة" و"التداولية" حتى تتوضح للقارئ.

2- معرفة العلاقة التي تجمع البلاغة العربية بالاتجاه التداولي.

3- توضيح أهم القضايا التي عالجتها النظرية التداولية.

4- معرفة الأسس التداولية التي احتضنتها البلاغة، والتمثيل لها من خلال ذكر أهم هذه التجليات عند العلامة البليغ عبد القاهر الجرجاني.

وحتى يتم هذا البحث بنجاح ومحاولة منّا لإثراء ومعالجة القضايا المتصلة بالإشكالية التي انبنى عليها موضوعنا، ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى مدخل تتصدره المقدمة، ثم فصلين احتوى كلّ فصل منهما على مباحث لنختمه بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

1- المدخل: جاء بعنوان التراث البلاغي العربي، حيث تطرقت فيه إلى تعريف التراث عامة، ثم إدراج ملامح حول التراث البلاغي العربي، وانقسامات البلاغة العربية وتطورها.

2- الفصل الأول: وسمناه بـ: "التداولية بين النشأة والتطور"، حيث تضمن ثلاثة مباحث، تحّثنا في الأول عن نشأة وتعريف وأنواع التداولية، ليكون المبحث الثاني موسوما بعنوان التداولية روافدها، اتجاهاتها، مهامها، وعالجنا في المبحث الأخير أهم المباحث الأساسية التي اعتمدتها التداولية، كما أشرنا بعده إلى أهمية الدرس التداولي.

3- الفصل الثاني: هو بدوره قد احتوى على أربعة مباحث، وسمناه بعنوان: "الأسس التداولية في الدرس البلاغي والعلاقة القائمة بينهما الجرجاني – أنموذجا-"، بحيث تناول في مباحثه الحديث

عن العلاقة بين التداولية بالدرس البلاغي، ثم عن ذكر أهم الأسس التي اعتمدها البلاغيون وترتبط بالتداولية، لنتحدث بعدها عن أهم هذه الأسس عند العلامة الجرجاني، وذلك بعد المرور على إيراد تعريف له.

4- لنتوصل في الأخير إلى خاتمة أحصينا فيها جميع النتائج المتوصل إليها محدّدين بعدها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، وسيرا مع هذه الخطة ارتأينا أن يكون المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي لاعتباره الأنسب لهذا الموضوع، ومن أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذا البحث: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني والتداولية أصولها واتجاهاتها لجواد ختام.

إذ نجد أنّ هذا البحث قد حظي بدراسات سابقة منها:

1- الأبعاد التداولية في نظرية النظم، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محمد عبد الكريم الطيبي، حسان عبد الرحمان، جامعة أدرار 2017-2018.

2- قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ثقبايث حامدة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

3- الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، واضح أحمد، جامعة وهران، 2011-2012.

ومن المؤكد أنه لا يخلو كل بحث من الصعوبات، فمن مجموع الصعوبات التي واجهتني لإتمام هذا البحث هي:

1- عدم القدرة على الالتقاء بالأستاذ المشرف بسبب الظروف الصحية والإجراءات الوقائية جراء انتشار فيروس كورونا.

2- عدم توفر الكتب وذلك بسبب غلق المكتبات والجامعات أيضا بسبب انتشار هذا الفيروس.

3- تدهور حالتي الصحيّة وإجرائي لعملية، ما جعلني أبتعد عن العمل لفترة ليست بالقصيرة.

وختاما أرجوا من الله التوفيق في هذا العمل المتواضع وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "فتيحة بن يحي" على نصائحها وتوجيهاتها لي لإتمام هذا البحث.

والله وليّ التوفيق

تلمسان: إكرام يحياوي يوسفي

الخميس 2020/08/27.

مدخل:

التراث البلاغي

المدخل: التراث البلاغي

أولا: تعريف التراث عامة.

ثانيا ملامح حول التراث البلاغي العربي.

ثالثا: انقسامات البلاغة وتطوّرها.

أولا: تعريف التراث عامة:

يُعتبر التراث مصدرًا أساسيا في حياة المجتمع، لأنّه الدعامة الأولى التي يَقف عليها الفرد ويتبعها كبداية لاكتساب معارفه، وهو كما يُعرفه ويؤكده الباحث طارق زيادة: «هو حضور الأصل أي الأب (الماضي السّلف) في الابن (الحاضر الخلف). أنّه يقتصر على مفهومان:

الأول: يقتصر على الناحية المادية متمثلة في الكتب والمكتبات.

الثاني: يجعله من الناحية المعنوية، متمثلة في القيم التي تؤثر في الحاضر والسلوك الناتج عن تلك القيم».[1]

كما جاء في لسان العرب لابن منظور: «الوِرْثُ والوَرْثُ وَالإِرَاثُ وَالوِرَاثُ وَالتُّرَاثُ واحد، وَالمِيرَاث أصله مِوْرَاثٌ انقلبت الواو ياء كسر ما قبلها، والتراثُ أصل التاء فيه واو»[2].

إذ نستنتج أن التراث ضمن المفهوم الأول، يدخل في كلّ ما خَلَفَه الأجداد ليكون عبرة من الماضي إلى الحاضر، فهو في الحاضر بمثابة الجذور في الشجرة، كلما غاصت وتفرعت كانت الشجرة أقوى وأثبت، أي أنّ التراث كلما اعتمد عليه في الحاضر كانت الحضارة أقوى، ونجدُ أنّ التراث هو كلّ ما خلفته الأجيال السابقة إلى الأجيال الباقية، وذلك في مختلف الميادين سواء المعنوية أو الفكرية أو الماديّة. وبهذا لابدّ أن تكون لكلّ حضارة تراثٌ تعتز به لتتركه لأجيالها فهو يحفظ التطور الأصيل للأمة وللغتها.

والتراثُ والإرثُ والتراث والمِيرَاثُ: «ما وَرِثَ وقيل: الوِرْثُ والمِيراثُ في المال الإرثُ في الحَسَب، والتراث ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل من الواو».[3]

---

[1] بوجمعة بويعيو وآخرون، "توظيف التراث في الشعر الجزائري منشورات مخبر الأدب العربي القديم والحديث"، عنابة، الجزائر، ط1، 2007، ص 9.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 2، ط2، 1992، ص 199 – 201.

[3] ابن منظور، "لسان العرب"، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 2، ط2، 1992، ص 201.

من مضمون هذه التعاريف التي وردت في لسان العرب يظهر لنا بأن التراث مثله مثل الإرث والميراث وهو ما يتركه الشخص الميت للأبناء، وهو ترك الماضي في الحاضر الذي خلفه الأسلاف من عادات وتقاليد وقيم وأدب وعلم.

أما معجم الوجيز فيعرفه على أنه مشتقّ من مادة (وَرِثَ) «وَرِثَ فُلَانٌ المال، ومنه وعنه يَرِثُهُ وِرْثً، وإرثًا ويُقَالُ: أورثه المرضُ ضعيفًا، والحزن هما. (ورثَ(فلانًا: جعله من ورث، وفلانا من فلان: جعل ميراثهُ لَهُ.

والتراث: الإرثُ والقيم الإنسانية المتوارثة»[1].

أما ما نجده في قاموس محيط المحيط عن التراث هو:

«أصل التراث: وِراث، أبدلت الواو بالتاء»[2].

ومن مجمل هذه التعاريف نتوصل إلى أنّ كلّ المعاجم العربية قد اصطلحت نفس الاصطلاح على لفظة التراث، حيث أنها تدل على الإرث الذي تتركه الأجيال القديمة للأجيال الجديدة أي الأب للابن هذا من حيث التراث المادي، كما نجد أيضا الجانب المعنوي وهذا المتمثل في القيم والعادات والتقاليد التي تخلفها الأجيال السالفة للباقية، فالتراث يُنتجُ من الماضي ليستمر في الحاضر، وهو صلة وصل للمحافظة على القيم الحضارية لكل حضارة، وهذا من جميع الجوانب حتى من جانب التراث الثقافي واللغوي والعلمي حتى تتطور العلوم وتزداد نُضُوجًا.

أما في التعريف الاصطلاحي فيقول محمد عبد الجابري عن التراث: «التراث العربي كغيره من التراث أثر وتأثير بحضارات غيره من الأمم والشعوب قديمًا وحديثًا، وزاد في اختصابه تطور صلات

[1] إبراهيم مذكور، "مجمع اللغة العربية"، دار النحوي للطبع والنشر، جمهورية مصر العربية، د.ط، 1989، ص 664.

[2] بطرس البستاني، "قاموس محيط المحيط: ، تيبو، برس، ساحة رياض الصالح للطبع والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1987، ص 944.

التأثير والترجمة والتبادل المباشر بين تلك الحضارات وبين الحضارة العربية»[1]. وهذا يؤكد ما تطرقنا إليه سابقا في أن التراث هو تأثير الماضي السّلف على الحاضر الخلف.

كما نجد تعريفا آخر للتراث: «لا شكّ أنّ تراث أي أمّة هو مجموع الخيرات التي أنجزتها أو اكتسبتها عبر تاريخها الطويل في جميع المجالات، ومن ثمة فالتراث هو التاريخ والذاكرة الشخصية التي تلوّن أجيال الأمّة الواحدة، بحيث نجد بأن أمّة بلا تراث هي أمّة بلا جذور وبدون مستقبل، لأنّ التراث هو الرمز الأساسي الذي تستعمله الأجيال وتربط فيما بينهما...»[2].

والتراث يختلف في أنواعه (تاريخي، طبيعي، مادي، حضاري أو فكري)، وكذلك نجد التراث فيما يتعلق بالإنتاج العلمي والأدب، أي ما يتعلق بالأقوال والنوادر والأمثال والكتب وكلّ ما يتعلق بالأدب واللغة العربية يعدُّ تراثا من القديم يسعى أدباء الحاضر على تطويره والمحافظة عليه. وذلك حول مجموعة من العلوم نالت حظّها من الدراسة في القديم، ولازالت إلى يومنا هذا تلقى اهتمامات ودراسات من طرف مختلف الأدباء، وذلك لمحاولة إبراز كل واحد منهم لرأيه، فاللغة العربية مجالٌ واسعٌ، ومن هذه العلوم نذكرُ (علم البلاغة) الذي يعتبر من أهمها، ومن أساسيات اللغة. فقد حظيت البلاغة بدراساتٍ واسعة في القديم من طرف مختلف العلماء، ونجد أنّها جعلتها تراثًا شاسعًا يعتمده أبناء أو أدباء الجيل الحاضر في مستقبلهم ومنطلقاتهم للدراسات الحديثة.

ثانيا: ملامح حول التراث البلاغي العربي:

1- مصدر البلاغة:

يُعدّ الدرس البلاغي من العلوم العربية التي نالت رواجا في أوساط الباحثين، مثلت عَالَمًا للاتصال نظرا لارتباطها باستعمال اللغة، وما زاد اهتمام الدارسين بها هو اعتمادها على مقصدية

[1] محمد عبد الجابري، "التراث والحداثة"، المركز الثقافي، د.ط، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ص 14.

[2] ينظر بوجمعة بويعيو وآخرون، "توظيف التراث في الشعر الجزائري الحديث"، ص 19، (بتصرف).

الدفاع عن النص القرآني واهتمامها به، إذ يُعتبر وسيلة اتصال موجهة للبشرية، واستغلت البلاغة أو بالأحرى اعتمد البلاغيون القرآن في حججهم لإثبات كلامهم، «فهو المصدر الذي يُميّزُ بين بلاغة اليونان والبلاغة العربية، وكان له دور فعّال في تشكيل مسار البحث البلاغي عند العرب».[1]

وذلك لأنه جاء بلغة كلامهم اللغة التي يُتقنونها وهي لغة العرب، وهذا ما لم يتهيأ مثله للبلاغة اليونانية، حيث أنهم لم يملكوا المصدر الصحيح والفصيح كالقرآن الحكيم، فقد اعتمده أدباء العربية في جميع مزايا دراساتهم (الخطب، الشعر، النثر...) لكن فاقهُمَا ببراعة نظمه وإحكام تراكيبه، حيث «ظهر ذلك في عجز أفصح فصحائهم عن الإتيان بمثل أقصر سورة منه»[2]، وهذا لحكمته وصفاء كلماته فاكتفوا بالأخذ عنه، لأنه كان سهل الفهم، ومن محاولة تفسيره وفهمه، وإدراك مقاصده، توصل العلماء إلى كشف مجموعة من الظواهر البلاغية، فكان المصدر الأول لنضوج البلاغة والدليل الأول لمختلف الآراء.

أول ما نشير إليه هو في هذا المقام هو «كتاب أبي عبيدة في تفسير القرآن المسمى "مجاز القرآن"، حيث اعتمد فيه صاحبه أبي عبيدة معمر بن المثنى على بعض آيات السورة الواحدة أو بعض المفردات والتراكيب من آية واحدة في لمسات شريعة تكشف عن المراد وتوضح المطلوب»[3]، حيث نرى أنه قد اعتمد فيه على الأساليب البلاغية وهذا في شرحه للآيات الكريمة وكذا البحث عن مقصدية المفردات.

نجد أنّ أبا عبيدة في تضاعيف هذا التفسير، قد أشار إلى مجموعة من الظواهر البلاغية مع استدلاله بالآيات القرآنية، ومن بين هذه الظواهر: "إيجاز الحذف" أو "المجاز المرسل"، «قال تعالى:

[1] البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، د. شفيع السيد، دار الفكر العربي 94 شارع عباس العقاد، مدينة نصر، ط2، 1996، ص 14

[2] المصدر نفسه.

[3] ينظر ، د. شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، ط2، دار الفكر العربي، 94 شارع عباس العقاد، مدينة نصر، 1996، ص 17، (بتصرف).

﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[1]، فقد قال عنها أبو عبيدة أنها من مجاز ما حُذف فيه مضمر»[2]، وهذه الآية هي التي تتردد عند مختلف البلاغيين في نفس الموضوع. و«كذلك من الظواهر **المجاز العقلي** أو **اللغوي** كما سماه عبد القاهر الجرجاني الذي يتحقق بإسناد الفعل إلى ما في معناه إلى غير ما هو له في الظاهر، ومن صور هذا المجاز إسناد الفعل إلى زمانه أو إلى المفعول به...»[3]، وبهذا نتوصل إلى أن هناك نوعين من الظواهر البلاغية التي حددها البلاغيون فيما يخصّ المجاز (المجاز العقلي والمجاز المرسل)، والذي تبيّن من خلال الآية الكريمة أنه يقصد بكلمة واسأل "أهل القرية ومن في العير" وذلك ما نفهمه بالعقل.

وفي هذا الصدد نجد ابن قتيبة هو الآخر عمل على تفسير القرآن من خلال كتابه "تأويل مشكل القرآن" وقد استخدم كلمة المجاز، التي كانت مفتاح أبي عبيدة في فهم أساليب القرآن، ونجده أنه قد أعطى مسميات لبعض الظواهر اللغوية البلاغية التي تعرض لها خلال تفاسيره ومن خلال استعراض مجازات العرب منها «الاستعارة، التمثيل، القلب، التقديم، التأخير، الحذف، التكرار، الإخفاء، الإظهار، التعريض، الإفصاح، مخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين...»[4]. كلّ هذه الظواهر التي عرّفها البلاغيون القدامى في دراساتهم ومحاولة تفسيرهم للقرآن الكريم، وبهذا كان هو المنطلق الأساس للبلاغة باعتباره منزل بلغة العرب التي يفهمونها ويتمكنون منها.

والبلاغة العربية مصطلح واسع شمل العديد من التعريفات وتعرض لمجموعة من الدراسات. من هذه التعريفات نذكر:

---

[1] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 82.

[2] مجاز القرآن، (تحقيق فؤاد سزكين الخانجي)، ط2، 1970/1390، ج1، ص 08.

[3] د. شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، ص 19 - ص 20.

[4] المصدر نفسه.

2- تعريف البلاغة العربية:

لغة:

البلاغة في اللغة هي الوصول والانتماء.

بلغ فلان مراده: أي وصل إليه.

ومبلغ الشيء: منتهاه.

اصطلاحا:

جاء في معجم المصطلحات العربية: «هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فلا بدّ فيها من التفكير في المعاني السابقة القيمة، القوية، المبتكرة، المنسقة، حسنة الترتيب، مع توخي الدقة في انتقاء الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته، وحال من يكتب لهم أو يلقى إليهم»[1].

من بين الأوائل الذين تحدثوا عن البلاغة نجد، ابن المقفع (ت 143هـ) فقد سئل ما البلاغة ؟ قال: «البلاغة اسم جامعٌ لمعانٍ تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون السكوت، ومنها ما يكون الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها ما يكون شعرا... فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة»[2].

[1] مجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، كامل مهندس، مكتبة لبنان، ص 45.

[2] أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 115، 116.

ومعنى قوله أنّ البلاغة تجمع مجموعة من المعان تفهم بالعقل، أشار إلى ما هو مرتبط بالفعل وذلك في مفردات (السكوت، الاستماع، الإشارة)، كما أشار إلى ما هو مرتبط بالمنطق (الاحتجاج، الجواب، الخطب، الشعر).

أما الرّماني فيعرفها بقوله: «إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»[1].

وبهذا نستنتج من خلال التعريف أنه قد عرّف البلاغة على أنّها هي وصول المعنى باللفظ الصحيح إلى السامع، كما قد رفض أن تكون البلاغة إفهامُ المعنى، لأنّه قد يفهم المعنى متكلمان أحدهما بليغ والآخر غير بليغ، كما رفض أن تكون البلاغة بتحقيق اللفظ على المعنى، لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى، بل قد رأى أنّها تعتمد في إيصال المعنى الصحيح من اللفظ الصحيح إلى القلب.

كما نجد أيضا تعريفا آخر في نفس الصّدد والمعنى للبلاغة عند العسكري المتوفي 395 هـ، منطلقا من تعريف الرّماني لها إذ يقول: «البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السّامع فتمكنّه في نفسه، كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[2].

والبلاغة عند ابن منظور هي الفصاحة، فالبليغ كما يرى وعرّفها هو فصيح اللسان طليق الكلام الذي وصل بحنكته وطلاقة لسانه وحُسن مفرداته وبلغتها إلى العربية الصحيحة، وذلك من قوله: «البلاغة: الفصاحة والبلْغُ والبِلَغُ: البَلِيغُ من الرجال وَرَجُلٌ بَلِيغٌ وبَلَغٌ: حُسنُ الكلام فصيحُهُ...»[3].

إنّ البلاغة العربية تعتمد على النصوص المكتوبة والملفوظة، وهي تقوم على أساسين هما اللفظ والمعنى. وقد اختلفت آراء الأدباء حولها، فمنهم من رجح اللفظ وجعله أساسا على المعنى في البلاغة،

[1] علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي، النكت في إعجاز القرآن، (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف، ط3، ص 75، 76.

[2] مهدي صالح السامرائي، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق، 1977، ص 291.

[3] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، المجلد 2، ط2، 2003، ص 10.

أي أن اللغة العربية البليغة الصحيحة هي بإقامة الوزن وتخيير الكلام (اللفظ)، ومنهم من أقدم على المعنى وجعله أساسا لها، وآخر اتجاه رأى بأنّ البلاغة الصحيحة لا تتحقق إلّا بتكامل اللفظ والمعنى فيما بينهما، وبهذا فإنّ قضية اللفظ والمعنى، أو كما يسميها اللغويون المحدّثون بين اللفظ والدلالة هي من البحوث التي حظيت بعناية أولئك الباحثين.

3- إشكالية أساس البلاغة:

أ- أساس البلاغة اللفظ:

وكان هذا مع مطلع العصر العباسي، الذي اهتم فيه الأدباء بالشكل والمظهر للفظ، إذ نجد أول من كان له رأي في هذا الصدد الأديب الكبير الجاحظ (ت 255هـ)، حيث أنه أول من فتح شرارة الجدل في اللفظ والمعنى، حيث أنه قد دل بدلوه في أنّ القيمة الأدبية للبلاغة إنما تقوم على الأناقة والجودة والجزالة في اللفظ. وممّا أثبت رأيه قوله: «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والقروي والبدوي إنّما الشأن في إقامة الوزن، وتخيير اللفظ وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وجودة السّبك»[1].

وبهذا يقصد من قوله بأن البلاغة لا تكمن في المعاني، لأنها قد تكون مختلفة ومتداولة بقوله مطروحة في الطريق، وإنّما تتجلى في تصحيح هذه المعاني وإقامة الوزن لها واختيار اللفظ الصحيح والأجود والمتفق عليه.

كما نجد ممن أيده في الرأي أبي هلال العسكري، الذي تشبث هو الآخر بضرورة صحة اللفظ، حيث أورد في الفصل الأول من الباب الثاني من كتابه الصناعتين، إذ يقول: «الكلام – أيّدك الله – يُحسِن بسلالته، وسهولته ونصاعته وتخيير ألفاظه، وإصابة معناه، وجودة مطالعه، ولين مقاطعه،

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحرير عبد السلام هارون، القاهرة، 1945، ط3، ص 131 – 132.

واستواء تقاسيمه، وتعادل أطرافه...، حيث استدل بما هو فصيحٌ في لفظه جيّد في رصفه من الكلام بقول الشنفري، إذ يقول:

* أُطِيلُ مِطالَ الجوعِ حتّى أُمِيتُه وأضرب عنه القلب صُفحًا فيذْهَلُ

* ولولا اجتناب العارِ لم يلف مشرب يُعاشُ به إلا لديّ وَمَأكلُ

* ولكنّ نفسا مرّة ما تقيمني على الضّيم إلا ريثما أتحولُ»[1]

وبهذا نستنتج أن صحة الكلام عنده تكمن في صحة اللفظ وسهولته، إذ له قول آخر عن جودة اللفظ، وهو في صدد نفس قول الجاحظ، إذ يقول العسكري: «ليس الشأن في إيراد المعاني، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي وإنّما هي في جودة اللفظ وصفائه...»[2]. هذا ما يؤكد صدق رأيه وصحة رأي الجاحظ حول قضية اللفظ، وصحة الكلام، وكذا نجد ابن خلدون يقول: «أنّ الأصل في صناعة النظم إنما هو اللفظ، وأن المعاني تابعة للفظ، وموجودة عند كلّ واحد، ويشبه ابن خلدون المعاني بماء البحر، يغترف منه المرء بآنية الذهب والفضة والصدف والزجاج والخزف، بينما الماء واحد، وإنّما الاختلاف قائمٌ بين الأواني»[3].

ب- أساس البلاغة المعنى:

وهذا الزعم قد أتى مخالفا لما تزعمه كلّ من الأدباء السابق ذكرهم، حيث أنه يشيد بضرورة صحّة المعنى، لأنّ صحّة المعنى تؤدي إلى البلاغة الصحيحة الخالية من الشوائب وأنّ البليغ هو الذي يُحسن استدراك المعاني وفهمها، واعتبر من خلال هذا الرأي أنّ الألفاظ هي لخدمة المعاني، فالمعاني

[1] ينظر: أبي هلال العسكري، الصناعتين، تحرير علي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص 61، 62، وينظر شروح لامية العرب للشنقري الأزدي، 33 وما بعدها، دار الأفاق الجديدة، القاهرة، ط1، 2006.

[2] أبي هلال العسكري، الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية، ط1، ص 40.

[3] سميح أبو مغلي، علم الأسلوبية والبلاغة، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2011، ص 10.

أسرف وأقوى من الألفاظ. فهذا ابن جنّي من علماء النحو في القرن الرابع هجري في كتابه "الخصائص" يقول: «أنّ العرب كما تعني بألفاظها فتُصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب تارة أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها»[1].

جـ- أساس البلاغة التكامل بين اللفظ والمعنى:

هناك من يرى من بين الأدباء أن اللفظ والمعنى وتكاملهما معًا يؤذيان إلى البلاغة الصحيحة وأنّها لا تكون إلّا بهما معًا، ويعتبران بمثابة الجسد والرّوح يكملان بعضهما البعض، وهذا ما جاء به ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، إذ يقول: «اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه كارتباط الرّوح بالجسد، يضعُفُ بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصًا للشعر وهُجنة عليه... فإن اختل المعنى كلّه وفسد بقي اللفظ مواتًا لا فائدة فيه».[2]

ويزعم الدكتور بدوي طبانة: أنّ اللفظ والمعنى حقيقتان متحدثات، ومنزلتهما واحدة لا تمايز بينهما، وأنّ اهتمام الأديب يجب أن يرتكز على كلاهما، وأن يمنح كل منها حقه من الدراسة والعناية حتّى يتمكن من بلوغ الكلام البليغ الصحيح الموزون[3]. ورافقه في نظرته العلامة عبد القادر الجرجاني من خلال جوهريته: كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة اللذان يُعتبران نهج البلاغة الصحيحة. «فمن خلالهما هذب المفاهيم المترجلة لدلالة الألفاظ والمعارف وأقامها على أصل لغوي رصين، وهو أول من أرسى العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى وذلك بدراسته لنظرية النظم، حيث من خلالها قال

[1] المصدر نفسه، ص 10.

[2] أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ط2، مطبعة السعادة بمصر، 1955، ص 124.

[3] ينظر بدوي طبانة، دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث، ص 138 – 139.

أنّ المعاني لا يحلّ إبهامها ما لم يقصد إليها من خلال الألفاظ، والألفاظ لا يفهم مرادها ما لم تضبط صياغة وتصريفا ونحوا، وفي محاولته لإثبات رأيه شملت شروحاته لآرائه كلّ من التشبيه، الاستعارة، المجاز»[1]. وكل حجّة اتخذها كانت أقوى وأثبت، ولنجاعته لم يخرج من فصل إلّا وأوقع السامع وجعله يتخبّط في متاهة الأفكار من شدّة التكلّف وشدة التمحل.

وممّا تقدم يتبين لنا الجدال الواقع بين اللفظ والمعنى فالجاحظ والعسكري قد اهتما بحسن صياغة وجزالة الألفاظ. وميل ابن جني للمعاني وجعلها مصدر صياغة الكلام، فيما تشبث كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني وابن رشيق والناقد العربي بدوي طبانة على العلاقة والتكامل بينهما، فالاختلاف في هذه القضية في البلاغة شكل تراثا واسعا ومنطلقا للباحثين الجدد في محاولة التوسع فيها في الدراسات الحديثة (اللسانيات، التداولية...).

كما نجد أن الدرس البلاغي عند العرب قد تأسس على اشتراط موافقة الكلام لمقتضى الحال، حيث قال العرب: «لكل مقام مقال»، والفصيح من الناس من يخاطب غيره بالكلام الذي يفهمه، فمخاطبة الكبير غير مخاطبة الصغير، ومخاطبة المثقف غير مخاطبة الأميّ، والبلاغة تقوم على مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والبليغ يدرك مخرجات ألفاظه ويحسن استخدامها في مقامها.

«في ذلك مثال عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

يقول بشار بن برد:

ربابة ربة البيت تصب الخل في الزيت: – لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت.

[1] ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحرير محمود شاكر، مطبعة المدني، دار المدني، جدة، ط3، 1992، ص 61.

فهذا الكلام قاله لجاريته التي عندها عشر دجاجات وديك يعدّ له البيض يأكله، فهو مقام هزلي غير جديّ قال فيه ما يناسبه»[1].

من هذا نستنتج أن البلاغة هي أن يكون الكلام يناسب المنصب (المقام)، وأن يكون له معنى واضح وسهل الفهم ومتقن فيه حنكة، فالبلاغة عند القدماء تتمثل في إيصال المعنى إلى المخاطب عبر خطابات مختلفة تتوفر فيها السمات التعبيرية البلاغية، فالمخاطب (متلقي الخطاب هو الركيزة الأولى التي يتوقف عليها الكلام. «ففي النموذج البلاغي للتواصل متلقي الخطاب يحتل المقام الأول بدون منازع»[2]. لهذا يجب أن يكون هناك وضوح في المعنى حتى يتمكن المتلقى من الفهم، وذلك يتطلب عناصر الخطاب حتى يتوصل إلى الفهم الصحيح والتواصل بين الطرفين، وذلك بعد مطابقة الكلام لمقتضى الحال (المقام).

في هذا الصدد يقول بشر بن المعتمر: «وإنما مدارُهُ الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام مقال»[3].

نجد أنّه كان للمقام مكانة في البلاغة العربية، وجاء الحديث عنه في سياق البالغة والبين والفصاحة، وهي ما لها علاقة به، إذ أنه لم تخصص له بحوث في القديم بل تناولوه ضمن معطياتهم البلاغية، ولكن مع مرور الزمن ومع الدراسات الجديدة التداولية بحثته وتطورت فيه ضمن ما يعرف بـ"السياق"، وفي هذا سوف نتطرق لبعض التعريفات للمقام عند مجموعة من العرب القدماء:

فهذا الجاحظ[4] قد طرحه وركز عليه في كتاب "البيان والتبيين"، محددا له على أنّه مقتضى الحال، إذ يعرّفه في قوله: «قيل لعمرو بن عُبيد: ما البلاغة، قال: إنّك إن أوتيت تقرير حجّة الله في

[1] سميح أبو مغلي، علم الإسلوبية والبلاغة، ص 18.

[2] هنريش بليث، البلاغة نحو نموذج سيميائي لتحليل النصّ، ترجمة محمد العمري، أفريقيا، الشرق، 1999، ص 24.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 132.

[4] الجاحظ (ت 255 هـ).

عقول المكلفين وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعنى في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عن الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله حُسن التواب»[1].

«فهذا التعريف يؤكد بدوره أيضا على ضرورة إفهام السّامع وتوصيل المعنى له، وهو ما اتفق عليه العديد من العلماء. والمفهوم من مبدأ "لكل" مقام مقال"، هو الفصل بين كلّ منهما بطريقة جذرية وهذا غير منطقي لأنّه لا يمكن يكون هناك، عالما للأشياء والأنشطة، وفي جهة توجد اللغات والمقالات، وبهذا فالسياق بمعنى من المعاني لا يقع خارج الخطّاب»[2]. وفي هذا يقول بن المقفع أن خطابك وصف بالبلاغة: «إن أعطيت كلّ مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام»[3].

أمّا العسكري فيتحدث عن المقام فيقول: «لا يُكلّم سيّد الأمّة بكلام الأمّة ولا الملوك بكلام السوقة، لأنّ ذلك جهل بالمقامات وما يصلح في كلّ واحد منهما من الكلام، وأحسن الذي قال: "لكلّ مقامٍ مقال"»[4]. وبهذا فالعسكري أوضح هذه المقولة، وأكّد على ضرورة مخاطبة كل واحد حسب مقامه وذلك بحسن استخدام الألفاظ، فكما أشار في قوله لا يكلّم سيّد الأمّة بكلام الأمّة،

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 114.

[2] ينظر، نادية جرمان، الدرس البلاغي القديم والمقاربة التداولية، محمد العمري – أنموذجا – ، مكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2014 ، 2015)، ص 27، 28.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 116.

[4] الحسن عبد الله بن سهل أبي هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحرير مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 198، ج 2، ص 27.

أي أنّه يجب مخاطبة الملك بالألفاظ القيمة لا الألفاظ التي يتحدث بها الشعب بينهم، وكذلك يخاطب السوقي بكلام السوقة، أي كل حسب مقامه.

كما أنّه كان للمقام عدّة تعريفات أخرى (السكاكي، بن قتيبة...) ومع أنّه لم يكن له فصلٌ مخصصٌ في كتبهم.

وبعد التفحص والمتاهة بين كتب البلاغة نجد أنها إلى جانب المقام، قد بنيت قواعدها على الوسيلة التي يرتكز عليها المتكلم في كلامه، ألا وهي الحجاج الذي يحقق التعبير ويؤدي إلى تناقل الأفكار وتداولها ليضبّط المتكلم الصواب ويحتجّ لكلامه.

فالحجاج أعاد للبلاغة كل خصوصيتها سواء أكان من الناحية الشكلية أو المضمونية، ونجد أنه قد حظي باهتمام كبير في الدرس البلاغي منذ القدم، فقد عرّف قديما بالبلاغة وبالخطابة وفن الإقناع، وهو ما يتمثل في الأدلة والبراهين التي يحتاجها النص الحجاجي من أجل البحث عن الإقناع.

وبالتالي فقد اعتمده العديد من الباحثين في كتبهم، حيث نجد الجاحظ قد خصّص له فصولا كثيرة في كتابه البيان والتبيين، فمنها الفصل الذي يتضمن البلاغة، عرّف الحجاج إذ يقول: «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ»[1].

كما نجد إلى جانب الجاحظ العالم الفذّ، عملاق البلاغة العربية وخادمها الجرجاني، الذي هو بدوره أيضا تحدث عن قضية الحجاج، ففي مقدمة دلائل الإعجاز، رفع قلمه متحدثا عن الحجة ردًا على خصومه يقول: «... فينبغي لكلّ ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه ويستقضي التأمل لما أودعناه، فإذا علم أنه الطريق إلى البيان والكشف عن الحجة والبرهان تبع الحق وأخذ به وإن

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ط7، 1998، ص 92.

رأى أنه له طريقا غيره أو هي لنا إليه ودلنا عليه...»[1]. فهنا الجرجاني يدعو لقراءة البيان والتبيين والإطلاع على حججه، فإذا وافقوه أخذو عنه وإذا رأوا شيئا من النقص أو فكر آخر دلّ عليه. كما رأى أنّه لا حجاج كالحجاج الموجود في القرآن الكريم فمن استدلّ به كانت حجته أقوى وأثبت، ليجعل الجرجاني الحجة لمسة أخرى في كتابه "أسرار البلاغة"، إذ يقول: «... وإذا كان ما مسه أوجع، وميسه ألذع، ووقعه أشد وحده أحد، وإن كان حججا كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر وبيانه أبهر وإن كان افتخارا كان شأوه أبعد...»[2]. هنا نجد أن الجرجاني قد أورد هذا القول في فصل تحدث فيه عن موضع التمثيل وقال فيه هذا القول بحيث رأى أنه كلما كان للتمثيل حجة كان أقوى وأبهر وكانت غايته (الشأو) أبعد.

وبهذا نستنتج أنّ لكلّ من المقام والحجاج دور كبير في التراث البلاغي عند العرب القدماء بالإضافة إلى مجموعة من الظواهر الأخرى (الأفعال الكلامية...) ساعدوا على تكثيف الدرس البلاغي.

هذا ما اعتمد عليه الدرس البلاغي، وما تزعمه الأدباء القدماء فيما يخص نظرية موافقة الكلام لمقتضى الحال، التي تطرقوا إليها، وكذا عرّفت دراسات حتى في اللسانيات الحديثة عن طريق الاتجاه التداولي الذي طرح طرحه هو الآخر، فيما يخصّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعالجها بعدما أهملت منها عدّة جوانب، واعتبرها قضية أساسية من قضاياه وهو ما سنتطرق له لاحقا.

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحرير عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2004، ص 4.

[2] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحرير محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص 94.

وفي محاولة شرح كل أديب لرأيه حول البلاغة العربية، والتوسع فيها ومعالجة قضياها، نجد أن القدماء قد بحثوا البلاغة ضمن إطار واحد، بينما اختلفت الآراء في البلاغة الحديثة، وبدأ كل عالم بوضع قواعد وقوانين حسب الخلفية الثقافية له، وقد وضعوا مجموعة من الكتب عالجت هذا الموضوع، وظلت حتى تكون منطلقا للعلوم في المستقبل، حيث شكلت هذه الكتب تراثا واسعا للبلاغة.

4- كتب من التراث البلاغي العربي.

«* البديع وهو أوّل كتاب مستقل في البلاغة، وذلك في القرن الثالث هجري لابن المعتز جمع فيه مجموعة من الفنون البلاغية، منها فنّ التجنيس والاستعارة والمطابقة، وغيرها من الفنون التي درستها كتب البلاغة ضمن فروعها الثلاثة (علم البيان، علم المعاني، علم البديع).

* **نقد الشعر**: وهو لقدامة بن جعفر، هو الآخر درّس فيه الأساليب البلاغية وكان في القرن الرابع هجري.

* **عيار الشعر**: لابن طباطبا.

* **الموازنة بين الطائيين**: الأمدي.

* **الضاعتين**: القاضي الجرجاني.

* **العمدة في صناعة الشعر ونقده**: ابن رشيق القيرواني.

* **سير الفصاحة**: ابن سنان الخفاجي.

* **دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة**: وهما ما قيل عنهما نهجُ البلاغة الصحيحة لعبد القاهر الجرجاني.

* **تفسير الكشاف**: الزمخشري»[1].

نجد أنّ هذه الكتب قد عالجت الفنون البلاغية ضمن إطار واحد، دون أن يقسموا تلك الدراسات إلى فروع منفصلة، لأنهم كانوا يهدفون إلى بيان روعة التعبير، وإظهار ما في الأدب من براعة وجمال، وأهملوا عدّة جوانب، إلى حين جاء بعض العلماء ذوي خلفية فلسفية ومنطقية ونظروا إلى البلاغة نظرة واسعة، وقاموا بوضع تقسيمات لها، ولكن دون أن يزيدوا شيئا من لدنهم وإنّما كانت بحوثهم، إمّا تلخيصا أو شرحا لما سبقها ومن الجهود التي وصلوا إليها نجد الكتب التالية:

«* **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**: وكانت هذه الدراسة لفخر الدين الرازي، الذي لخّص فيه كتابي عبد القاهر الجرجاني، مع وضع القوانين والقواعد.

* **مفتاح العلوم**: وهو ما استكمل فيه السّكاكي قواعد البلاغة، وكان في القرن السابع هجري، حيث وضع تقسيم للبلاغة إلى بيان ومعان وبديع، وهو ما سار عليه العلماء إلى يومنا هذا.

* **تلخيص المفتاح، الإيضاح في تلخيص المفتاح**: وهما كتابين للقزويني طرحهما متأثرا بكتاب السّكاكي، وبعده لم تأت كتب أخرى سوى في الشرح والإيضاح».[2]

ثالثا: انقسامات البلاغة وتطوّرها:

قد سبق الذكر أنّ البلاغة العربية بعد أن كانت في القديم تدرس ضمن إطار واحد، أي أنّها لم تكن تعرف تقسيمات وتفاسير لمجموعة من القواعد، ساهم رواد البلاغة الحديثة في الخروج بقواعد وأساسيات تمكنهم من الوصول إلى مفاهيم أوسع، لوضع الكلام في مكانه وحسن اختيار له ليصل

[1] ينظر: د سميح أبو مغلي، علم الإسلوبية والبلاغة، ص 21 بتصرف.

[2] ينظر: د سميح أبو مغلي، علم الإسلوبية والبلاغة، ص 22 بتصرف.

الملتقى إلى الوضوح والفهم، وحتى يتم ذلك أشار "عبد الرحمن بن حسن حنبكة الميداني إلى عناصر يجب أن يتبعها الأديب البليغ، وذلك في كتابه (البلاغة العربية) «إذ ذكر أنها تتمثل في ستة عناصر: (الأول هو: الحرص على الإتيان بالقواعد النحوية والصرفية على أكمل وجه مع حسن اختيار المفردات الفصيحة لها، والثاني هو: الابتعاد عن الخطأ في إيراد المعنى، والثالث هو: الابتعاد عن أي تعقيد لفظي أو معنوي لا يوصل إلى المعنى المقصود، والرّابع هو: حسن اختيار المفردات التي تحمل حسًّا وجمالًا، والخامسُ هو: انتقاء الجميل من المقاصد والمعاني وترجمتها من خلال ألفاظ تحمل طابعًا جماليا، والسادس الأخير هو: تدعيم الكلام من خلال استخدام المحسّنات البديعية التي تزيّنه وتجذب المتلقي»[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ علم البلاغة قد مرّ بمراحل ثلاث أثناء تطور، ففي بداية الأمر نشأ مع العلوم الأخرى وكان مصاحبا لها، إلى أنّه تطور أكثر ليتكامل مع هذه العلوم منها (علم النحو، علم الصرف، علم الاشتقاق، العروض...)، إلى أن اتخذ لنفسه مكانة وتفرّد مع استقراره عن العلوم الأخرى بعدما كان مجرد أفكار في زمان ماضي، وهذا راجع للأدباء ذوي الحنكة والثقافة بعد أن ساهموا في وضع تقسيمات وقواعد له، ومن بينهم عبد القاهر الجرجاني الذي يعتبر مؤسس علم البلاغة من خلال كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، وكذلك أبو يعقوب يوسف السّكاكي الذي استكمل قواعد البلاغة ووضع البلاغة ضمن إطار ثلاثة أقسام كانت منطلقا ليتبعه الآخرون إلى يومنا هذا على هذه التقسيمات وهي: علم المعاني، علم البيان، علم البديع، وكلّ من الأقسام خصص بقواعد وأساليب تندرج ضمن إطاره.

[1] ينظر عبد الرحمن بن حسن حنبكة الميداني، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، ج1، (1996)، ص 131، 132.

والتخطيط الآتي يبين ما سبق ذكره:

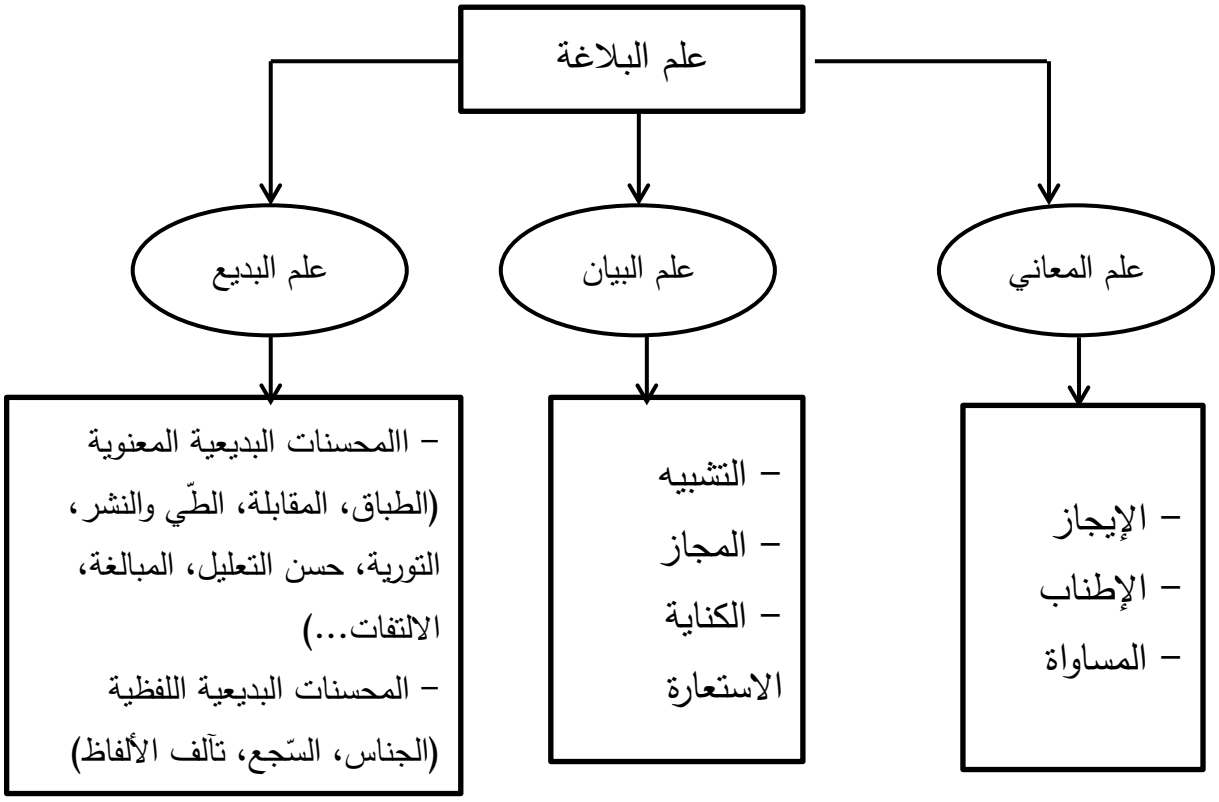

1- علم المعاني:

يعدّ عبد القاهر الجرجاني هو مؤسس هذا العلم، وذلك في القرن الخامس الهجري بعد وضعه لنظرية علم المعاني، في كتابه دلائل الإعجاز «وهذا القسم يتضمن ثلاثة طرق تعبّر عن المعاني المراد التحدث عنها، وتوصيلها للغير، سواء من قبل الكاتب أو المتكلم».[1]

أ- الإيجاز: يعدّ من بين الأساليب المستعملة بكثرة، حيث كان يعتمد على العبارات القصيرة والموجزة، ليتم تناقلها محفوظة، ويقسم عند أهل البلاغة إلى قسمين:

[1] محمد أبو لحية، الأسلوب البلاغي في القرآن الكريم، الجزائر، جامعة لخضر، باتنة، (2009)، ص 24. بتصرف.

«– **إيجاز الحذف**: وهو الذي يتم فيه حذف كلمة أو جملة أو أكثر مع وجود ما يدل على المحذوف، ومع اليقين أنه لا يؤثر على المعنى، مثاله : (خلقهنّ الله)، من الآية الكريمة لدلالة المعنى عليها: قال تعالى: «ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ الله»[1].

– **إيجاز القصر**: وهو الذي يكون فيه تقليل للألفاظ والإكثار من المعاني، وهو أعلى طبقات الإيجاز»[2].

ومثاله الآية الكريمة التي جمعت مكارم الأخلاق قوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾[3].

ب– الإطناب:

عرّفه الجاحظ في كتابه الحيوان، بأنّه أي تجاوز على القدر المحتاج من الكلام دون الوقوف عند المقصد، كما أشار إلى أنه يرى أنّ هناك ترادف في لفظتي الإطناب والإطالة، ومثال ذلك: إنّ عنترة رجُلٌ شُجاعٌ، جرِيٌ ومقدامٌ، لا يخافُ العدو ولا يرهب الموت، فالملاحظ أنّ كلّ هذه الصفات تدور حول شجاعة عنترة، وهذا ما يفهمه السّامع من اللحظة الأولى، وما تبقى من الكلام لم يضف شيئا عن ذلك، وإنّما ذكر لأسباب بلاغية أخرى لتأكيد المعنى، وهو أنواع نذكرها دون شرح:

«الإيضاح بعد الإفهام، ذكر الخاص بعد العام، ذكر العام بعد الخاص، التكرير لداعٍ، الإيغال، الاحتراس، الاعتراض، التذييل»[4].

---

[1] سورة الزمر، الآية 38.

[2] عبد العزيز عتيق، كتاب علم المعاني، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص (178 – 186 – 188 – 190 – 191 – 192 – 193 – 194 – 197) بتصرف.

[3] سورة الأعراف، الآية 199.

[4] ينظر عبد العزيز عتيق، كتاب علم المعاني، ص 178 – 186 – 188 – 190 – 191 – 192 – 193 – 194 – 197 – 202، بتصرف.

جـ- المساواة:

وهي إيراد المعاني والألفاظ على قد متساو، لا يزيد بعضهما على الآخر، ومثال ذلك:

- مدح الأستاذ العِلم بقصائد عدّة.

- إذن هنا تكون المساواة بين الألفاظ والمعاني المقصودة.

2- علم البيان:

الملاحظ هو أنّ هذا العلم هو الآخر يعود في تأسيسه إلى عبد القاهر الجرجاني، فهو من العلوم التي تختص بطرق مختلفة لعرض المعنى الواحد بأوجه مختلفة، وقد وضع الجرجاني له نظرية في كتابه أسرار البلاغة، ويمكن تحديد بحوث هذا العلم في المجاز بنوعيه وفي التشبيه والاستعارة والكناية.

أ- التشبيه: وهو ركن من أركان علم البيان، يتمثل في وجود شيء مشترك بين أمرين ويعتمد على (المشبه، المشبه به، أداة التشبيه، وجه الشبه).

«يقول الشاعر:

فالوجه مثل الصبح مُبيَضٌّ والشعر مثل الليل مسودّ»[1]

ب- المجاز: وهو استعمال اللفظ في غير موقعه، لتواجد ما يمنع إيراد المعنى الحقيقي له.

وهو نوعان: مجاز عقلي، وهو ما يُسند فيه الفعل أو ما يحمل معناه (اسم فاعل، اسم مفعول وغيرهم) إلى ما لا يعنيه «كقول الشاعر:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كرّ الليالي ومرُّ العشى»[2]

[1] علم الأسلوبية والبلاغة، ص 27.

[2] المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، موقع الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 372.

فمن خلال هذا البيت يظهر أن فناء الإنسان سببه مرّ الحياة، إلا أنه غير صحيح ففناء الإنسان بيد الله عزّ وجل ويسمى هذا مجازا عقليا»[1].

المجاز اللّغوي: وما يتم فيه إخراج الألفاظ ونقلها من أصلها ومعانيها الحقيقية، وهو قسمان: «(المجاز اللّغوي للاستعارة، المجاز اللّغوي المرسل)»[2].

جـ- الكناية: وهي لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: «الكناية عن صفة، الكناية عن موصوف، الكناية عن النّسبة»[3].

3- علم البديع:

وهو علم يعرّف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة، وأول من وضع قواعد هذا العلم هو الخليفة العبّاسي عبد الله بن المعتر، في كتابه "البديع"، وينقسم إلى قسمين:

أ- محسّنات معنوية: (الطباق، المقابلة...)، الطباق قوله تعالى: ﴿وتحسبهم أيقاضا وهم رقود﴾ الكهف 18.

ب- المقابلة: وهي الإتيان بمعنيين غير متقابلين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، مثل قوله تعالى: ﴿فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا﴾ التوبة 82.

وهناك غيرها من الأساليب يمكن دراستها والعودة إليها من خلال كتاب "البديع" للخليفة العبّاس، وكذلك نجد المحسنات اللفظية المتمثلة في (الجناس، السّجع...).

---

[1] موقع: https:/mawdoo3.com مقال: ما هو علم البلاغة، بتصرف.

[2] ينظر، السيّد أحمد خليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1968، ص 220، 221، 222، 223.

[3] ينظر، علم الإسلوبية والبلاغة، ص 57، 58، والمدخل إلى دراسة البلاغة، ص 234.

فالجناس هو: تشابه اللفظان في النطق واختلافهما في المعنى، والسّجع: هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر، ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم: «اللهم أعط منفقا خلفا، وأعط مُمسكا تلفا».

نستنتج أن البلاغة العربية قد شهدت تطورا بعدما كانت محدودة في مجال واحد واستقلت بنفسها، وجعلت لها علومًا توضّح مزاياها ومفاهيمها، وبادر علماؤها إلى عديد من الإنتاجات وألفوا عديدا من الكتب، كلّ مبيّنا رأيه فيما يخصّ هذا العلم مع الدراية بأنّهم لم يزيدوا إلا بعضا من الشروحات متبعين القواعد البلاغية المستنبطة، بهذا نرى البلاغة قد خلفت دراسات وجعلت لها تراثا واسعًا لشمولها لعديد من الاهتمامات ولتفرّع مباحثها، لتكون هي بدورها الأخرى منطلقا للعلوم التي جاءت بعدها، وتكون رافدا لها، فلقد شكلت أهمية كبيرة في اللغة العربية والوسيلة المناسبة لمعرفة إعجاز القرآن الكريم، وهي تجعل الإنسان فصيحًا ومتكلما بلسان بليغ، ومميّزا بين الخطأ والصواب في المسموع أو المنصوص من الخطاب. يقول الجاحظ: «... فأمّا أنا فلم أرى قط طريقة أمثل في البلاغة من الكُتّاب فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعرًا وحشيا، ولا ساقطًا سُوقيا»[1]. ثم إنّ هذه الأخيرة تغني عن المزلة، وتنهي عن السقوط، وتوسّع الإدراك والفكر وبذلك فهي الطريق للفهم والتمكن من بناء خطابات تتحقق فيها الشروط الثلاث للنجاح، «الكفايات اللغوية، التداولية، والثقافية»[2].

ولقد اكتسبت البلاغة لهذه الأهمية بعد الجهود التي قام بها العديد من العلماء السابق ذكرها، إذ سعى الجرجاني إلى وضع مباحث علم البلاغة مستمدًا عطاؤه من كُتب الجاحظ وسبويه، حيث ألف واحدا في الأساليب وآخر في التراكيب، ثم جاء أبا يعقوب السّكاكي وقعد قواعد وميّز بين ما نص عليه الجرجاني من علم البيان وعلم البديع وفرق بينهما. حيث أن العالم الكبير الجرجاني مثل مجيئه

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 137.

[2] عبد القادر بقشي، محاضرات في مادة تحليل الخطاب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2009.

منعطفا خطيرًا في تاريخ البلاغة حيث أدرك علاقة البلاغة بالأدب وتوصل إلى أنها ما هي إلا ظواهر جمالية تنتج عن العمل الأدبي، وكلّ هذا أرساه ضمن ما عرّف بنظرية النظم، ولكن لم يتوقف التفكير أو الحدّ البلاغي عنده إنّما تطوّر مع علماء آخرون.

فالبلاغة العربية تعاملت مع الظواهر اللغوية من بيان الأدوار التي يضطلع بها المتكلم في صياغة الخطاب الاستراتيجي ذو الحُسن والقبول بكونها ارتكزت على أساسية لكلّ مقام مقال، كما لم تخل من التركيز على السّامع، باعتباره الجانب الأساسي باعتباره هو المتلقي، فلمّحت إلى اختيار الألفاظ والعبارات المناسبة له، وذلك باتباع معيار الصدق والكذب في الأساليب، كما ركزت على عنايتها في إظهار أطراف العملية التواصلية.

وبهذا وبعد هذه التلميحات عن البلاغة العربية نتوصّل إلى أنّها تمتاز بالإفادة وقوة التأثير، وذلك بقصدية إيصال المعنى إلى المخاطب، لتتحقق العملية التواصلية أو التبادل الفكري، فعلاقة البلاغة القديمة بالجديدة تكمن في مراعاتها للسّياق في التخاطب، وهذه هي النقطة التي تلاقت فيها البلاغة مع العلم الجديد أو الفكر الجديد (التداولية)، فكلاهما اهتما بإشكالية السياق لحدوث التواصل. وبهذا كانت البلاغة تراثا واسعًا لعدة من العلوم الحديثة أبرزها العلم الذي تلاقت معه في عدّة نظريات المعروف بالفكر التداولي الذي ظهر حديثا، ولكنّها لم ترتكز على تلك الجوانب كثيرا، وكان الحظ لهذا العلم في دراساتها والقيام بها، فغالبية المعطيات البلاغية – إن لم نقل كلّها – فهي تتداخل مع معطيات التداولية كحالات أفعال الكلام، وحالات الإنتاج للأنماط الخطابية.

تعتبر البلاغة ركيزة للدراسات الحديثة، وذلك لتمكينها للفرد المتكلّم أو المخاطب من التعبير والإبداع والتواصل، وذلك عبر كلّ المستويات اللسانية (الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية).

إذ يعدّ التراث البلاغي مكسب كبير لاستمرار التراث الإنساني ومنهل له، وأنّ هذا العلم كغيره من العلوم، تميّز وتنصب مكانة مرموقة ضمن قافلة العلوم العربية، ونهض بنفسه عبر العصور ليظلّ

سلاحا للعربية وميراثًا لها، يعتمده أجيال الأدب الحدثين. ونظرًا لمنزلته نجد أنّه متداولٌ على ألسنة العديد من الرواد في القديم والحديث، أيضا وإلى يومنا هذا لازال يشغل موضع اهتمامٍ وبحثٍ، وخاصة بعدما ظهرت العلوم الجديدة التي نادت بمعظم قواعده وانصبت عليها، حتى تحافظ على التراث البليغ الأصيل.

التراث العربي كلّ لا يتجزأ، فمع تنوّع أشكاله ومعالمه إلا أنّه ظلّ كالعقد يكتمل يوما بعد يوم، والبلاغة من هذا التراث حافظت على تميّزها إلى أن تطورت مع المقاربة التداولية، التي فتحت لها آفاقا جديدة ساهمت في زيادة العلاقة بينهما خاصة في معالجة كلاهما لقضية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بحيث عرّف (بالمقام) عند البلاغة وبالسياق أو مقتضي الحال أو المناسبة عند التداولية. وبهذا استفادت البلاغة من التداولية، كما انتفعت هذه الأخيرة هي الأخرى بالدراسات البلاغية، وصارت العلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر، وهو ما سَنُبيّنُهُ في هذا البحث لاحقا.

وفي مجمل القول نرى أنّ عبد القاهر الجرجاني، قد قام بإثراء البلاغة العربية عامة، والبيان خاصة، وقد أرسى معالم للبلاغة وذلك من خلال جوهريته "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، بحيث رأى أنّ علوم البلاغة علم واحد تشعبت مباحثه وترابطت فيما بينها، بعدما كانت ألفاظا متناثرة، تساهم بنجاعته وتمكنه من جمعها وشرحها، لتكون معالمه منطلقا للأفذاذ الذين أتوا من بعده.

كما نستخلص أنّ علم البلاغة، قد حظي بأسماء مرموقة اهتمت به منها: «الجاحظ، ابن معتز، عبد القاهر الجرجاني، أبو هلال العسكري، الأمدي، بن رشيق القيرواني، قدامة بن جعفر وغيرهم».

الفصل الأول:

التداولية بين النشأة والتطور

الفصل الأول: التداولية بين النشأة والتطور

المبحث الأول: ملامح حول الفكر التداولي.

المبحث الثاني: التداولية روافدها، اتجاهاتها ومهامها.

المبحث الثالث: المباحث الأساسية للتداولية وأهميتها.

تمهيد

ممّا لاشك فيه أن الوُلوج إلى دراسة أي حقل معرفي، يستدعي ذلك معرفة البنية المفاهيمية التي نشأ فيها، ومنها ترعرع إلى أن وصل إلى مرحلة النضج والاستقلالية، هذا ما يبيّن لنا أنّ اختلاف العلوم عن بعضها، أو التمييز بينها إنما يكمُنُ في معرفة معانيها، والغوص في مصطلحات التي تعتبر بمثابة الضابط المنهجي الذي يميّز بين العلوم، فالتباين بينها إنما يظهر في اختلاف مصطلحاتها.

وبناءًا على هذا ورغبة منّا في الوصول إلى الحقائق المعرفية والإحاطة التامة بمجموع المصطلحات التي نحسبها بمثابة ثمار أو حصاد تَولّد من مخاض التطور المعرفي داخل حقول العلوم، وبالتحديد العلمين المعنيين في هذا البحث (علم البلاغة، التداولية)، وبعد التعرض والتعرف على مصطلح البلاغة سابقا، نسعى في هذا الفصل إلى تحديد الإطار المفاهيمي لمصطلح التداولية، كما سنحاول طرق مجموعة من الأبواب وطرح مجموعة من العناصر تبين لنا هذا الأخير، حتى يتضح لنا في أذهاننا وذلك بالكشف عن خبايا خصوصياته باعتباره مصطلح مُستمّد من العلوم السابقة القديمة، بعد تسليط الضوء على نشأة التداولية، وعلى المنابع التي اعتمدتها للعروج بعد كلّ هذا إلى أهم المباحث والنظريات التي تناولها العلم الجديد أو الفكر الجديد (التداولية) التي تتلاقى مع مكنونات الدرس البلاغي، فيما يتعلق بالحدث الكلامي.

ففي محاولة الوصول إلى هذه المخاضات، نجد أنّ التداولية قد وافقها الحظ ولاقت اهتماما ودراسات عديدة من طرف العديد من العلماء، وأصبحت مجالًا لإثارة قضايا محورية مرتبطة بالتواصل الإنساني، ووقع الالتباس حول لفظها، وهذا كلّه، قد حدث مع تطور الدراسات اللسانية أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعد إسهامها في بحوث كثيرة تعرضت خلالها لمجموعة من النظريات، وبهذا كانت التداولية إحدى هذه النظريات التي سعى العلماء فيها، بحيث تنوعت روافدها وكثرت مباحثها، فهي تدرس كيف أنّ ضروب التلفظ بالعبارات تكون لها دلالات في مواقف معينة، كما تختص بدراسة استعمال اللغة في سياق معين، وتهتم أيضا بالمعنى، وهو ما سنحاول شرحه في

المباحث اللاحقة، فهي تعتبر علم تواصلي جديد يعالج كثير من ظواهر اللغة، ويفسرها كما يساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، ومما ساعد على ذلك أنها مجال رحب يستمد معارفه من مشارب مختلفة.

وبعد التمحض في الدراسة يتبين لنا أنّ التداولية تعود نشأتها لمجموعة من الدراسات من طرف مجموعة من العلماء، كانوا السبب وراء هذا الدراس والسبب في نضوجه وانطلاقاته.

المبحث الأول: ملامح حول الفكر التداولي.

أولا: نشأة المصطلح

قطعت التداولية في تاريخها الممتدّ من خمسينيات القرن العشرين إلى حُدود الآن أشواطا مهمة، حيث مرت بعدّة تحولات، وعرفت عدّة تطورات في اللسانيات الحديثة، وعند كثير من علماء العرب والغرب، فبعدما كانت تُنعتً قبل عقود مضت بسلة المهملات، أضحت حقلا معرفيا خصبا ومتجدّدًا، وذلك بعدما عرّفت العديد من الدراسات، فبعد أن كانت سلة مهملات لكلّ علوم اللغة التي وضعها العلماء على حافات الطاولة بعد دراساتهم، ومن الجدير أن نذكر أنّ محتويات سلة المهملات تلك لم يتم ترتيبها في بادئ الأمر تحت تصنيف معيّن، ولكنّها عرفت سلبيا على أنها المواد التي لم تعالج بسهولة ضمن طرائق التحليل الشكلية.

لنتوصل إلا أنّ التداولية كانت المصب لهذه العلوم التي وضعت على الحافات، فساهمت في دراستها والاهتمام بها لتوضيحها وفك الالتباس عنها. «فأوّل من استعمل مصطلح التداولية شال موريس في 1938، حيث قدم لها تعريف، وذلك من خلال الأبعاد الثلاثة التي تحدث عنها في مقال له، وهي تخصصات تعالج اللغة (البعد التركيبي، البعد السيميائي الدلالي ، البعد التداولي)»[1]. ليصل إلى أنّ:

«التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»[2].

[1] ينظر: د خديجة بوخشة، محاضرات في التداولية، المرجعية المعرفية للسانيات التداولية، ص 19 بتصرف.

[2] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، ص 12، وينظر: جاك موشلار، آن روبول: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 29.

مستقرا في ذهنه «أن التداولية تقتصر على دراسة الضمائر المتمثلة في ضمائر التكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل»[1].

وما يمكن استنتاجه من تعريفه هذا هو أنّه قد حصر التداولية في أنها ظلت حبيسة الإشاريات، وكانت تتضمن مصطلحات محدودة، وتدرس مصطلحات معينة كالضمائر وظروف الزمان والمكان. ومع مرحلة الخمسينيات، وبعدما ألقى أوستن سنة 1955 محاضرات بجامعة هارفرد حول فلسفة وليام جيمس، كانت هذه المرحلة حاسمة في صياغة معالم التداولية، حيث بلور فيها مبحثًا محوريا تناقلته الدراسات التداولية اللاحقة، خاصة، "سورل" مداره حول أفعال الكلام.

فالملاحظ أن "سورل" تلميذ "أوستن" قد تناقل أبحاثه لإعلان عهد جديد في الدراسات اللسانية، والقيام بها، ولإحداث ثورة على النماذج اللسانية البنيوية، ألّا وهي ثورة التداولية، فالمبحث الذي قام به أوستن «قد نصّ من خلاله على أنّ عددًا من الجمل الخبرية التي نستعملها لوصف العالم، وإنّما تغييره، أي أنها جمل عملية»[2]. ومثال ذلك القاضي في المحكمة يتلفظ بجملة "فتحت الجلسة"، فإنّ هذا القول يترتب عنه فتح الجلسة فعليا، فهذه الجملة جملة خبرية يُخبر فيها القاضي الحضور بافتتاح الجلسة، وبالإضافة إلى جهود أوستن نجد جهود أخرى لبول غرايس.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ التداولية انتقلت من كونها مجرد مشروع إلى اكتساب اهتمامات من طرف العديد من الدارسين، كما لاقت توسعا، وذلك من منطلق الأبحاث الجليّة بالذكر "لأوستن"

[1] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد شيباني مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، نشر دار طليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليوز 2003، ص 29.

[2] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 20.

و"غرايس"، وغذّت اتجاها قائم الذات. «فإنّ المرحلة المهمة في تاريخ التداولية تزامنت، مع انفتاحها على العلوم المعرفية، فكانت لها فرصة وأعلنت ميلاد ما يعرّف بالتداولية المعرفية».[1]

وبناءًا على هذا نجد أنّ أوستن قد قسم الجمل إلى: جمل وصفية، يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا ينطبق عليها الحكم، وتقابل في الثقافة اللغوية العربية الجمل الخبرية والجمل الإنشائية مثلما نجدها عند علماء البلاغة.[2] إذ نجد أن التداولية قد اشتركت وأخذت عن البلاغة ما تم إهماله وعملت على توضيحه كما تلاقت معها في نظريات أخرى.

كما نجد الإسهام الثاني "لسيرل" في تحديده للشروط التي بمقتضاها يُكلّل عمل متضمن في القول بالنجاح الثاني، حيث اتبع عدّة قواعد هي: قاعدة المحتوى القضوي، القواعد الأولية المتعلقة باعتقادات تمثل خلفية (يتمنى بعد التلفظ بأمر أن يتم العمل الذي أمر به)، قاعدة النزاهة... وبهذا تمكن "سيرل" من تقديم تصنيف جديد للأعمال اللغوية.[3]

فالتداولية لم تصبح مجالا يعتمد عليه في الدرس المعاصر إلاّ جرّاء العقد السابع من القرن العشرين، وذلك بعد المساهمة من الفلاسفة الثلاث المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفوردة: «"أوسى"، "سيرل" و"جرايس"، وجرى تطورها بداية بنظرية أفعال الكلام مع "أوستن" لتتطور على يد "جون سيرل"، وبعض فلاسفة اللغة من بعده، وتطورت المفاهيم والنظريات التي شكلت ما يعرف باللسانيات التداولية (أفعال الكلام، الاستلزام التخاطبي، الإشاريات، الحجاج، القصدية...).

[1] آن روبول، مقال سابق (La pragmatique à la conquête du nouveau domaine)، ص 33.

[2] باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص 160.

[3] آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ص 74.

والمهم في نشأتها أن نعرف أنها كانت منذ القدم والتداولية ما هي إلا «اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير، كانت على يد كلّ من سقراط وبعده "أرسطو"»[1] ولم تظهر في الوجود، وذلك باعتبارها نظرية فلسفية.

ومن خلال النظر في هذه التلميحات عن نشأة الفكر التداولي، نجد أنّه علم قد استوحى معالمه من العلوم السابقة له، وأنّه قد تطور على يد مجموعة من العلماء الأفداد، وكذلك يتضح لنا أنها يمكن أن تعرف بصفة عامة على دراسة استعمال اللغة، كما أشار إليها رواد هذه النظرية بعد الجهود التي تضافرت حولها من أجل رفع الالتباس عنها وإزالة ستار الغموض عن خباياها.

فالتداولية من بين هذه الاتجاهات التي نبهت على ضرورة أخذ الاستعمال اللغوي بعين الاعتبار وبعبارة أخرى تجاوز القدرة على الإيجاز أي تجاوز البنية الصورية إلى الكلام في كلّ حيويته وعفويته. وإلى المتكلم بكل ما له من اعتقادات ونوايا معرفية وإلى المخاطب بكل ما له من فهم وقدرة على التأويل، وقد وضحت آن روبول وجاك موشلر العلاقة بين دراسة النّسق ودراسة استعمال النّسق من خلال الخطاطة التالية:[2]

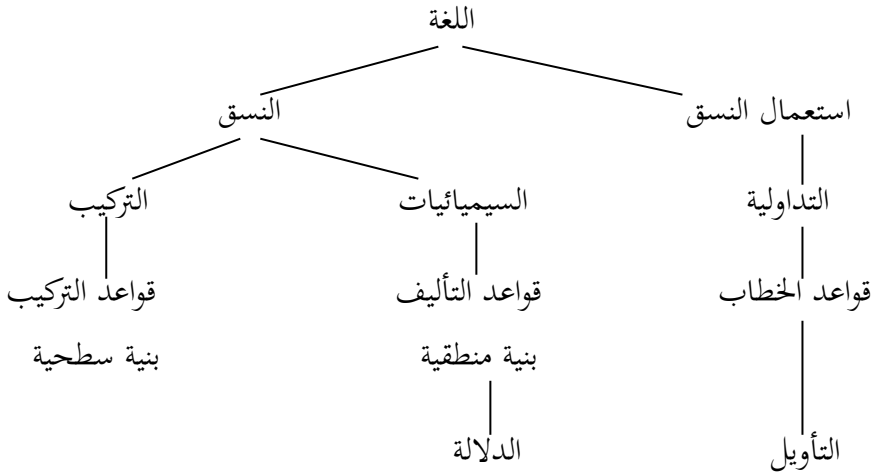

[1] ينظر: نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، دار الكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2009، ص 163.

[2] جاك موشلر، آن روبول .« Dictionnaire encyclopédique de pragmatique » Seuil, 1994, P 1

وليزيد من تطور التداولية العالم "ديكرو" «أضفى عليها بعدًا دلاليا، حينما حاول التأسيس لتداولية مندمجة في الدلالة ضمن ما يعرف بنظرية الحجاج في اللغة، إلا أن الصعوبات التي واجهتها نظرية، دفعت به لتبني أطروحة الباحثة "ماريون كاريل" المعروفة بنظرية المجموعات الدلالية، وهي نظرية تنفتح على النظرية العامة لتعدّد الأصوات ومن هذا المنطلق لم يعد مرجع التداولية، في ما تعتقد "آن روبول" لائحة محدودة من المفاهيم وإنما خرجت من مجال الكلمة إلى الجملة»[1].

فمن خلال هذا يتبادر إلى أذهاننا أن التداولية استطاعت أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يرتكز عليها البحث اللساني، وأنّها لم تظل تخصّصًا منغلقا على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية، إلى جانب أنّها تخوض اليوم في بعض الموضوعات، التي مازالت تشغل بال الفلاسفة، إضافة إلى الاهتمام، بموضوع الحجاج الذي يشكل أحد موضوعاتها الرئيسية.

واعتمادًا على هذا بدأت التداولية تتداول معارفها، وتزداد المباحث حولها، بحثا عن القيام بعلم جديد في اللسانيات، وذلك بعدما غدتها مجموعة من العلوم أهمها: الفلسفة، الأنثروبولوجيا، علم النفس، علم الاجتماع...

وفي محاولة لملمة هذا الفكر التداولي المتجدد والخروج به إلى صفة علم يتسم بالوضوح، قام عدّة علماء وباحثين لغويين بدلو دلوهم للخروج بتعاريف تثبت هذا الطرح وتميّزه عن العلوم الأخرى، فما مفهوم التداولية عندهم ؟

ثانيا: تعريف التداولية

لعلّنا لا نبالغ في القول، إذا قلنا أنّه من الصعوبة إيراد تعريف كامل للتداولية يَلِمُ بجميع جوانبها ويشمل أمرها، وذلك لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة وأنها مبحث لسانيّ جديد، ونظرية لم

[1] آن روبل، مقال سابق، « La pragmatique à la conqête du nouveau domaine»، ص 33.

يكتمل بناؤها بعد هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنها تبلورت من مصادر معرفية كبيرة، إذ نجد أن كلّ مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها إنما انبثق من مصدر من الدراسات اللسانية، مما تجعل كلّ باحث ينطلق في تعريفها من مجال تخصصه، كما أن نشأتها لم تكن لسانية خالصة، وإنما كان للفلسفة دور ملحوظ في نشأتها، وكون أن هذا الدارس لا يزال في مراحله الأولى والأبحاث لا تزال متواصلة حوله، وفي هذا يقول "فرانسواز": «درسٌ جديدٌ وعزيزٌ إلا أنه لا يملك حدودا واضحة... تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية»[1].

ولكن ومع هذه المعيقات التي لقيها هذا الفكر، إنما استطاع بعض العلماء من تقديم مجموعة من التعاريف، قد تفضي للخروج بمفهومٍ له، ومن بين التعريفات التي أسندت للتداولية ما يلي:

1- لغة:

أ- في لسان العرب لابن منظور:[2]

دَوَلَ: العقبة في المال والحرب، سواء، وقيل: الدُولة بالضم في المال، والدولة بالفتح الحرب، الفعل، وفي حديث أشراط الساعة: إذا كان المغنم دُولا، جمع دُولة بالضم وهو ما يُتداول من المال فيكون لقومٍ دون قوم، وقال الزجاج: الدُولة اسم الشيء الذي يتداول والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال...

ويقول: «تداولنا الأمر، أي أخذناه بالدُول، ودَالُوا دَوَاليك أي مُداولة على الأمر... وتداولته الأيدي، أخذته هذه مرة، وهذه مرة، وأدَلّ على الشيء: جعله متداولا داول كذا بينهم، جعله متداولا تارة لهؤلاء، وتارة لهؤلاء»[3].

[1] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 07.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مج 5، ط 1، 1863، ص 327.

[3] المصدر نفسه، المجلد 11، ط 3، 1994، ص 252، 253.

ب- وفي معجم الزمخشري يعرفها كالتالي:

«دَول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكرّة لهم عليه، وعن الحجاج: إنّ الأرض ستُدال من كما أدلِنا منها، وفي مثل يُدالُ من البقاع كما يُدال من الرّجال، وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد، واستدلت من فلان لأذال منه، واستدل الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والدهر دُوَلٌ وعُقبٌ ونوبٌ، وتداولوا الشيء بينهم والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما...»[1].

ومما يتضح لنا من التعاريف، أنها مرتبطة بمصطلح "دَوَل" الذي يدل على التنقل من حال إلى حال والتغيير، وقصد الحجّاج من قوله عن الأرض أنها ستأكل منا كما أكلناها، وما يوضح القصد من التعريف الأول لابن منظور في تداولته الأيدي، قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[2].

وبهذا فالتداولية أو التداوليات أو البراغماتية أو البرجماتية أو الوظيفة أو السياقية... دوال متواترة في اللغة العربية في مقابل كلمة pragmaticus اليونانية المشتقة من pragamac وتعني الحركة أو الفعل Action بيد أن مصطلح التداولية يظل الأكثر استعمالا عند الباحثين.

«مصطلح التداولية مصطلح مركب من وحدتين إحداهما معجمية "تداول" والأخرى صرفية "ية" دال على مصدر صناعي، والدال والواو واللام في اللغة أصلان أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على الضعف والاسترخاء»[3].

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ج1، ص 303.

[2] القرآن الكريم، آل عمران، الآية 140.

[3] ابن فارس أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1979، ج2، ص 314.

2- الدلالة اصطلاحيا:

نجد أنه بالرغم من تواتر استعمال لفظ "التداول" قديما وحديثا إلا أن الدلالة الاصطلاحية تأخرت في المعاجم اللسانية الغربية إلى بدايات القرن العشرين، وكما أشرنا سابقا إلى أن المرحلة الحاسمة في تطور التداولية تزامنت مع أبحاث أوستن وغرايس في إطار فلسفة اللغة، لتفتح بعد ذلك على روافد معرفية متعددة.

فإذا حاولنا رصد دلالة لمصطلح التداولية نستخلص من تفحصنا لعدد من التعريفات أن الجهود قد تضافرت حولها حتى يتم رفع الالتباس عنها، ومن بين هذه التعريفات:

ذكرت آن ربول وجاك موشلار أنها «يمكن أن تعرّف بصفة عامة على أنّها دراسة استعمال اللغة، في مقابل دراسة النسق اللغوي الذي يدخل بصيغة صريحة في اختصاصات اللسانيات»[1].

كما نجد أنّ "جورج بول" قد حدّدها في مجموعة من التعاريف. إذ ذكر أنّ: «التداولية تعنى بدراسة المعنى كما يعبّر عنه المتكلم (أو الكاتب) ويؤوله المستمع (أو القارئ)، وبالتبعية فإنها تهتم أكثر بتحليل ما يرميه إليه المتخاطبون من ملفوظاتهم وبهذا أشار إلى أن التداولية دراسة لمقاصد المتكلم. كما أشار إلى ما يقصده المتكلم من كلامه ضمن سياق محدد، فتأخذ بعين الاعتبار كيف ينظم المتكلمون خطابهم وما يرمون إليه، وبالتالي قد توصل إلى أنّ التداولية دراسة للمقاصد السياقية. وفي محاولة التأويل لمقاصد المتكلم عرّفها على أنّها البحث عن المقاصد الخفية وأرجعها إلى أنها دراسة ما يعبر عنه أكثر مما ترتبط بما يقال. ليستدرج الحديث عن المتكلم والمستمع ليصل إلى أنها دراسة دلالة التعالق الوجود بين كلاهما»[2].

[11] جاك موشلار وآن ربول، مصدر سابق، ص 1.

[2] ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 17، (مأخوذ عن Georgesyule «Pragmatics », Oscford university press, New york, 1996, P 3).

هذا ما يوضح لنا أن التداولية قد اهتمت بدراسة التواصل البشري، وذلك بتركيزها على ما له علاقة بالنسق، واهتمامها بسياق إنتاج الخطاب.

كما نجدها عند الأديب العربي طه عبد الرحمان بأنها: «الدراسات التي تختص بوصف وإذ كان بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدول الطبيعية ومدلولاتها وبين الدالين بها وهي تعالج أبوابا هامة من البحث التواصلي والتفاعلي والإبلاغي نحوه: أفارض الكلام ومقاصد المخاطبين وقواعد الخطاب»[1] إذ نجده هو أول من اقترح مصطلح التداولية مقابل للمصطلح الغربي Pragmatique، ثم تبناه "أحمد المتوكل" واستعمله فلقي استحسانا من المتخصصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم.[2]

فما نستنتجه أن التداولية قد عالجت مجموعة من البحوث الهامة، خاصة فيما يتعلق بالمخاطب والمستمع والعلاقة بينهما، وكذا في أهمية التواصل ليتم الإدراك بالاعتماد عن النسق من أجل التفاعل والإبلاغ، وذلك بعد إدراك مقاصد المخاطب (المتكلم) مع العلم بالقواعد الأساسية للخطاب.

ومن خلال الدراسة لكتاب فرانسواز أرمينيكو نجد تعريفا آخر عند "آن ماري دبير" و "فرانسوا ريكاناتي" في تعريفهما للتداولية إذ يطرحانها كالتالي: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»[3].

كما يعرّفها دلاش: «إنّه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»[4].

[1] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص 28.

[2] الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 08.

[3] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 07.

[4] الجلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 1.

ومن هذا المنطلق الاصطلاحي ندرك أن التداولية هي: «دراسة اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت»[1].

كما أنّ الفيلسوف "تشارلز موريس" (Wiliam Mouris Charles) قد طرق باب التداولية أيضا ليعرّفها في إحدى مقال له ركز فيه على مختلف التخصصات التي تعالج اللغة (التركيب، الدلالة، التداولية) إلى أن: «التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»[2]. وكان هذا التعريف خلال تحديده للإطار العام لعلم العلامات Simiologie.

حيث يقول عنها فرانسيس جاك: «تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»[3].

إذ نستخلص أن التداولية درس غزيرٌ، لما يمتلك بعد حدودا واضحة وأنّها في أبسط تعريفاتها: تعني دراسة اللغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، وعلى أنها تهتم بكلّ ما يحبط بعملية التخاطب وذلك بغية عن إيصال المعنى من المتكلم إلى السامع، كما تبحث عن الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب ومُلاءمته للموقف التواصلي بين المتلفظ بالخطاب والسامع له.

كما وبالإضافة إلى ذللك يعرفها البعض بأنها: «دراسة استعمال اللغة في الخطابات شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»[4]. وهذا ما يبيّن أن الدرس التداولي معني بتتبع ودراسة ووصف الاستعمال ومختلف السياقات في استخراج المعنى.

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سورية، ط1، 2007، ص 19.

[2] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص 12.

[4] محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص 14.

فالتداولية تنظر إلى اللغة باعتبارها نشاطا يمارس من قبل المتكلمين لإفادة السامعين معنى ما ضمن إطار سياقي، ومن ثم نستدرك أنها لا تدرس اللغة الميتة المعزولة أي التي لا يكون فيها إيصال للمعنى، وإنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين، موجها إلى مخاطب معيّن لأداء غرض معيّن.

ثالثا: أنواعها

إنّ التداولية عرّفت دراسات متعددة، وإنطلاقا من هذه التعريفات قد قسمت التداولية العامة على النحو التالي:[1]

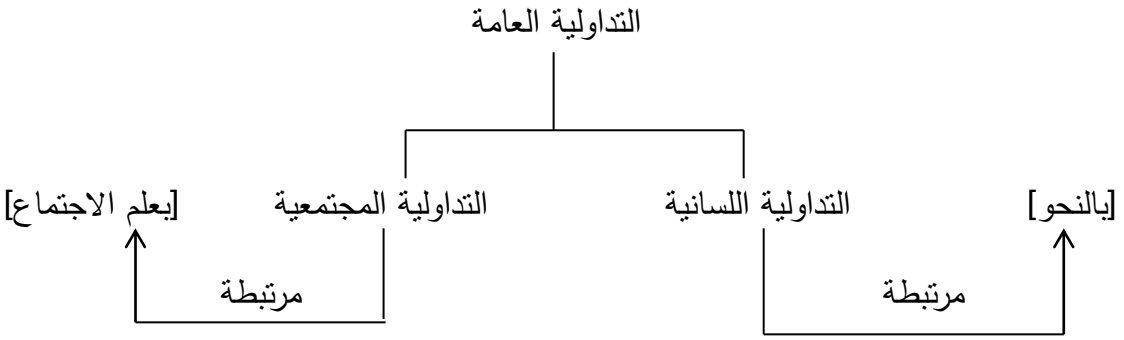

ما يوضح هذا التقسيم أن التداولية العامة كدراسة تعتبر دراسة مجردة تماما وبطبيعة الحال وباعتبارها تنبع من مصادر سالفة فنحن نحتاج إلى دراسات تداولية لسانية مفصلة تخص لغة معينة، وكذلك إلى دراسة تداولية اجتماعية بدور أنها تهدف إلى إيصال المعنى من المخاطب إلى السامع اللذان يمثلان البيئة الاجتماعية.

[1] جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2013، ص 21، بتصرف.

فاللسانيات التداولية: يمكن تطبيقها في دراسة الهدف اللساني من التداولية.

والتداولية الاجتماعية: تعني بالشروط والظروف الأكثر محلية المفروضة على الاستعمال اللغوي، وهو حقل أقل تجريدا من الأول.

«وفي هذا نجد الدكتور "محمد أحمد نحلة" يقسم التداولية إلى:

– التداولية الاجتماعية: وهي تدرس الاستعمال اللغوي انطلاقا من السياق الاجتماعي.

– التداولية اللغوية: وهي تنظر للاستعمال اللغوي من الجانب التركيبي.

– التداولية التطبيقية: وهي التي تعتني بالمشاكل المطروحة أثناء عملية التواصل بين المخاطب والسامع في المواقف المختلفة.

التداولية العامة: وهي التي تعني بالأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا اتصاليا»[1].

وبهذا نستنتج أن التداولية قد استقلت بنفسها وتطورت الدراسات فيها إلى أن استطاع بعض العلماء من تحليلها والتوصل إلى إيراد مجموعة من أنواعها بعدما كانت في القديم مجرّد تصور.

المبحث الثاني: التداولية روافدها، اتجاهاتها ومهامها.

أولا: روافد التداولية

إن التداولية وليدة مجموعة من العلوم السابقة لها نتيجة التراكمات والمراجعات والامتدادات والتأثيرات... فهي ملتقى جملة من الاختصاصات المعرفية كالفلسفة والسيميائيات والرياضيات والبحوث النفسية والاجتماعية... فنلاحظ أن هذه العلوم كانت الطريق لتبلور التداولية وظهورها في الدراسات الحديثة، وفي هذه الدراسة كرّسنا هذا المبحث لذكر أهم الروافد التي أخذت عنها التداولية.

[1] محمد أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 15.

أ- الفلسفة التحليلية:

إن المتصفح للدراسات التداولية، يدرك أنها تميّزت عن غيرها من العلوم اللسانية الأخرى، وذلك لتنوع مشاربها ومواردها، فهذا صاحب كتاب "التداولية" عند العلماء العرب يقول: «ليس للدرس التداولي مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكلّ مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه، فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو "الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة "بول غرايس"...».[1]

نجد أن الفلسفة التحليلية قد عملت على صياغة الموضوعات الفلسفية وإشكالاتها وذلك باتباع قواعد علمية جديدة، وسعت إلى البحث في اللغة وتوضيحها، لأنه لا يمكن فهم العالم وما فيه من كائنات إلا عبر اللغة وحدها، غير أن ذلك لا يحول دون استنباط جملة من المميزات التي تؤلف الفلاسفة التحليليين، ومن هذه المميزات نذكر:

«* **التركيز على اللغة**: باعتبارها هدفا من أهداف التحليل الفلسفي، وليست مجرد أداة.

* **تفتيت القضايا**: إذ يفضلون أن يكونوا على معرفة تامة بالمسائل الصغيرة التي تؤدي في نظرهم إلى الدقة والإتقان.

* **الخاصية المعرفية**: يوضح محمد مهران رشوان أن مقصوده بهذه بالخاصية هو اتجاه للفلسفة التحليلية نحو الكشف عن العالم الخارجي، وذلك عن طريق فحصه لأجل اكتساب المعرفة.

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 17.

* **البين – ذاتية:** إنّ الفلسفة التحليلية تستخدم نوعا من التحليل له معناه المشترك بين الذوات بالنظر إلى اللغة التي يتحقق فيها... لذلك على اللفظ أن يقتصر استخدامه على التحليلات الخاصة باللغة المشتركة بين الذوات كما هو الحال في الفلسفة التحليلية»[1].

«الفلسفة التحليلية في الحقيقة هي نتاج تطوير النظرية الفلسفية التي تسمى "المنطوقية"، مما أدى إلى تفضيل الفلسفة التحليلية على النظريات التي تسمى بـ "التآلفية"، وعليها بُنيت فلسفة أوستن فيما بعد»[2].

قد تفرعت الفلسفة التحليلية من خلال بحوثها إلى ثلاثة اتجاهات نوضحها في المخطط التالي:[3]

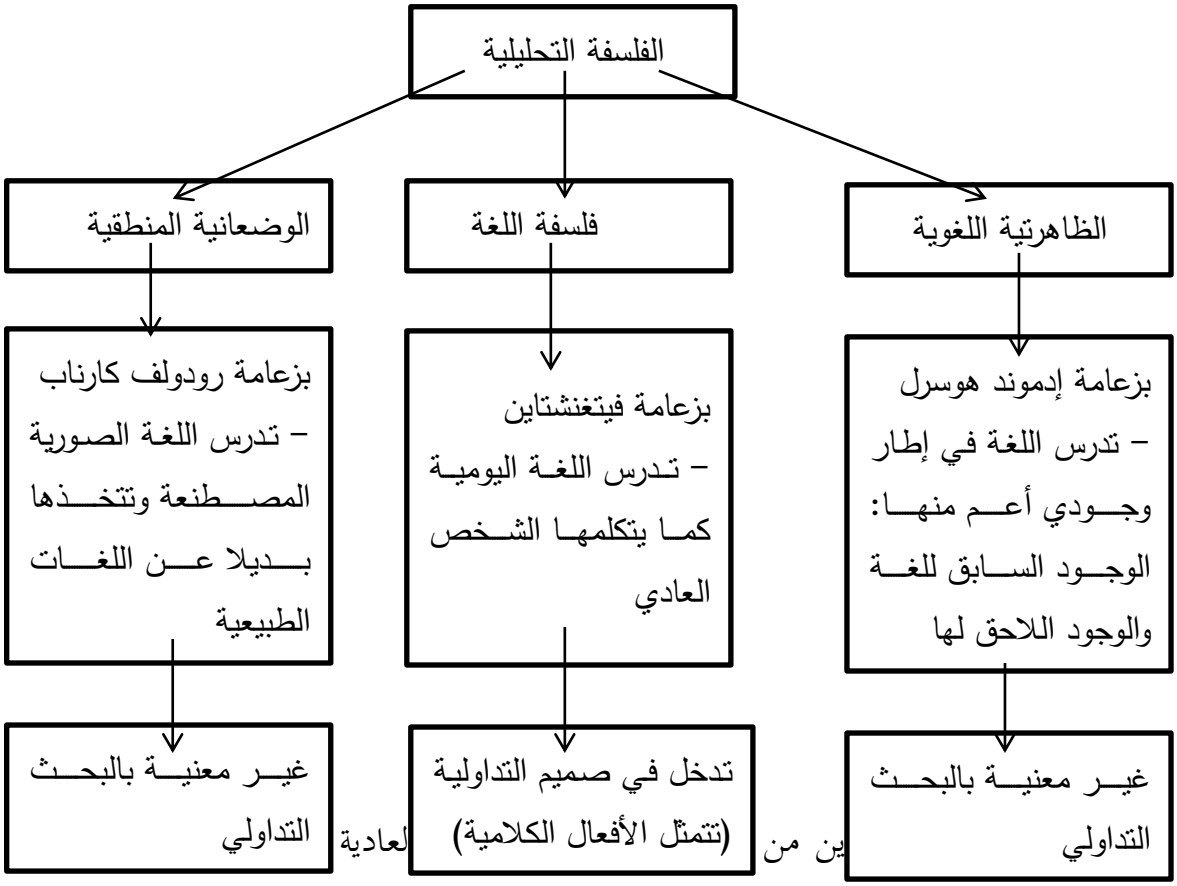

ين من العادية تحل باللغة، ورأى أنّ الخلافات بين الفلاسفة تعود لسوء فهمهم للغة بحيث عمل على التركيز على

[1] محمد مهران رشوان، "مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، ص 154 – 155، بتصرف."

[2] Quand Dire C'est faire (How to do Thingswith words J-L Austin) TRA, Gilleslan.Seuil, 1970.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عن العلماء العرب، المرجع السابق، ص 21 – 22.

استعمال اللغة. واعتماد على اللغة العادية يتمثل في كونها لغة شفافة بسيطة، مفهومة ومباشرة، يستعملها الناس في حياتهم اليومية للتعبير عما يجول في خاطرهم. وخلال وضعه لفلسفته الجديدة إنقاد إلى الحديث عمّا أسماه ألعاب اللغة والمراد بذلك أنّ اللفظ لا يستعمل للدلالة على صورة منطقية واحدة، وإنّما يعبّر عن معان كثيرة بحسب سياق الكلام، ذلك أنّ معنى الكلمة قد يختلف من استعمال وآخر، لأنّ الكلمة ليست ماهية ثابتة، وإنّما معناها يتحدّد من خلال المواقف الفعلية المختلفة[1].

بهذا نستنتج أنّه قدر ركز على دلالة اللغة: حيث أكد فيها عدم الخلط بين المعنى المحصل Sens والمعنى المقدر Signification لأنّ ذلك يعني عنده خلط بين الجملة والقول، فالجملة معناها مقدّر، أمّا الكلام فمعناه محصل.

وبهذا استطاعت الفلسفة التحليلية أن تخطّ لنفسها طريق فريدًا في معالجة القضايا الفلسفية المستعصية، والجدير بالذكر أن المنهجية التي اعتمدتها مدرسة أوكسفورد في تحليل القضايا الفلسفية مثلت منطلقا لكلّ من أوستن وسورل لتفتيت القضايا اللغوية والفلسفية على حد سواء.

ونجد أيضا أن الدراسات التداولية انشغل أعلامها أيضا بتفتيت القضايا اللغوية، وتحليل الظواهر كقضية الاستلزام الحواري ومضمرات القول...

نستخلص أنّ الاتجاه الذي اعتمدته الفلسفة التحليلية بكثرة هو اتجاه فلسفة اللغة العادية، حيث مثّل المحضّن لنشوء الفلسفة الأوستينية في اللغة، ومنه استنبطت ظاهرة الأفعال الكلامية التي

[1] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 37.

ترتكز عليها النظرية التداولية، حيث اعتبرت نتاجا عن نظرية ألعاب اللغة التي كانت للفيلسوف فتغنشتاين[1] طرحها في طيات كتابه "بحث في الفلسفة والمنطق 1921"، بحيث اهتم باللغة، وكان لجهوده أثر كبير في سياق الفلسفة التحليلية وتياراتها الجديدة وخاصة ما أصبح يعرّف في تاريخ الفلسفة المعاصرة بمدرسة "كمبردج"[2] أو مدرسة أكسفورد[3] أو مدرسة أفعال الكلام[4].

بالإضافة إلى الفلسفة التحليلية نجد روافد أخرى للتداولية منها:

ب- السيميائيات والذرائعية:

إنّ المتفحص للسيمياء يدرك أنّ لها أصلين هما: "سوسير" (1857، 1913) بوصفه لسانيا و"بيرس" (1939، 1914) توصفه منطقيا، وقد اختلفت الأراء حول من هو السبّاق في التبشير بهذا العلم، رغم انشغالهما معا بموضوع العلامة، إلا أن تصور كلّ منهما مباين لتصوّر الآخر.

فنجد دي سوسير قد أطلق على هذا العلم بالسيمولوجيا قائلا: «ونستطيع إذن أن نتصور علما يدرس حياة الرموز والدلالات المتداولة في الوسط المجتمعي، وهذا العلم يشكل جزءا من علم النفس المجتمعي (...) وما دام هذا العلم يوجد بعد فلا نستطيع أن نتنبأ بمصيره، غير أننا نصرح بأنّ له الحق في الوجود (...) وليس علم اللسان إلا جزءا من هذا العلم العام»[5]، كما أنّ "بيرس" جعل السيميائيات علما شاملا موضوعه التجربة الإنسانية بصرف النظر عن كونها لسانية أم حركية إذ

[1] لودفيج فتغنشتاين: منطقي نمساوي، تحصل على الجنسية البريطانية (1989 – 1951) أستاذ فلسفة في جامعة كمبريج، بحث في أسس الرياضيات، وضع نظرية ألعاب اللغة Jeux de language من مصنفاته: ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 20 21، وينظر مهران رشوان، فلسفة اللغة، ص 38 وما بعدها.

[2] ينظر جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 30-31-32-33-34-35-36-37.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 38-39-40.

[4] الزاوي نغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005، ص 104.

[5] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق 1987، ص 26.

يقول: «لم يكن في وسعي أن أدرس أي شيء، سواء تعلق الأمر بالرياضيات أو الأخلاق... إلا من زاوية سيميائية»[1] حيث أنّ السيميائيات قد اهتمت بالعلامة ودلالتها وأشارت إلى السيرورة الدلالية التي تتخذ بعدا تداوليا من خلال ربط التأويل بسياق الكلام، فعندما يتلفظ شخص بجملة "الجوّ غائم" فإنّ دلالتها تختلف باختلاف المؤولين، أمّا التجلي الثاني للتداولية في سيميائيات بورس هو من خلال الإشارة إلى أن كل موضوع أو مفهوم لا دلالة له إلّا في إطار ما يترتب عنها من آثار أو أفعال.

أما الذرائعية فنجد أنّ بورس خلال بحثه فيها استنتج أنّ المفاهيم التي تحقق نتائج علمية هي المفاهيم التي تكون ذات معنى، أي أنّ المفاهيم تتوضح من خلال النتائج، وعلى هذا تتحدّد موضوع التداولية عنده. ما يتبيّن لنا أنّ الذرائعية قد تقاطعت مع الفكر التداولي في تناولها لقضايا الفكر، فالأفكار لا معنى لها إلّا ضمن تجربة واقعية، وبهذا فالكلام لا معنى له إلّا إذا تحدد داخل سياق كلامي محدّد، ومثال ذلك: قولنا: "الجوّ باردٌ" فهنا يتوضح عند المتلقي أن المتكلم يصف له واقعة بحيث يخبره أن الجوّ بارد، لكن بالعودة إلى النظر في سياقات الجملة ربما تتضمن دعوة لغلق النوافذ أو إشعال المدفأة... فالذرائعية دعت لتوضيح هذه العبارات وإلى قياس الوقائع بفائدتها العلمية.

وبهذا فإن الذرائعية هي بدورها كانت رافدا من روافد التداولية و«نجد أنّ التداولية قد تقاطعت معها من حيث الاهتمام بالبحث في سيرورة إنتاج العلامة وفاعليتها في التدليل»[2].

[1] سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والموضوع، عالم الفكر، المجلد 35، العدد 3، يناير، مارس، 2007، ص 30.

[2] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 64.

جـ- نظرية التواصل:

كان لنظرية التواصل دور في بلورت الخطاب التداولي، وذلك من خلال إثارة جملة من القضايا ذات الصلة باستعمال اللغة: "بحيث نجد العالم دي سوسير ركز على مجموعة من الثنائيات من أهمها ثنائية اللسان والكلام، فاللسان عبارة عن مجموعة من العلامات والكلام هو الفعل".[1]

حيث أقر دي سوسير أنّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة وليس الكلام ونجد أن هذا قد ساعد الدراسات اللسانية فيما يخص البنيوية، ولكن أدى إلى إهمال دراسة الكلام واختلافات تتصل بالمتكلم، وبهذا نستنتج على عدم القدرة على تحقيق عملية التواصل، ولكن عمل كلّ من "شانون" و"ويقر" على وضع خطاطة تساهم في نجاح عملية التواصل وذلك بتظافر عدّة عوامل مترابطة فيما بينها وهي كالتالي:[2]

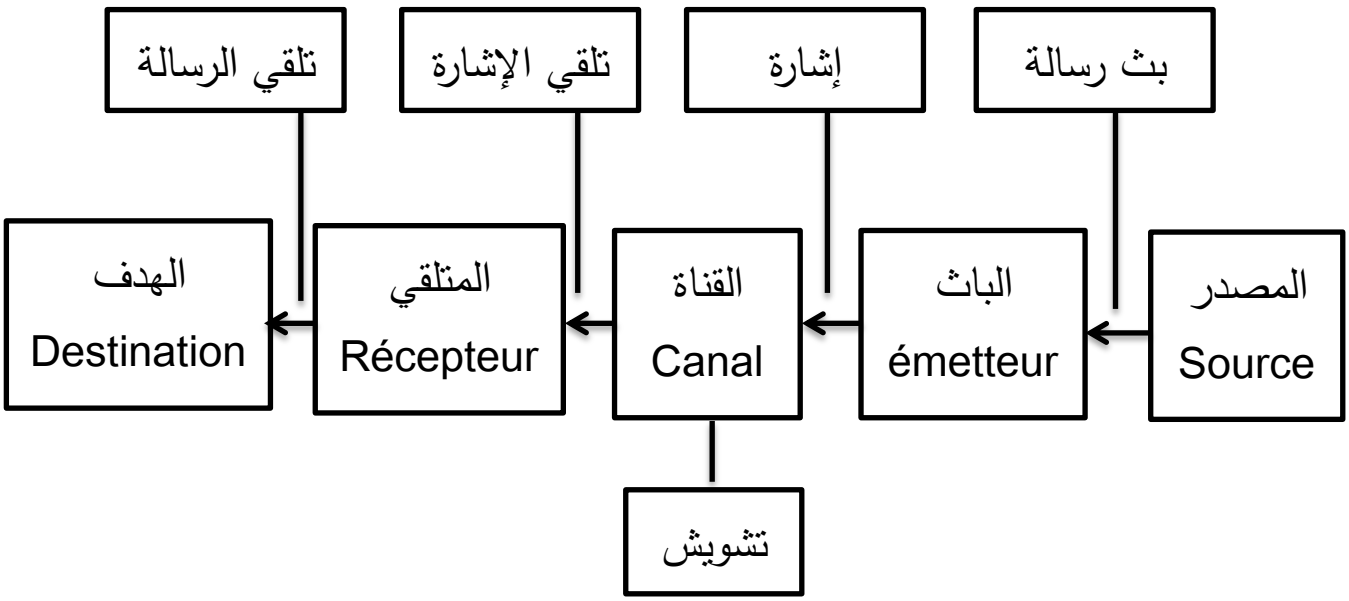

[1] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، ص 18 بتصرف.

[2] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 53.

ومن هذه المنطلقات حرصت التداولية على تغيير الملامح العامة، وتجاوزت التصورات التي أتى بها "دي سوسير"، وكذلك الطابع الخطي الذي اعتمده "شانون" و"ويقر". بحيث نصّت على أنّ الكلام ليس مجرّد تطبيق للغة، وإنّما النسق اللغوي يعتمد بالأساس على السياق.

والملاحظ أنّ التداولية قد لمحت إلى النظر في المؤثرات المحيطة بعملية التواصل، من زمان ومكان ونوايا المتكلم (مقاصده)، وكذلك الاقتضاء، وغيرها من الأسس التي دعت إلى اعتمادها من أجل إدراك المعنى الصحيح للفظ.

د- العلوم المعرفية:

نجد أنّه كان "لبول غرايس" جهود ساهمت في انفتاح التداولية على العلوم المعرفية، خاصة قضايا الاستدلال التي ركز عليها، وكذا فيما يخص نظرية المحادثة بحيث نص على أن التواصل الجيد يتأسس على التزام المتحاورين بجملة من القواعد الخفية غير المعلنة، كما نجد أيضا نظرية الملائمة التي مثلت علم النفس المعرفي، وبهذا يتبين لنا أنّ الفكر التداولي حلقة وصل لمجموعة من العلوم تتوضح في الشكل الآتي:[1]

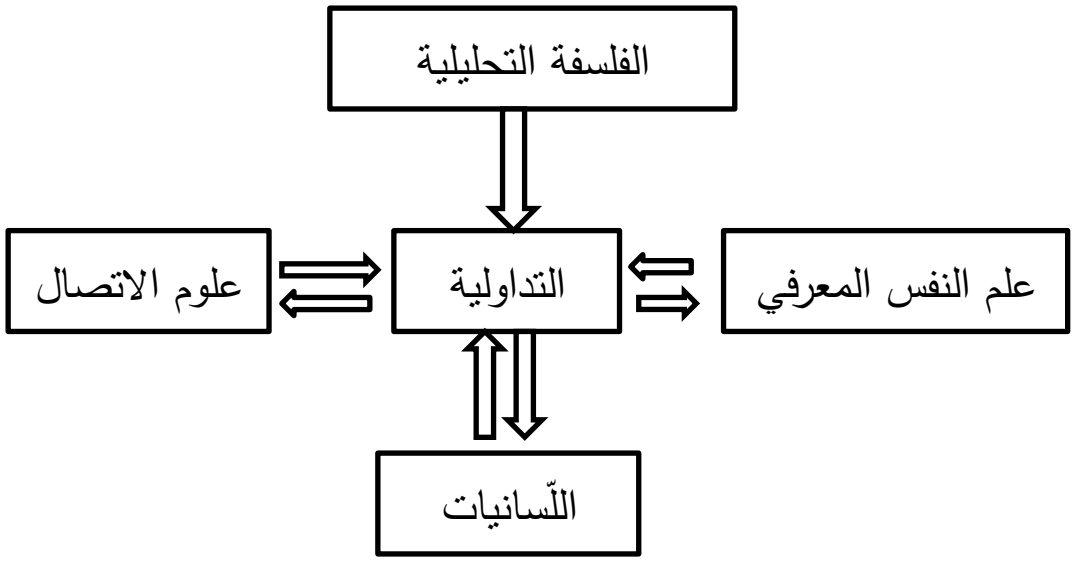

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 16.

كما نجد أنّ التداولية تتداخل مع علوم اللغة الأخرى، ومن هذه العلوم:

* **علم الدلالة:** وهو يشترك مع التداولية في دراسة المعنى على خلاف في العناية ببعض مستوياته.

* **علم اللغة الاجتماعي:** وهو بدوره يتشارك معها في العلاقات الاجتماعية بين كلّ من المتكلم والسّامع والموضوع الذي يدور حوله الكلام، والنظر في مرتبة كلّ من المتكلم والسامع.

* **علم اللغة النفسي:** وهو ما توافقت معه النظرية التداولية في الاهتمام بقدرات المشاركين مثل: (الانتباه، الشخصية...).

وبهذا أضحت التداولية حقلا معرفيا مهما، واكتسبت أهمية كبيرة وذلك بانفتاحها على العلوم المعرفية المتعددة.

ثانيا: اتجاهات التداولية

في ضوء ما سبق تقديمه نستكشف أنه كان للتداولية أهمية كبيرة ولاقت العديد من الدراسات جاءت بعد محاضرات أوستن، ولكن نجد أنّه بالرغم من كلّ تلك الاجتهادات المبذولة للتعريف بهذا الدرس اللساني، إلا أنّ الالتباس والغموض ظل يرافق مصطلح التداولية، وذلك يتضح باختلاف وجهات النظر حولها من طرف مجموعة من الدارسين، وفيما يلي سنعمل على استعراض وجهات النظر هذه:

أ- اقتراح كرني Grunig:[1]

إنّ "بلانش نويل كربني"، قد تعددت عنده النظريات حول التداولية وتنوعت، بحيث نجد التداولية الإشارية والتداولية النفسية والتداولية الإنجازية والتداولية الموسعة، بحيث نجد أنّه قد خصّ مقالاتها تحت عنوان "تداوليات متعددة".

[1] Gruning B.N «Plusieurs pragmatique A » InDR (AV. n25, 1981, P 101 – 118.

ب- اقتراح جورج كيلبر:

نجد أنّ "كيلبر" قد اتبع رأي "كرني" في العزم بوجود تداوليات متعددة لا تداولية واحدة، بحيث نلتمس أنه قد توسع فيها إذ يُصنفها ويوضحها كالتالي:

* **التداولية باعتبارها قاعدة شاملة للنظرية اللسانية:** حيث يرجع هذا التصور إلى "بورس" باعتبار التداولية نظرية حاضنة لمختلف المستويات اللسانية (التركيب، الدلالة، والمستوى الصوتي) بالعودة إلى أنها ليست علم لساني محض، «إذ يعرفها "وندرليش (Wunderlich 1972"، ص 34 أنها: نظرية شاملة لمجال الكفاية اللسانية»[1]، نجد مثلا قضية المعنى هي من اختصاص التداولية، لكن تتشارك مع الدلالة وبهذا فالمعنى قبل أن يكون سياقي تداولي فهو معنى له دلالات.

* **التداولية باعتبارها فرعا لسانيا:** ومن خلالها فرق "كيلبر " بين كل من التداولية المستقلة التي تتعارض مع الدلالة والتركيب (La pragmatique autonome)، وبين التداولية الموسعة وهي التي لا تقيم حواجز بينها وبين المكونات اللسانية (La pragmatique éclatée).

- فالتداولية المستقلة تعتمد على دراسة الإشاريات وهي كلّ ما يتعلق بالضمائر والظروف، كذلك نجد شارل موريس يجعل التداولية علم مستقل عن المستويات اللسانية بقوله أنّ الدلالة تدرس علاقة العلامة بالموضوع والتداولية تدرس علاقة العلامة ومؤوليها، ولكن من خلال هذا التفريق وجعل التداولية بعيدة عن الدلالة ومستقلة عنها، راح البعض إلى نعت التداولية بسلة المهملات ترمى فيها القضايا التي لم تعالجها الدلالة.

أما التداولية الموسعة فنجدها تحول إلى عدم الفصل بين الدلالة والتداولية وعلى أنها ليست مكوّن لساني مستقل، «وقد حدد "كيلبر " ثلاثة مستويات لها:

[1] ينظر جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 68.

* المستوى الأول يتمثل في التداولية المندمجة: معالجة القضايا التداولية في صلب التحليل الدلالي.

* المستوى الثاني: ظهر مع "سورل" و"مورغا"، بحيث يدرس المؤشرات التداولية وجعلها تنتمي للاستلزامات الحوارية.

* المستوى الثالث: تحدث كيلبر عن التداولية السياقية، بحيث أشار فيها إلى أن تحديد دلالة الملفوظ تقتضي ضرورة استحضار السياق الكلامي المؤطر لفعل التلفظ».

جـ- اقتراح جاك موشلر وآن ربول:

- نجد أنّ هذين الأخيرين قد حصر التداولية في ثلاثة اتجاهات هي كالتالي:

* **التداولية الكلاسيكية:** وهي ترتبط بنظرية أفعال الكلام كما قدمها أوستن والتي صنفها إلى ثلاثة أفعال (فعل القول وفعل التأثير وفعل الإنجاز)[1].

* **التداولية المندمجة:** وهي التي تهتم بالبنيات الحجاجية، وهي تتشارك مع الدلالة، لهذا سميت بالتداولية المندمجة في الدلالة.[2]

* **التداولية المعرفية:** وهي تنحصر في نظرية الملاءمة "لولسن وسبربر" التي تتأسس على فكرة بسيطة مدارها حول مفهوم الإنتاجية أو المردودية.[3]

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ هذه الاقتراحات قد ميزت النظرية التداولية، فهناك من رأى أنها تتصل بمختلف المستويات اللسانية كما طرحها "وندرليش"، وهناك من يجعلها تتقاطع مع الدلالة، ولكن ومع كل هذه الاختلافات في الآراء، لا ينفي القول أن التداولية تقع في صميم البحث

[1] ينظر جاك موشلر وآن ربول « Dictionnaire encyclopédique de pragmatique»، ص 34.

[2] نفسه ص 62.

[3] نفسه، ص 72، وجواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 73.

اللساني، وأما اقتراح "جاك موشلر وآن ريبول" يجعل التداولية تتصل بالعلوم المعرفية. إذا كانت هذه أهم اتجاهات التداولية التي نادى لها روادها.

ثالثا: مهام التداولية

يحدّد "شارلز موريس" مهمة التداولية في حقل اللسانيات في قوله: «الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والتداولية تهتم بعلاقة العلاقة بمؤوليها»[1]. فهي تدرس استعمال اللغة في السياق وتوقف شتى مظاهر التأويل اللغوية على السياق، فالجهة الواحدة يمكن أن تعبر عن معاني مختلفة أو مقترحات مختلفة من سياق[2]. كما تهتم بنوعية العلاقة الاجتماعية التي تجمع بين المتكلم والمخاطب والتي تبث عبر وسائل الاتصال، بحيث تسعى للتأكيد على ارتباط المتكلم بالسياق الخارجي ارتباطا وثيقا مؤثرا في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلم.

كما نجد أنّ التداولية «تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية، وذلك باعتبارها كلام محدد من متكلم محدد موجها لملتقى محدد بلفظ محدد في مقام محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد».[3]

بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر، وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر، كما شرحت أسباب فشل المعالجة البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

[1] عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 26.

ويرى "فان دايك" (VANDIK): أنّ من مهام التداولية كذلك، دراسة شروط نجاح العبارات، وصياغة شروط مُلاءمة الفعل لإنجاز العبارة، ومدى ملاءمة كلّ ذلك لبنية الخطاب ونظامه، يقول: «إنّ أحد مهام التداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز، الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر، وبهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة»[1].

فالتداولية عند "فان ديك" تدرس الشروط التي تتضمن النجاح والفعالية والمناسبة لكلّ استخدام لغوي، وكذلك «شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات»[2]، كما نجدها تهتم بمراعاة سياقات ورود العبارات اللغوية واستعمالها، وبهذا فقد كان للتداولية دور كبير في الدراسات اللسانية وفي الوظيفة الخطابية والتواصلية، ونلمس أن هذه الأخيرة، قد خصت الكلام بدراسات عديدة بحيث كما سبق الذكر أنها تهدف في محصولها إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم ؟ من يتكلم وإلى من يتكلم ؟ ولأجل من ؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى ؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله ؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي بقصد ما ؟ ما هي استعمالات اللغة ؟[3]

[1] فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب (د.ط)، 2000، ص 256.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 27.

[3] ينظر فرانسوا مينكو، المقاربة التداولية، ص 11.

فهي تقوم على البحث في أثر السياق غير اللغوي (الخارجي) في تحديد المعاني لا من وجهة نظر السامع وحده ولا من وجهة نظر المتكلم وحده، بل تبحث في كيفية اكتشاف مقاصد المتكلم فهي: «عبارة عن مجموعة من النظريات نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات ومتساوقة في النظر إلى اللغة بوصفها نشاطا يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد».[1]

من هذا المنطلق لا ضير في القول أنّ التداولية قد ركزت على السياق في الكلام واهتمت بكلّ من المتكلم والمخاطب وبالسياق المحدد للكلام، وكان لها أهمية كبيرة في العملية التواصلية، وفي معالجة الملفوظات وفك الإبهام عن مجموع الأسئلة التي كانت عالقة.

المبحث الثالث: المباحث الأساسية للتداولية وأهميتها

أولا: المباحث الأساسية للتداولية

لما كان الهاجس المسيطر على طيات المبحثين السابقين يركز على الروافد التي تمخضت منها التداولية، وعن أهم المهام التي نادت بها، وبعد أن أصبحت نظرية قائمة بذاتها، نجدها حدّدت مجموعة من القضايا أو المباحث التي ميزتها وهي كالتالي:

1- الإشاريات: Déictique

- نجد أنّ الإشاريات ليست مبحثا مستحدث الظهور أو مستجد، وإنّما تداركه العديد من النحاة في مصنفات كثيرة، حيث عملوا على بيان خصائصه الصرفية والتركيبية والدلالية، وتعتبر الإشاريات عبارة عن علامات محيلة غير منفصلة عن فعل التلفظ، وهو فعل يقتضي متلفظا يتوجه بخطابه إلى مخاطب، ضمن إطار زماني ومكاني محدّد، كما نجد أنّ الإشاريات تعتمد كلياّ على السياق الذي تستخدم فيه، فهي تأخذ دلالة جديدة في كلّ وضعية وذلك باعتبارها لا تملك دلالة محددة، وبهذا فهي: «تضارع ما يسميه بورس بالمؤشر: **Index** والمؤشر هو الحركة التي تدل بواسطتها على

[1] ينظر الخطاب القرآني، دراسة في البعد التداولي، ص 20.

الشيء (موضوع)ما، وفي غياب الشيء فإن المؤشر يشترك معه شيئا أبدا، أي أنّه لا يدل على أي شيء، والحركة لا تصبح تحديدا إلا إذا كانت على علاقة حقيقية بالموضوع (الشيء).[1]

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإشاريات تمثل عنصرا أساسيا في الخطاب فهي بمثابة عصب الخطاب والضامن لحسن تبليغه، فلقد اكتسب دورًا كبيرا بحيث نجد أنّ التلفظات الإشارية لها مكانة في سياق التواصل «فأكثر من يستعين من المائة من التلفظات التي ننطق بها في حياتنا اليومية هي تلفظات إشارية يحدّدها السياق التلفظي الذي وردت فيه».[2] ونجد أنّ الدارسون قد قسموا الإشاريات إلى ثلاثة أصناف: الإشاريات الشخصية، الإشاريات المكانية، الإشاريات الزمانية.

أ- الإشاريات الشخصية: نجد أنّ هذه الأخيرة تتعلق بالضمائر، حيث نجد أنّ السّكاكي ذكر أنّ الضمير: «عبارة عن الاسم المتضمن الإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره».[3] ونجد أن أكثر الضمائر وضوحا هي ضمائر المتكلم (أنا، نحن) ضمائر المخاطب المفرد والمثنى والجمع تأنيثا وتذكيرًا.

ب- الإشاريات المكانية: مثل (هنا، هناك، ذا، ذاك، ذلك...) وهي تدل على مكان المتكلم وقت تكلمه «فهي لا تحمل دلالتها في ذاتها، بل إنّ معناها يتحدد بسياق التلفظ»[4]. فمثلا قولك "أنا أمام النافذة"، نجد ظرف المكان أمام النافذة لا قيمة له إلا في علاقته بمكان التلفظ، وإذا غير المتكلم مكانه يصبح ظرف "أمام" مجرد من معناه، لذلك وجب على المخاطب مراعاة سياق إنتاج الخطاب.

[1] جان يسير فوني، "الملفوظية"، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 27.

[2] سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأداب، القاهرة، 2005، ط1، ص 94.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص 116.

[4] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 81.

جـ- الإشاريات الزمانية: شغل الزمن حيزا مهما في دراسة الإشاريات، وهي «جميع ظروف الزمان التي يمكن أن تكون ظاهرة أو مضمرة»[1]، مثل (أمس، غدا، البارحة...)، إذ نجد أنه اتضح لبنقنيست أنّ دلالة الزمن لا تتحدّد بزمن الفعل أو الظرف في حد ذاته، وإنّما بزمن التلفظ، وبذلك نستنتج أنّها عبارات تدلّ على زمان يحدّده السياق بقياس إلى زمان المتكلم، فزمان المتكلم هو مركز الإشارة الزمنية وبه يحدّد السامع المركز حتى لا يلتبس ويصعب عليه الأمر. ما يدفعنا إلى القول أنّ للإشاريات وظيفة هامة في تماسك الخطاب وصلابته حتى يغدو كتلة متراصة لا تقبل التجزيئ والانقسام.

2- الافتراض المسبق: Présupposition

وهو كذلك من بين القضايا التي سعت التداولية في تقفيها، فيعرّفه "ستالناكر" إذ يقول: «إنّ عمليات الافتراض هي ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلما بها لدى كل الأطراف المحادثة»[2] وبهذا يعتبر الخلفية التواصلية الضرورية المحققة لنجاح العملية التخاطبية، والمتكلم يؤسس كلامه مع المتلقي على هذا الأساس، بحيث يجدر بالمتلقي أن يكون له افتراض مسبق لما يقصده المتكلم، وذلك يرتكز على المكانة لكل من المتلقي والمتكلم، فمثلا يقول له: افتح النافذة، بحيث يكون له افتراض أن النافذة مغلوقة.

ترى التداولية أنّ الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ حيث تم الاعتراف بدورها منذ زمن طويل، ولا يمكن تعليم الطفل معلومة إلا بافتراض مسبق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، فمظاهر التواصل السيء سببها الأصلي المشترك هو ضعف الافتراضات المسبقة.[3] ولكن حتى يتمكن السامع من الوصول إلى الافتراض لابدّ أن تكون هناك صحة في كلام الملقي، فمثلا

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 19.

[2] جورج بول وجورج براون، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، 1997، ص 37.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العماء العرب، ص 32.

يقول له: أقلع زيدٌ عن التدخين، لكن زيد ليس مدخنا في الأصل فكيف يقلع عنه وبالتالي فهناك مغالطة، وهنا يتغير الحديث ولا يكون هناك افتراض.

3- متضمنات القول: Les Implicites

وهي مفهوم تداولي إجرائي، ويمكن تعريفها كالتالي: «البحث في الإجراءات اللسانية (قرائن إشارية، مصطلحات صيغية، مصطلحات تقويمية... الخ»[1]

كما نلاحظ أنها تتمثل في عنصرين:

* **الافتراض المسبق:** وهو ما ذكر سابقا.

* **الأقوال المضمرة:** وهي النمط الثاني من متضمنات القول وهي ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يؤسس على معطيات لغوية، وهو وليد السياق الكلامي، نجد "أوركيوني" تقول حول مضمرات القول: «القول المضمر هو كتل المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث». فكمثال عن هذه الأخيرة قول: "إنّ الثلج يتساقط" فنلاحظ أنه عند سماع هذه الجملة يتبادر لنا أن القول بالثلج يتساقط فيه دعوة إلى:

- المكوث في البيت.
- الانتظار حتى يتقوف تساقط الثلج.
- ارتداء المعطف لعدم الإحساس بالبرد عند الخروج.

[1] أوريكيوني، فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة محمد نظيف (المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2007، ص 45.

وبهذا نستنتج أنّ القول المضمر هو الخفي الذي يتوقعه السّامع عند مخاطبة المتكلم له، وتكون عنده قائمة التأويلات مفتوحة مع تعدّد السياقات والطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب.

4- نظرية الاستلزام الحواري: Conversational implicature theory

يرى غرايس أن فهم الملفوظات وتأويلها أثناء عملية التخاطب لا يعتمد دائما على دلالتها الطبيعية التواضعية، وأنّ أبرز ما يظهر في العملية التخاطبية هو قيمة الخطاب المرسل، حيث عمل على التمييز بين نوعين من الدلالة هما الدلالة الطبيعية الوضعية والدلالة غير الطبيعية، فالطبيعية تدلّ على ما وضعت له في أصل اللغة فمثلا: الدخان علامة على وجود النّار، أمّا الدلالة غير الطبيعية تعتمد على قصد المتكلم ونواياه. وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا، وهنا يتبين الفرق بين دلالة الملفوظ وبين الاستلزام الحواري. بحيث أدى الانتقال من ما يقوله المتكلم إلى القصد الذي يقصده إلى ظهور فكر "الاستلزام". ونجد أنّ هذه الفكرة قد اتضحت مع بول غرايسفي 1957 في نشره لمقالة في الدلالة بعنوان "المنطق والمحادثة".

ونجد أنه خلال معالجته لهذه القضية ظهرت مجموعة من المبادئ أهمها:

– **مبدأ التعاون:** الذي «يعتبر من أهم المبادئ حل مشاكل سوء التفاهم التي تحدث بين المشاركين في الحديث، وهو مبدأ عام يضمّ تحته أربعة مبادئ فرعية».[1]

* **قاعدة الكم:** وهي تتعلق بكمية المعلومات التي تتواجد في الحديث:

– أن تكون مساعدتك تتوفر على كمية المعلومات المطلوبة.

– أن لا تتوفر على كمية معلومات أكثر من المطلوب.

[1] ينظر جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، ص 101.

* **قاعدة الكيفية:** وهي ترتكز على قاعدة أساسية هي:

- اجعل مساعدتك صادقة.

- لا تساعد بما تعتقده خاطئ.

- لا تساعد إلا بما تستطيع تقديمه البرهنة عليه.

* **قاعدة الملاءمة:**

- اجعل مساعدتك ملائمة.

* **قاعدة الجهة:** وهي لا تتعلق بما يقال إنما بكيفية التعبير، وصرّح غرايس بوجود قاعدة مهمة فيها هي: الوضوح ويتفرع إلى:

- ليكن تدخلك واضحا.

- ليكن تدخلك موجزا.

- اجتنب الغموض.

- اجتنب الالتباس.[1]

كانت هذه القواعد التي وضعها غرايس في الاستلزام خلال مبدأ التعاون الذي صرّح به، ثم "روبن لاكوف" وجاء بمبدأ التأدب الذي جاء به مصرّحًا أنّه مساعد لمبدأ التعاون، والخطاطة التالي توضّح ذلك:[2]

[1] مقال سابق، غرايس، « Logic and conversation»، ص 47.

[2] جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، ص 109.

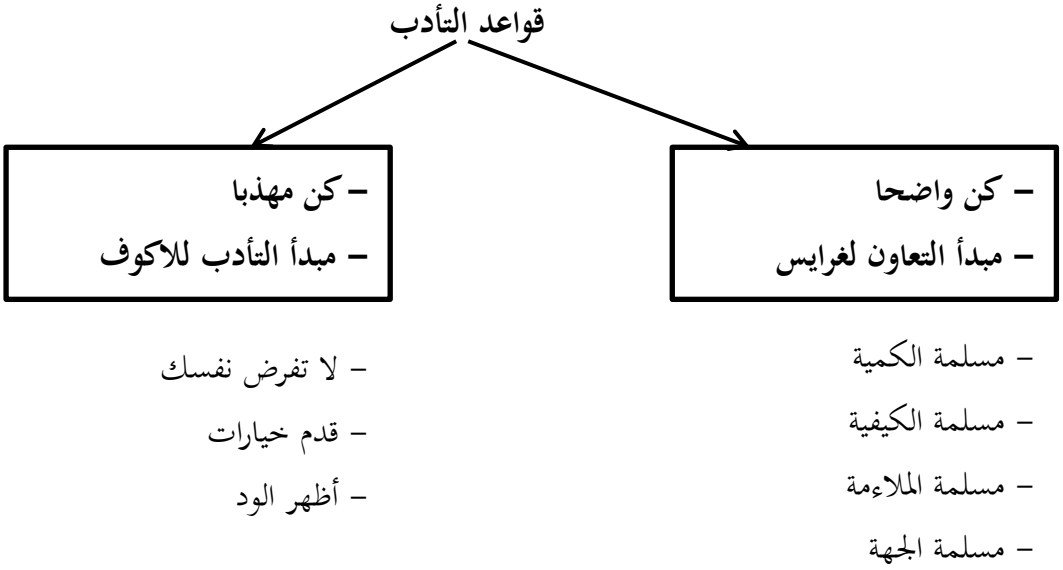

5– الأفعال الكلامية.

تعتبر نظرية أفعال الكلام مقاربة فلسفية لبعض القضايا التي تثيرها الإنسانية، وقد تطور هذا المصطلح مع الفيلسوف الإنجليزي "أوستن"، ونجد أن هذه النظرية مطابقة لما قدمه الدارسون العرب سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين في باب الخبر والإنشاء.

فعندما كان الفلاسفة والمناطقة يسلمون بفكرة أننا نستعمل اللغة لوصف الواقع وبالتالي هي خاضعة لمعيار الصدق والكذب، نجد أن "أوستن" خلال هذه النظرية قد تصدى لهذه الفكرة في رفضه لأن تكون الجمل خاضعة لمعيار الصدق والكذب، كما لا تصنف حقيقة ما، وإنّها تنجز فعلا هو فعل التسمية، ومن هذا المنطلق قد ميّز بين نوعين من الملفوظات: الملفوضية التقريرية الوصفية وهي خاضعة لمعيار الصدق والكذب، والملفوظية الإنجازية وهي لا تخضع له، «اقترحها أوستن إلى جانب (العبارات الوصفية) بحيث يتزامن النطق بها مع تحقق مدلولها».[1]

[1] خليفة بوجادي، مرجع سابق، ص 77.

– وهذه العبارات الإنجازية تتضمن شروط هي كالتالي:

* وجب على الأفعال أن تكون إنجازية (وعد، التمس، حذر...).

* أن يكون الفعل يستند لضمير المتكلم.

* وجب على الفعل التزام زمن الحاضر.

ساهم أوستن في تكثيف الدراسة حول الأفعال الكلامية والفعل الإنجازي إلى أن ميّز بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية:[1]

* فعل قولي: **Locutoire**: يقابل التلفظ بالأصوات (فعل صوتي)، والتلفظ بالتراكيب (فعل تركيبي)، واستعمال التراكيب حسب دلالتها (فعل دلالي)، وهو يجعلنا نستنتج أنّه عند التلفظ بقول ما لابدّ أن نستند على الأحكام الصوتية والتركيبية التي تحكم اللغة لتكون صحيحة.

* فعل إنجازي (القول الفاعل): **Illocution**: يحصل بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه: يخبر، يعجب، (وهو يشمل الجانب التبليغي والجانب التطبيقي).

وانطلاقا منها ميّز أوستن بين خمس طبقات: (الأفعال الحكمية، الأفعال التمرسية، أفعال التكليف، الأفعال العرضية، أفعال السلوكية).

* فعل التأثير: **Perlocution**: يحصل حين يغير الفعل الإنجازي من حال المتلقي بالتأثير عليه، كأن (يرعبه، يجعله ينفعل...) ويتميّز كلّ فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوة إنجازية.

وإلى جانب أوستن نجد تلميذه "سورل" الذي اتبعه وكرّس جهوده لإعادة النظر في نظرية الأفعال الكلامية من خلال نظريته لتحليل شروط نجاح الفعل الكلامي، حيث ركز على فعل الإنجاز،

[1] خليفة بوجادي، مرجع سابق، ص 78.

حيث ميّز في كل ملفوظ بين الفعل القضوي والقوة الإنجازية، وبهذا نجده قد أضاف في تقسيمه الفعل القضوي (الإحالي والجهلي)، إلى جانب ما قدمه "أوستن".

– كما نجد أنّ "سورل" قد أعاد تقسيمها وصنفها إلى خمسة أصناف هي:[1]

* الألفاظ التي تتضمن الإلتزام (التعهدية) مثال: أعدك بحضور حفل نجاحك.

* الألفاظ الإنجازية: وهي ما يأمر فيها المتكلم المخاطب بإنجاز عمل ما مثال ذلك: انسحب من المسابقة – آمرك بالخروج من القسم.

* الألفاظ التعبيرية: وهي تعبيرات تخالج المتكلّم يصرّح بها شرط أن تكون صادقة، مثال ذلك: أهنئك على نجاحك.

* الألفاظ التصريحية: سنُهاجم العدو غدًا.

* الألفاظ الإخبارية: (تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع) وتسمى أيضا التأكيدات وهي ملفوظات ينطبق عليها معيار الصدق والكذب، مثال ذلك: سأخرج اليوم.

– وبهذا كان للأفعال الكلامية دور كبير في نشوء النظرية التداولية.

6– القصدية

نجد أنّه في إطار اللسانيات الحديثة والمعاصرة، أجمعت النظرية التأويلية الفلسفية وبعض فلاسفة اللغة، وكذلك التداوليون، على أنّه لا غنى للمؤول عن مفهوم القصد والقصدية لإدراك معنى النصّ وتأويله تأويلًا ملائمًا ومُنسجمًا. إنّ القصدية عند "هوسرل" تعبّر عن خصوصية الوعي باللغة، كما أنها أقرب للدلالة على ما بين الذات المتحدثة واللغة من قرب، حيث يكون إنجاز الفعل آية على

[1] ينظر: جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، ص 93 – 94.

حضور الأنا قرب الموضوع الذي هو موضوع مقصدي، وبهذا فإنّ القصدية تتحكم بكلّ فعل لغوي، من حيث أنّها تحدّد شكله وتعطيه معناه.

«كما يؤكّد "هوسرل" على أنّ المواضعات الاجتماعية والقواعد والسياقات تؤدي دورا أساسيا في تحديد الفعل الكلامي، فليس المعنى حصيلة للقصدية الفردية حسبه وإنّما هو نتيجة للممارسات الاجتماعية أيضا، فالقدرة على فعل الكلام تتحقق في عقل المرء، أمّا إنجاز هذا الفعل فهو تعبير عن القصدية، وكلّ من القدرة والإنجاز ممارسة اجتماعية»[1]. بهذا فإنّ التنصيص على القصدية في اللغويات التداولية بما هي فعل ذاتي في الخطاب ترجع كلّ دلالة ملفوظية إلى المتلفظ بها ويحتكم في الختام إليها، وتعتبر القصدية هي لُبُّ العملية التواصلية، بحيث يرى "سيرل" أنّ المقاصد ذا تكوين بيولوجي ولها أطر معينة في ذهن المرسل، وعليه ففلسفة اللغة عنده تعدّ فرعا من فلسفة العقل، كما يلعب القصد دورًا في مسيرة النقاش وذلك على أن يكون المخاطب قد فهم القصد كما يبلغه المرسل له، وهذا حتى يكون الجواب على حسب القصد دون العُدول عنه وحتى يتم الحجّاج.

نستنتج من هذا أنّ التداولية اهتمت بدراسة المعنى والمقاصد الكامنة وراء الكلام كما هو معنيّ من المتكلّم ومفسّر من قبل السّامع أو القارئ، وهذا النوع من الدراسة يشمل تفسير معنى الأشخاص في سياق ما ، وكيف يؤثر هذا الأخير على المقال.

[1] الزغلول، سلطان، (المقصدية)، نظرية المعرفة وأفاق اللغة والأدب، ملحق الثقافة، صحيفة الرأي 20 أبريل 2012، على الموقع الإلكتروني:

http://www.alrai.com/article/507251.html

استنادًا إلى ما ورد في المباحث السابقة يتبين لنا أنّ التداولية قطعت أشواطا مهمة، عكست التحولات المعرفية والمفهومية التي مرّت بها منذ نشأتها مع شارل موريس... بحيث نجد أنّ روّاد هذه النظرية قد عالجوا مجموعة من القضايا والمباحث المتباينة، بحيث نجدها في البداية انحصرت في مجال مبحث الإشاريات عند شارل موريس في دراسة الضمائر وأسماء الزمان والمكان، واستمرّ هذا البحث في التطوّر إلى أن وصل به لاكتشاف نظرية أفعال الكلام التي كانت الركيزة لهذه النظرية.... ومن ثم تحولت الانشغالات من السعي نحو تصنيف أفعال الكلام إلى البحث عن سبل تحقيق الملاءمة بين الجهود الخطابية والنتائج السياقية. كما نجدها اهتمت أيضا بدراسة كل "الاستلزام الحواري" و"القصدية" و"متضمنات القول"، وإلى جانب هذه الدراسات نجد أيضا دراسات لكلّ من "السياق" و"الحجاج".

ومع أنّ التداولية استثمرت انفتاحها على مختلف الروافد المعرفية لتتطور وتتوسع في مفاهيمها، والتعمق في مباحثها كان السبب وراء جعلها مُلقى عدّة تخصصات، وهي بدورها مارست تأثيرها الكبير على عدّة ميادين، وهذا أدى إلى اعتبارها اتجاها لسانيا لا محيد عنه لمقاربة مختلف الظواهر المصاحبة للتواصل البشري.

ثانيا: أهمية النظرية التداولية.

بالنظر إلى كلّ ما قدمته هذه النظرية إلى اللسانيات، وباعتبارها قد نهلت أو أخدت عن عدّة علوم سابقة لها عمّا سلف ذكرها، فنجد أنّ لها أهمية كبيرة، جعلت مختلف الدّارسين يهتمون بدراستها، بحيث نجد أنها قدمت للدراسات اللغوية مجموعة من الأفكار والمفاهيم والرؤى الجديدة التي توضح تساؤلاتهم، ويستعينون بها في دراساتهم للوصول إلى النتائج القيمة.

فالتداولية إذن «مشروع شاسع في اللسانيات النصية تهتم بالخطاب، ومناحي النصية فيه، نحو المحادثة، المحاججة، التضمين، ولدراسة التواصل بشكل عام، بدءًا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدّد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع وعناصر السياق»[1].

كما نجد أنها تتجلى أهميتها دراستها للغة على أساسها، أي تدرس اللغة داخل قيد الاستعمال. كما تظهر أهمية اللسانيات التداولية، في تجاوز النظر اللغوي فيها مستوى الجملة إلى النصّ، وكذلك المعطيات المقامية والسياقية التي تؤدي إلى الفهم والإفهام، بحيث تجعل المتلفظ بالخطاب هو المتحكم في المعنى، لا اللغة نفسها، وذلك بنقل الاهتمام من اللغة المجردة إلى اللغة المستعملة من قبل المتكلّم ليتحول الدرس اللساني إلى درس للإنجاز اللغوي. معالجة أوجه القصور التي عانت منها البنيوية والتوليدية.

تكمن أهمية التداولية في محاولة الإجابة عن العديد من الأسئلة وذلك باستحضار مقاصد وأفعال اللغة، والبعد التداولي للغة المستعملة لذلك وُجد مفهوم الفعل، ومفهوم السياق ومفهوم الإنجاز في التداولية، باعتبارها مقاييس ومؤشرات على اتجاهات النصّ الأدبي في النظرية النقدية المعاصرة، بالإضافة إلى ذلك يرى "ليتش" أنّ المنهج التداولي حل بعض المشكلات التي أفرزتها التحليلات الشكلية للغة من وجهة نظر المرسل الذي يبحث عن الطريقة المثلى لإنتاج والتأثير في المرسل إليه، وبدوره المرسل إليه يسعى للبحث عن الطريقة الصحيحة لفهم مقاصد المرسل.

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 135.

وبهذا نستنتج أنّ التداولية سعت لتكون نظرية عامة للفعل والنشاط الإنساني، شغلها الشاغل إنما هو دراسة اللغة في المقام، الذي يهتم بما يفعله المستعملون بالألفاظ، كما أنه علم يهتم بعلاقة اللغة بمستعمليها هدفه إرساء مبادئ للحوار، في علاقته الوثيقة مع المقام الذي ينتج فيه الكلام، ومن هذه التحديدات يعنّ لنا أن التداولية تخصص لساني يحدّد موضوعه في المجال الاستعمالي، كما يدرس الأدلة اللغوية للمتكلم أثناء الحوار، بالإضافة إلى أنه يعتني بكيفية تأويل مستعملي اللغة لتلك الخطابات وتلك الأحاديث ويهتم بمنشئ الكلام (الخطيب، المتكلم) وكذا السياق.

الفصل الثاني:

الأسس التداولية في الدرس البلاغي والعلاقة القائمة بينهما الجرجاني

– أنمودجا–.

الفصل الثاني: الأسس التداولية في الدرس البلاغي والعلاقة القائمة بينهما

الجرجاني – أنموذجا–.

تمهيد

المبحث الأول: علاقة التداولية بالدرس البلاغي.

المبحث الثاني: الأسس التداولية في البلاغة.

المبحث الثالث: ترجمة عبد القاهر الجرجاني.

المبحث الرابع: تجليات التداولية عند الجرجاني.

تمهيد:

يعتبر الدرس البلاغي القديم محور أساسي في العلوم العربية، وهو باب من أبواب الأدب العربي بصفة عامة، والبلاغة هي من أهم الميادين الضرورية فيه، إذ نجد أنّ هذا الدرس قد تطور بفضل جهود علماءه، بحيث تداخل مع الكثير من العلوم، من أهمها اللسانيات التداولية الحديثة، كما أشرنا سابقا.

وبعد دراستنا للمنهج التداولي والتعرف عليه وعلى أهم مساعيه وقضياه، توصلنا إلى أنّ البلاغة العربية قد احتوت على مجموع من القواعد التداولية، ولكن بمصطلحات مختلفة، ما جعلنا ندرك أنّ كلاّ من العلم القديم والعلم الجديد تربط بينهما علاقة، وهو ما سنتناوله في فصلنا هذا وذلك بتسليط الضوء على نوعية هذه العلاقة وبعدها على أهم هذه الأسس التداولية الموجودة في البلاغة.

وخلال هذه الدراسة سعينا جاهدين إلى تمثيل أهم الأسس وذلك عند العلامة عبد القاهر الجرجاني الذي تصدر اسمه في الحديث عن البلاغة باعتباره واضع أسسها ومُشيّدا أركانها، وذلك من خلال التمخض في جوهريته "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". "فالعالم اللغوي استثمر في علوم البلاغة قديما وعاد يستثمر فيها من جديد في جدلية أخد وعطاء لإنتاج الخطاب"[1]، إذ البلاغة تعتبر محتوى معلومات يستعين بها الدارس في مختلف أبحاثه. والسبب وراء اهتمامنا بالمنهج التداولي والبحث فيه، في أنه غدى منهج العصر، ونموذج حديث وباعتبارها نظرية استطاعت استيعاب وهضم إشكالات النقد اللساني الموجه للبنيوية وما بعدها، وبتمكنها من تغلغل مختلف الميادين (السياسية، الاجتماعية، التاريخية، الفلسفية، والبلاغية بالخصوص وغيرها. وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا.

[1] عمار لعويجي، علاقة البلاغة بالتداولية، جامعة سكيكدة، مجلة علوم اللغة العربية وأدابها، جامعة الوادي، ص 249.

المبحث الأول: علاقة التداولية بالدرس البلاغي.

نجد أنّ العرب هم الأسبق في احتواء دراساتهم على المنهج التداولي، بحيث أنّ معظم مبادئ التداولية تجلت في الفكر العربي القديم. "وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه يقول (سيدرتي): "إنّ النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يضيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوروبيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة"[1].

يرى "جيفري ليتش" (**J.Leitch**) أنّ البلاغة: «تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع»[2]، بحيث يؤكد أن كلاهما يهتم بعملية التلفظ والعوامل المتحكمة فيها، وهذا ما جعلهما يشتركان كما هو واضح في الاعتماد على اللغة، وينظران إليها على أنها مطية ذات بعد تأثير على المتلقين، وهذا ما يجعلنا ندرك أنّهما تسعيان لنفس الهدف والوسيلة، وهذا المخطط التالي يوضح ذلك:

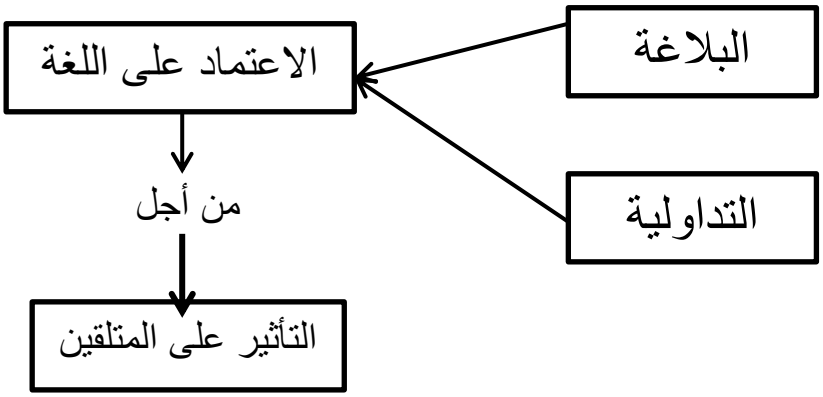

فهما إذا علمان يتفقان في "دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في العملية التواصلية وفي عوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن قصده كالعلاقة بين الكلام وسياق

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم، ص 114.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 31، وينظر التداولية والبلاغة العربية، باديس لهويمل، مجلة المختبر، العدد السابع، 2011، ص 168.

الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام"[1]. فالبلاغة نجدها قد احتوت على عناصر تدخل ضمن بحث اللسانيات التداولية تشمل الكلام والمتكلم هي كالتالي:

«– صحة اللغة، وذلك بالحرص على مستويات اللغة والعناية بالألفاظ.

– أن يكون المعنى المقصود من طرف المتكلم مطابق للألفاظ المستعملة.

– أن يتسم المتلفظ بالصدق.

– مراعاة أحول المتلقين أثناء التلفظ بالخطاب»[2].

هذه هي العناصر التي تشاركت فيها كل من البلاغة والتداولية في اللغة وتتوضح العلاقة في هذا المخطط.

[1] جون براون، ج يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التركي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دط، 1997، ص 32.

[2] ينظر: باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، ص 167، وينظر محمد كريم، الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ص 16.

ويدعم هذا الرأي الباحث الألماني "لوسبرغ بقوله: «البلاغة نظام له بنية من الأشكال التصورية واللغوية، يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدّد»[1].

وما أكد وجود التداولية في التراث العربي "الجاحظ"، وذلك من خلال اهتمامه بقصدية الخطاب من خلال كتابه البيان والتبيين، بحيث وضح الدور التداولي للخطاب البلاغي الذي يسعى إلى تحقيق التجاوب بين المتلقي والمخاطب، ويعرّف البيان على أساس تداولي فيقول: «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون ضمير، حتى يفضي إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع»[2].

ما يجعلنا نستنتج أنّ البيان هو الإفهام وهو بدوره يسعى إلى إيصال المعنى من الملقي إلى السامع في العملية التخاطبية، وهو ما تسعى له التداولية هي الأخرى، إنّ العلاقة التي نستكشفها بين البلاغة والتداولية تترصد في كيفية إيصال المعنى إلى المتلقي لأنه هو من يتعرض لقراءة الرسالة ومحاولة فهمها، وفهم البلاغة من فهم التداولية لأن "التداول هو بحث في استعمال اللغة لا نظامها"[3].

«كما أنّ الطرح البلاغي قد استجاب للطرح التداولي في معالجة أضرب الخبر مثلا، بحيث أن البلاغيين قد عالجوا هذا المبحث بطرحهم لرواية "أبي إسحاق الكندي" مع أبي المبرد عند رؤيتهم بوجود حشو في كلام العرب وهو ما توضح في المثال التالي قولهم:

[1] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 97.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، المصدر السابق، ص 75.

[3] جان موشلر، آن ريول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مر: خالد ميلاد، در سيناتر، تونس، 2010، ص 12.

– عبد الله قائم ـــــــــ الإخبار عن قيام زيد.

– إنّ عبد الله قائم ـــــــــ جواب لسؤال سائل يشك في الكلام.

– إنّ عبد الله لقائم ـــــــــــ جواب لإنكار مُنكر.

بحيث رأى الكندي أن المعنى واحد، وأجابه المبرد بأن المعاني تختلف بحسب قصد المتكلم وحال المتلقي»[1]. إنّ هذه الجمل رأى فيها حشوا لأنه نظر إليها من جانب قضوي (قيام زيد)، إلا أنّ القضية واحدة تضمنت الإخبار، ومن حيث الجانب التداولي فإنّ الجمل الثلاث شكلت خبرا، اختلفت درجاته حسب المقام والغرض المتضمن في القول (متضمنات القول)، وهو ما يوضّح رؤية أوستن بوجود أفعال إنجازية تخضع لقصد المتكلم والمقام، وتحقق معنى قضوي واحد.

* **السياق**: إنّ الدراسات التداولية قد اعتمدت السياق، وبدورهم البلاغيين قد انصبت دراساتهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال)، وقد اهتم به علماء المعاني إذ يقول التهانوي: «والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه الخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال: مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاه...»[2]، ما يؤكّد اهتمامهم بأحوال المتكلم والسامع وبضرورة إيصال المعنى إلى المخاطب في سياق محدّد مع مراعاة المتكلم لحال السامع، وكل هذا تقتصر عليه التداولية بدورها.

[1] ينظر:مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع، 2011، ص 169.

[2] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي حروج، مكتبة ناشرون، لبنان، بيروت، ج1، ص 616.

وفي دراسة البلاغيين للمعنى ضمن السياق سلكوا مجموعة من المبادئ تعد من صميم البحث التداولي أبرزها:[1]

– دراسة مجالات للترابط بين البنية والوظيفة.

– دراسة اللغة العربية بعدّها وسيلة للتواصل.

– اعتماد مبدأ لكل مقام مقال (مراعاة الكلام لمقتضى الحال).

– اهتمامهم بعناصر الخطاب (المتكلم، المخاطب، القصدية، مراعاة أحوال السامع، نوعية الخطاب وظروفه).

– دراسة الأساليب وأغراضها.

نستخلص مما سبق أن البلاغة تعتبر تداولية لأنها تشرك معها في حيث أنها تعد عمل المتكلم الذي يقوم بإيصال المعنى إلى السّامع وذلك بواسطة رسالة أو قواعد وإجراءات خلال قناة مسموعة في مقام معيّن، ومنه فالتداولية هي أحد الأبعاد الأساسية في البلاغة العربية.

* **الأفعال الكلامية:** وما يؤكد علاقتهما هو "ظاهرة الأفعال الكلامية" التي عرّفت "بالخبر والإنشاء" في الدرس البلاغي، أو كما اصطلح عليه السّكاكي "قانون الخبر والطلب"، وهي تندرج ضمن "علم المعاني" يقول أحدهم: «وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدا، ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ "الخبر والإنشاء" وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية

[1] ينظر: باديس لهويمل، البلاغة والتداولية، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد الثاني، 2017، ص 48.

الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية»[1] وهو ما سنبينه في المبحث الموالي.

إذا فأبسط تعريف للتداولية متمثل في دراسة اللغة في الاستعمال، فإنّ المفهوم الرئيسي للبلاغة ينحصر في ذلك المجال المعني بتتبع حركية اللغة أثناء الاستعمال، وهو ما التقيا فيه.

كما نجد السكاكي في «مفتاح العلوم يعرّف البلاغة بعده الصورة النهائية التي اكتملت فيها إذ يقول: "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفير خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[2]. بحيث نجده قد جمع بين خواص تراكيب الكلام، ومراعاة مقتضى الحال، ومطابقة الكلام للقصد والمراد منه، وكذا مراعاة وضوح الدلالة، وهذه الخواص كلها تشير إلى مظاهر تداولية واضحة، "وقد تتحقق للبلاغة هذا التقارب في المعالجة مع اللسانيات التداولية في دراستها للتعابير اللغوية بمستوياتها (صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية) والبحث في العلاقات بينهما"[3]. وبذلك فإنّ إدراك حال المتكلم والمتلقي في الخطاب، وإدراك المقام الذي يلقى فيه المقال هي مبادئ تحتضنها البلاغة العربية أثناء العملية التواصلية (الخطاب)، وهو بدوره ما استنتجناه عن النظرية التداولية في التركيز على مستعملي اللغة وسياقات الاستعمال المختلفة، لأنّ كلاهما يعتمدان على اللغة كأداة للتواصل وممارسة فعل التأثير على المتلقي ليكون الفعل اللغوي فعلا تأثيري إنجازي.

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 49.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 526.

[3] ينظر باديس لهويمل، البلاغة والتداولية، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب. العدد الثاني، 2017، ص 47.

المبحث الثاني: الأسس التداولية في البلاغة.

لقد شكل الدرس اللغوي نزاعا بين الدارسين، وذلك لكونه متعدّد المداخيل ونجد العربية كجزء من هذا الدرس اللغوي هي بدورها لم تكن معزولة عن سائر العلوم، وإنما شكلت ملتقى مع كثير من الفنون والعلوم التي ساهمت في إرساء معالمها، وهو ما أشار إليه سابقا في علاقتها مع الدرس التداولي، حيث تجلّت مجموعة من الأسس في البلاغة اعتمدها التداوليون وكانت نهجا لهم، لكن كان قد سبق الإشارة إليها قديما عند البلاغيين، وفي محاولة الوصول إلى هذا المبتغى نسعى خلال هذا المبحث إلى انتقاء بعض أهم الأسس المشتركة بينهما.

أولا: الكناية ومبدأ التأدب.

تعتبر الكناية بابا من أبواب علم البيان اهتم الدّارسون بها.

الكناية لغة: ما يتكلم به الإنسان، ويريد به غيره، وهي مصدر كنيت أو كنوت بكذا، إذا تركت التصريح به.[1]

وهي مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعه، وصفت قريحته، بحيث أنها تعطيك الحقيقة مصحوبة بدليلها، وهذا ما اشتركت به مع مبدأ التأدب في التداولية الذي هو بدوره ينبني على قاعدة الوضوح.

"وفي كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، الكناية «كلام استُتِر وإذ كان معناه ظاهرا في اللغة». فبالرغم من أن تشكيل الكناية قائم على استخدام ألفاظ متعارف عليها من قبل جماعة لسانية معيّنة،

[1] الموقع: www.hindawi.org (جوامع البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الباب الثالث، الكناية تعريفها وأنواعها، 2017).

إلا أن المعنى المراد الوصول إليه والمقصود هو الخفيّ، مستور قابع في مستوى عميق، تصل إليه من خلال استدلالات ذهنية منطوية على خطوات يمرّ خلالها الفكر ليصل في آخر المطاف إلى القصدية"[1].

وهذا ما يبيّن أن الكناية تعتمد القصدية هي كذلك فالمتكلم يُكنّي عن لفظ ولكن المعنى الذي يقصد الوصول إليه خفي، يصل إليه باتباع استدلالات وخطوات مضبوطة، مثال قوله تعالى: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ [2]، بحيث أن القصد الأول من اليد المغلولة فيها كناية عن البخل، والقصد الثاني من اليد المبسوطة فيه كناية عن الإسراف.

والكناية هي "أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له"[3].

أمثلة عن الكناية:

الجملة	التوضيح
– سُئل رجل عن شبيه، فقال: هذه رغوة الشباب.	– كناية عن الشيب.
– تعلّم الولد لغة الضاد.	– كناية عن تعلّم اللغة العربية.
– إنّ الأرض ألبست حلة بيضاء.	– كناية عن تساقط الثلج.

[1] أحمد واضح، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران، 2012، ص 296.

[2] القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية 29.

[3] أبي الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 107.

وفي الحديث عن تداخل كلّ من الفكر التداولي والبلاغة نجد أن ما أورده الزمخشري في باب الكناية والأمثلة التي أوردها توحي بتجلّي التداولية في البلاغة فقوله: طويل النجاد وهو ما قصد به طويل القامة.

كما واستنار بالقرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾[1]، بحيث أنّ ما نفهمه من هذه الآية الكريمة هو أنّ الله تعالى قد أوردها في حقّ الزوجين وهو ما يقصده بالحياة الزوجية وما تشتمل عليه من رغبات (الجماع)، ولكن الله تعالى قد تفادى ذكر اللفظ الشنيع الخسيس في الخطاب مع عباده "وهذا ما رأى فيه الزمخشري كناية لطيفة، وآداب حسنة على المؤمنين أن يتعلموها ويتأدبوا بها ويستعملوها في كتاباتهم وأقوالهم.[2]"

ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها من القرآن الكريم، فيها كناية تتناسب مع مبدأ التأدب هي:

* قوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النّساء فلم تجدوا ماءا فتيمموا صعيدا طيبا﴾[3]. فنجد أنّ هذه الآية الكريمة إنما تتضمن كنايتين فالأولى في قوله ﴿ جاء أحدٌ منكم من الغائط﴾ فسبحانه وتعالى يقصد هنا "البول" وهو ما يستقبح ذكره وكني عنه "بالغائط". والكناية الثانية في قوله: ﴿ أو لامستم النّساء فلم تجدوا ماءا﴾ وهنا قصد سبحانه وتعالى الجماع بالملامسة والخلوة بين الزوجين، وهو ما يستحي قوله فكنّى عنه بذلك.

[1] سورة البقرة، الآية 223.

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر (د.ت)، ج1، ص 362.

[3] سورة المائدة، الآية 6.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صدّيقة كان يأكلان الطعام﴾[1]، وخلال هذه الآية الكريمة نلحظ كناية عن قضاء الحاجة، ولذلك ومن باب التأدب كني عن قضاء الحاجة بأكل الطعام، وكل هذا لتجاوز التصريح المباشر الذي قد يضرّ بعلاقة المتكلم والمتلقي، وبهذا وحتى يتمكن المتلقي من الوصول إلى القصدية من كلام الملقي، أمر معقد يتوجب تشغيل الذهن حتى يصل إلى المعنى الحقيقي المتخفي وراء المعنى المجازي.

ثانيا: الخبر والإنشاء وعلاقتهما بالأفعال الكلامية.

إنّ ظاهرة الخبر والإنشاء تدخل ضمن علم المعاني في البلاغة العربية، ونجد أنّ هذا الأخير مجموع من الآليات والمباحث المندمجة تحت لواءه إنما تتقاطع معرفيا مع مجموع من تمظهرات النظرية التداولية ومن بينها الخبر والإنشاء في البلاغة ومطابقته لنظرية الأفعال الكلامية.

* **الخبر**: اللغويين يعرفونه إذ: "لا يقولون في الخبر أنّه أكثر من إعلام [...] والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تأكيده"[2]، فالخبر هو ما يقال لقائله أنّه صادق أو كاذب، وبهذا يحكم عليه بمعيار الصدق والكذب.

* **الإنشاء** هو ما لا يصحّ لقائله أنّه صادق أو كاذب بحيث لا يمكن الحكم عليه بمعيار الصدق والكذب، ومن بين الأساليب الإنشائية نجد نوعان:

[1] سورة المائدة، الآية 75.

[2] ابن فارس، االصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدمه له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، لبنان، 1963، ص 199، نقلا عن خليفة بوحادي، مصدر سابق، ص 200.،

– **الإنشائي الطلبي**: وهو ما تمثل في أسلوب الاستفهام، التمني، الأمر...

– **الإنشائي غير الطلبي**: وهو ما تمثل في أسلوب التعجب، المدح، الذم...

ومن المعايير التي احتكم إليها البلاغيين العرب في الفصل بين الخبر والإنشاء نجد «معيار قبول الصدق والكذب، بحيث أن الخبر يقبل الصدق والكذب والانشاء لا يقبل ذلك، معيار مطابقة النسبة الخارجية، معيار إيجاد النسبة الخارجية، إذ أنه كان قصد الكلام يفيد دلالة حصلت في الواقع فهو خبر، وإذا كان قصده على أن ألفاظ المتكلم وجدت بها تلك النسبة الخارجية فهو إنشاء»[1].

ومن خلال النظر إلى هذه التمييزات بين كلّ من الخبر والإنشاء نجد أنها تحوي جانبا من البعد التداولي "خاصة فيما يتعلق بالنسب الخارجية التي تلتقي مع مبدأ القصدية الذي يعتبر محور الدرس التداولي فيما يخصّ نظرية الأفعال الكلامية"[2]. وبهذا نستنتج أنّ ثنائية (الخبر والإنشاء) توافق التداولية، ونجد أحمد المتوكل يقول: "من المعلوم أنّ الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز)، كما يدلّ على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء[3]".

كما نجد أن الأصوليون قد استنبطوا من ظاهرة الإنشاء والخبر الأفعال الكلامية وذلك جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يمول على أساسها كل من الأمر والنهي وغيرها من الأساليب الإنشائية.

[1] ينظر: علي محمود حجي الصراف، في البرجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 101.

[2] أحمد واضح، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي، رسالة دكتوراه، ص 258.

[3] أحمد المتوكل، قضاضا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 37.

ثالثا: أسلوب الأمر وأبعاده التداولية.

1) تعريفه:

معناه طلب حصول فعل من المخاطب لم يكن حاصلاً قبل الطلب، وذلك على وجه الاستعلاء والإلزام.

أما اصطلاحا: "صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبني عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء"[1].

2) أغراضه البلاغية وملامح التداولية فيها:

يتحدّد فعل الأمر وفق مجموعة من الصّيغ مثل: فعل الأمر "افعل"، واسم الأمر مثل: أنتم مأمورون بكذا، والقول المضارع المسبوق باللام، واستعمال الفعل مثل صه، والألفاظ المخصوصة الوجوب مثل: يجب، ينبغي، لابدّ من المصدر النائب عن فعل الأمر[2]، كما وأنّ الأمر قد يخرج من معناه إلى أغراض بلاغية أخرى تكون وراءه، وفي الجدول التالي سنبيّن بعض هذه الأغراض عن طريق مجموعة من الأمثلة:

[1] يحي بن حمزة العلوي، كتاب الطراز، مراجعة وضبط وتحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، ص 530.

[2] ينظر: أحمد واضح، مذكرة الخطاب التداولي، ص 279.

المثال	الشرح	الغرض
1/- قال تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"[1]	- إنّ الأمر هنا صادر من العبد إلى ربّه داعيا إيّاه.	الدعاء
2/- قال عمر لصديقه: لنذهب إلى الدار	- وهنا نلاحظ أن الآمر والمأمور في نفس الدرجة.	الالتماس
3/- قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"[2]	- وهنا الله تعالى يوجه عبده ويهديهم.	النصح والتوجيه
4/- قال تعالى: "اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصيرا"[3]	- وهنا الله سبحانه يهدّد عباده بالمآل المخيب والسيء ويعلمهم أنه بهم بصير.	التهديد
5/- قال تعالى: "فأتوا بسورة من مثله"[4]	- وهنا صيغة أتوا جاءت لتفيد الأمر ولكن سلكت غرضا آخر.	التعجيز
6/- قال تعالى: "وكلوا واشربوا حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر"[5]	- هنا المأمور يباح له فعل أمر كما يباح له تركه وهنا الله تعالى يأمر عباده بالأكل والشرب حتى آذان الفجر.	الإباحة
7/- قال تعالى: "فاصبر أو لا تصبروا"[6]	- وهنا الله تعالى سوى بين الفعل والترك.	التسوية
8- قال تعالى "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة"[7]	- وهنا الله تعالى يخيّر عباده بالزواج بواحدة أو اثنين أو ثلاث.	التخيير

[1] سورة النمل، الآية 19.

[2] سورة البقرة، الآية 282.

[3] سورة فصلت الآية 40.

[4] سورة البقرة، الآية 23.

[5] سورة البقرة، الآية 187.

[6] سورة الطور، الآية 16.

[7] سورة النساء، الآية 3.

إنّ من الأغراض المستخلصة التي قد يخرج إليها الأمر هي: الدعاء، الالتماس، النصح والتوجيه، التهديد، التعجيز، الإباحة، التسوية، التخيير.

والجدير بالذكر في هذا المقام هو أنّ هذا الخروج للأمر للأغراض المذكورة يجعله يتوافق مع تنظيرات الفكر التداولي، فمثلا في الآية الكريمة "اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصيرا"، استنتجنا أنّ الأمر خرج إلى غرض التهديد، أما إذا نظرنا إلى الجانب التداولي "نجدها تدخل ضمن الأفعال الكلامية غير المباشرة، لأنّ قوتها الإنجازية تخالف مراد المتكلم"[1]. لأنّ الآية الكريمة الغرض المتضمن منها هو التهديد وليس الأمر.

أمّا في المثال الأول فنجد أنّ الأمر قد خرج إلى قصد الدعاء لأنه مهما كانت مرتبة العبد الاجتماعية أو العلمية، فمن غير المعقول أن يأمر ربّه وخالقه. هذا ما يجعل هذه الصيغ المتتالية في الآية "ربي أوزعني أن أشكر" إنما هي أفعال كلامية غير مباشرة وغرضها يتطابق مع قوتها الإنجازية.

كما ونلحظ الجانب التداولي كذلك في الآية "فأتوا بسورة من مثله" بحيث أنّ أسلوب الأمر خلالها كان غرضه التعجيز الذي هو "الأمر بما لا يُطيقه المأمور"[2] والله تعالى في السورة تحدى الكفار بأنهم غير قادرين على الإتيان بسورة مثله (القرآن الكريم)، وبهذا يبيّن لهم عجزهم، فجاءت صيغة "أتوا" كمعنى ظاهر وظل التعجيز الغرض المتضمن من القول. وبالنظر إلى الآية السادسة، التي كان غرضها الإباحة «فإذا استحضرنا مقاييس الطروحات التداولية هاهنا ألفينا أن الغرض المتضمن للقول هو الإباحة وليس الأمر، حيث يغدوا هذا الأخير عنصرا متموضعا محصورا في فعل التلفظ

[1] ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1990، ص 117.

[2] مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003، حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم، شرح دروس البلاغة، شرح محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 2007، ص 227.

Locutionary Act الذي عده Austine مجموعة من الألفاظ تنتمي إلى جمل سليمة نحويا وحاملة لدلالة أو غرض معيّن»[1].

فالمستخلص أنّ كلّ هذه الأغراض التي يخرج إليها الأمر تأخذ مجرى تداولي في معناها الضمني، بالإضافة كذلك إلى كلّ من غرض "التمني، التخيير، التسوية، النّصح، والتوجيه... كلها أغراض تؤدي المنحى التداولي أيضا.

المبحث الثالث: ترجمة عبد القاهر الجرجاني.

عرّجنا في هذا المبحث إلى تقديم تعريف للعلامة الجرجاني، الذي ميّز البلاغة العربية، كما ميّز اسمه بحثنا هذا.

أولا: تعريفه.

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد، فارسيّ الأصل، وهو شيخ العربية الإمام النحوي والمتكلم الأشعري، ولد بجرجان، حوالي (400هـ)، وهي مدينة تقع بين طبرستان وخرسان، لم يبرح مدينته وسعى فيها لطلب العلم[2]، وهو واضع أسس البلاغة، والمشيّد لأركانها... وقد كان ذا عقلية ناضجة، وحسّ مرهف، وذوق بليغ، فأصبح عالما من أعلام الثقافة وإماما من أئمة النحو والبلاغة.[3]

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.

[2] البدراوي زهران، عبد القاهر الجرجاني لغويا، رسالة ماجستير، القاهرة، 1974، ص 3.

[3] ينظر: عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، ط1، بيروت، دار الجيل، 1993، ص 28.

ثانيا: أساتذته.

من الأساتذة الذين تتلمذ على يدهم الشريف الجرجاني نجد: أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي، كما أخد الأدب على يد القاضي الجرجاني، كما تأثر بكلّ من سبويه والجاحظ، وابن قتيبة، وقدامة بن جعفر...[1] حيث ترك آثارا مهمة في الشعر والأدب والنحو وعلوم القرآن من ذلك ديوان في الشعر وكتب عدّة في النحو والصرف، فهو يعتبر مؤسس البلاغة.

ثالثا: منهجه العلمي.

تبحر الجرجاني في علوم النحو واللغة والبلاغة، ووضع "الرسالة الشافية في الإعجاز"، لتأكيد عمله المنهجي في هذا الموضوع المهم، حيث رأى أنّ الفصاحة والبلاغة هما مصدر إعجاز القرآن وذلك عن طريق نظرية النظم التي نادى بها. كما نجده أنّه كان ضدّ فكرة تقديم اللفظ على المعنى برأيه أن الفصاحة ليست في اللفظة وإنما هي في العملية الفكرية التي تصنع تركيبا فصيحا من الألفاظ، بحيث شرح نظرية الصورة المجتمعة من اللفظ والمعنى، وذلك بالتكامل بينهما، كما كانت له دراسات أخرى إلى جانب هذه. وفضلاً عن هذا فقد كان على معرفة بلغات متعدّدة منها: (الفارسية، التركية، الهندية).

رابعا: نشأته.

نشأ عبد القاهر الجرجاني في أسرة فارسية، وعلى الرغم من ربقة حالها، فقد نشأ ولوعا بالعلم محبا للثقافة فأقبل على الكتب يلتهمها، وبخاصة كتب النحو والأدب، وكان رحمه الله يعتزّ بنفسه وعلمه، ويمقت التزلف والملق، رضي أن يعيش فقيرا بكرامته وعزّة نفسه شأن العلماء الذين يعرفون

[1] ينظر: عبد الله خضر حمد، التفكيكية في الفكر العربي القديم، جهود عبد القاهر الجرجاني أنموذجا، دار القلم للطباعة والنشر، ص 13 – 14.

أقدارهم، ويسمون بعلمهم على الدنيا وعرضها، وكان ذا ذوق مثقف، وحسّ لغويّ دقيق، فلمع نجمه في سماء النحو، واشتهر بأنه إمام النّحاة، كما اشتهر بين كتب التراجم بإمامته في النحو والبلاغة[1]. وكان عصره عصر حروب وفتن ودسائس ومغامرات بين طلاب الملك والسلطان، مصبوغا بالدماء، ومع ذلك كان العلم واحة السلام والأمن التي أوى إليها الجرجاني وغيره من العلماء.

خامسا: تلاميذه.

تميّز الأديب الجرجاني بحنكته وعلمه الواسع، حيث تصدر مجالس جرجان يفيد الراحلين إليه، حيث تتلمذ على يده مجموعة من الطلاب من أبرزهم نجد: علي بن يزيد الفصيحي، أبو زكرياء التبريزي، الإمام أبو عامر الفضل بن اسماعيل التميمي الجرجاني، أبو النصر أحمد بن محمد الشجري.

سادسا: مؤلفاته.

لقد خلف الجرجاني وراءه تراثا واسعا من العلم والأدب انطلاقا من حكمته وثقافته الواسعة وذلك من خلال المصنفات التالية:

* **أسرار البلاغة:** وهو كتاب خاص بعلم البيان.

* **دلائل الإعجاز:** ويعتبر هذا الكتاب هو زبدة العلامة عبد القاهر، ومؤلّف المشهور بين كتب النحو والبلاغة، قد حظي هذا الأخير بمجموعة من الشروحات وطبع أكثر من مرة منها ما صدر في 1902، ثم صححها الإمام محمد عبده والمحدث الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي في 1912 بالإضافة إلى طبعات أخرى في 1983 – 1992 – 2002.

هذان الكتابان هما ما تميز بهما الجرجاني وكانا أهم نتاج له.

[1] عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين، ص 29– 30.

* **المغنى:** ويقع في ثلاثين مجلدا، وهو شرح مبسوط لكتاب "الإيضاح" في النحو لأبي علي الفارسي.

* **المقتصد:** وهو ملخص للكتاب السابق "المغنى".

* **العوامل المائة في النحو:** تمت ترجمة هذا الكتاب إلى التركية، كما شرحه العديد من العلماء.

* **الرسالة الشافية:** وهو كتاب تحدث فيه الجرجاني عن إعجاز القرآن.

* **الإيجاز:** وهو كتاب مختصر لكتاب الإيضاح.

* **العمد في التصريف:** وهو كتاب في التصريف، تحقيق الدكتور بدراوي زهران.

* **التلخيص:** جاء فيه الجرجاني بشرح لكتاب الجمل.

* **الجمل في النحو:** تضمن هذا الأخير مسائل مختصرة في النحو.

* **المعتضد:** هو أيضا كتاب في إعجاز القرآن.

* **المفتاح في الصرف.**

* **درج الدرر في تفسير الآي والسور:** يغلب عليه الطابع البلاغي والنحوي والتفسير الموضوعي، يتميز بطابع الاختصار، وقد وصل الكتاب إلى خمس مجلّدات.

سابعا: وفاته.

ظلّ الجرجاني بمسقط رأسه حيث ولد ولم يغاد جرجان إلى أن وافته المنيّة سنة 471هـ، وقيل سنة 474هـ، الموافق لـ 1078 أو شباط سنة 1082 للميلاد.[1]

المبحث الرابع: تجليات التداولية عند الجرجاني

إنّ إعادة قراءة التراث اللغوي بفكر نيّر ومنهج قويم، في ضوء النظريات الحديثة أصبح أمرا ضروريا وذلك لمحاولة فهمه وسبر أغواره وإدراك خباياه، ومعرفة مواطن القوة والضعف فيه، ويتخصص هذا المبحث في محاولة استثمار النظريات اللغوية الحديثة في موروث العلامة عبد القاهر الجرجاني والتأصيل له في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: فالقارئ في مؤلفاته يجده قد تناول الدرس اللغوي من منظور مختلف إلى حدّ ما عن سابقيه، وخاصة من خلال جوهريته "دلائل الإعجاز" "وأسرار البلاغة"، إذ نجد أنه من خلال استلهامه التراث العربي وتمكنه من المعطيات الثقافية واللغوية استطاع صياغة الدرس النحوي من جديد. بحيث سعينا في هذا المبحث إلى محاولة التوصل إلى خيوط التلاقي بين دراسات عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، ومن خلال الدراسة تمكنا من إيراد البعض من التمظهرات التداولية عند الجرجاني نستخلصها في العناصر التالية:

أولا: القصدية

1) مفهوم القصد:

* "القصد: استقامة الطريق، قصدَ، يقصدُ، قصدًا فهو قاصد"[2].

[1] أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ط1، بيروت، وكالة المطبوعات للنشر، 1973، ص 16 – 17.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 2ط2، 1992، ص 524.

كما ورد عن بن فارس وبن سيّده وغيرهم من اللغويين والذين يحمل معنى استقامة الطريق والاعتماد والأم"[1].

أما أبو هلال العسكري يعرّفه قائلا: "قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره والإرادة مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضا إرادة الفعل في حال إيجاده فقط"[2]. وعليه فإن مصطلح القصد من القصد وهو الحافز الرئيسي في عملية الكلام وهو ما يراد في تصور نحاتنا القدامى، الغاية التواصلية التي يرد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، فالقصدية عند التداوليين مفهوم واسع وهي تمثل "جميع الأشكال المختلفة التي يُمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم"[3].

2) القصدية عند الجرجاني:

إن المتصفح لكتابي عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) نجدها تكاد لا تخلو صفحة بصفحة من مظاهر التداولية فيها وذلك لكونها تعود إلى مراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، أو مراعاة حال ضمن ما أطلقوا عليه الإفادة وهي ما يتحصله السامع من رسالة المتكلم، وكذلك في السياق الذي ينتج ضمنه الكلام ومدى نجاح العملية التواصلية. بحيث أنه لم يفت الجرجاني مراعاته للجانب الاجتماعي للغة، بحيث سعى لتوضيح المعنى وأغراض المتكلم، حيث نجده يقول في هذا الصدد: "إنّ الناس إنما يكلّم بعضهم بعضا، ليعرف السامع غرض المتكلم

[1] علي ضيدان ابراهيم، مفهوم القصد بين التراث الإسلامي والمنهاج الأوروبية الحديثة، عبد القاهر الجرجاني أنموذجا، مجلة الأستاذ العدد 2010، المجلد الأول، ص 94.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد ابراهيم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، 1997، ص 126.

[3] جون سيرل، كيف يعمل العقل، القصدية، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة البحرين، ع 12، 2006، ص 371.

ومقصوده"[1]. والقصدية أو الغرض لها دور بارز في فهم الرسالة وتوجيهها، إذ نجد الجرجاني يقول: "لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد، ولو كان الذي يكون غرض المتكلّم يعلم من اللفظ، ما كان لقولهم" ضرب كذا مثلا لكذا معنى، فما اللفظ "يضرب مثلا" ولكن المعنى، فإذا قلنا في قول النبيّ صلى الله عليه وسلم "إياكم وخضراء الدّمن"[2]. فقد قصد رسول الله من خضراء الدّمن "المرأة الحسناء في منبت السّوء"، هذا ما لا يظنه من به مسّ، فضلا عن العاقل.[3]

هذا ما يجعلنا نستخلص أنّ الجرجاني قد جعل وظيفة اللغة الأساسية هي إقامة التواصل بين المتكلم والمتلقي، وذلك عن طريق إدراك المقاصد من طرف السامع ليتم قبول اللفظ من المتكلم حتى يتحقق التكامل الذي يجعل اللغة لفظ معيّن من متكلم معيّن في سيام معيّن موجه لمخاطب معيّن لغرض تواصلي معيّن كما أشار إليها الجرجاني.

إنّ الجرجاني قد جعل البلاغة العربية بأقسامها (علم المعاني، علم البيان، علم البديع) علما واحدا وجعلها مرتبطة بالفصاحة والبلاغة والبيان، وخلال كتاباته "دلائل الإعجاز" و"الأسرار" هدف إلى إثبات إعجاز النص القرآني من خلال خروجه عن المألوف وعدوله عنه، وخلال كتابته لجوهريته خصّها بأبواب مختلفة، عدّدها وشرحها منها (التشبيه، الاستعارة، المجاز، الحذف، المسند والمسند إليه، الخبر والإنشاء...) كلها تسعى لتوضيح معالمها ومقاصدها ممثلا لكل منها بأمثلة تسهل الفهم والاستيعاب على القارئ.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، دار المدني بجدة، ط3، 1992، ص 357.

[2] ذكره العلوجي في كشف الخفاء (272/1) وقال: رواه الدارقطني في الأفراد، والعسكري في الأمثال وابن عدي في الكامل.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 280.

وفي ما يلي سنتطرق لدراسة قسمين من ما جاء في كتاباته، تجلى فيها الطابع التداولي المتمثل في القصدية، وهما التشبيه والمجاز.

أ– التشبيه:

وهو أحد آليات التعبير التي من شأنها أن تجعل الخفيّ جليّا والبعيد قريبا، ويعرفها الجرجاني في "أسرار البلاغة" قائلا: "أن تذكر كلّ واحد من المشبه والمشبه به، فتقول "زيدُ أسد" و"هند بدر" و"هذا الرجل الذي تراه سيفا صارما على أعدائك"[1]، فتتوضح أقسام التشبيه في قوله "الرجل الذي تراه سيفا صارما على أعدائك"، فنجد أن المشبه "الرجل"، المشبه به "سيف"، أي شبه الرجل بالسيف ووجه الشبه بينهما هو أصل المشابهة وهو "الصرامة"، ولذلك وجب ذكر كلّ من المشبه والمشبه به لعدم الخروج عن المقصود، وهو ما يختلف فيه التشبيه عن الاستعارة والتي يتم فيها حذف أحد الطرفين. وبهذا فالتشبيه كما أقرّ الجرجاني أنه يحتاج إلى تفكر وتدبر وإعمال للعقل في الوصول إلى المعنى المستلزم والمتضمن من القول لأن القصد لا يكون ظاهرا كما أشار التداوليون، كما نجد الجرجاني يورد مثالا آخر في قوله "هذه حجة كالشمس في الظهور"، وقد شبهت الحجة بالشمس في ظهورها، كما شبهت فيما مضى.[2]

وفي محاولة فهم المقاصد والتأويل لها قد يتعرض القارئ إلى نوعين من التأويل هما التأويل القريب والتأويل البعيد، فالقريب هو ما سهل على القارئ أو السامع الوصول إلى مقصده، فها هو يصف الكلام قائلا: "ألفاظه كالماء في السلاسة" و"كالنسيم في الرقة" و"كالعسل في الحلاوة"[3]. أما البعيد

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحرير أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط1، 1991، ص 321.

[2] المرجع نفسه، ص 90.

[3] ينظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 93.

فقد أوضحه الجرجاني بأنّه من يتطلب درجة أكبر من التأويل وهو ذكر فيه مثال: قول كعب الأشعري: "فكيف كان بنوا المهلّب فيهم ؟ قال: كانوا حماة التسرح نهارًا..."[1]، إذ نجد صعوبة للفهم والوصول إلى المقصود لذلك وجب التأويل والتفكير لبلوغ المعنى من قصد المتكلّم.

والمستخلص من ما سبق هو أنّ الجرجاني قد اهتم بدراسته "لأصل المعنى"، كما وقد تخطت دراساته إلى الدلالات الضمنية المستلزمة وهو يبيّن لنا علاقته مع الفكر التداولي الحديث.

ب– المجاز:

وهو كذلك من الأبواب التي طرقت في علم البيان، بحيث اعتمده الباحثون اللغويون في دراساتهم لإعجاز القرآن الكريم. وكان الحظ للمجاز عند الجرجاني بحيث استوفى الحديث عنه كتابيه المذكورين سالفا، مقدّما تعريفا له مقابل للحقيقة فقال: "كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وقوعا لا تسند فيه إلى غيره فهي "حقيقة"... أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع مواضعِه لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز"[2].

وهذا التعريف جاء في حدّهما للكلمة أما ما جاء به في حدّهما في الجملة فعرفهما بقوله: "... فكلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفادي بها على ما هو عليه في العقل، وواضع موقعه منه فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأوّل"[3].

[1] المصدر نفسه، ص 94.

[2] المصدر نفسه، ص 350 – 351.

[3] الجرجاني، أسرار البلاغة، المصدر السابق، ص 384.

وتطلعا على باب المجاز نجد أن الجرجاني قد قسمه إلى قسمين المجاز اللغوي والمجاز العقلي. فقد عرّف المجاز العقلي قائلا: "ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول دون اللغة، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجملة من حيث هي جمل لا يصح ردّها إلى اللغة ولا وجه لنسبتها إلى واضعها لأنّ التأليف إسناد اسم فعل، واسم إلى اسم، وذلك بشيء يحصل بقصد المتكلم فلا يصير (ضرب) خبرًا عن (زيد) بوضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا"[1]. وهو ما لا يتم فيه الخروج عن المسند والمسند إليه بل في علاقة الإسناد ومن الأمثلة التي ذكرها قوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾[2]. "فالمجاز في الآية ليس في لفظة "ربحت" بل في إسنادها للتجارة"[3].

أما ما قاله عن المجاز اللغوي: "واعلم أن المجاز على ضربين مجاز عن طريق اللغة ومجاز عن طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة، كقولنا (اليد) مجازا في النعمة و(الأسد) مجاز في الإنسان، وكل ما ليس بالسبع المعروف كان حكما أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة، لأنّا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له، ابتداء في اللغة وأوقعها على غير ذلك إما تشبيها وإما الصّلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه"[4]. فبعد تقسيمه للمجاز إلى قسمين عقلي ولغوي قسّم الثاني قسمين[5] نبينهما في المخطط التالي:

[1] المصدر نفسه، ص 408

[2] سورة البقرة، الآية 16.

[3] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 274 – 275.

[4] الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 408.

[5] ينظر المصدر نفسه، المجاز للتعرف على أنواع المجاز والاستعارة أكثر.

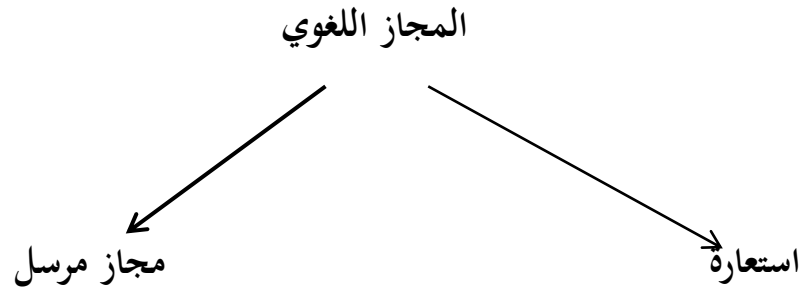

وكمثال عن المجاز المرسل نأخذ ما جاء به الجرجاني في قوله: "رعينا غيثًا والمقصود به هنا النبات"، إلاّ أن الغيث سبب في إنباته وبذلك تكون العلاقة القائمة بين طرفي المجاز هي السببية[1]، وما ذهب إليه الجرجاني يوافق ما جاء به علماء التداولية في أنّ المجاز يقوم على الانتقال من الدلالة الحرفية إلى الدلالة المستلزمة من سياق الكلام، وهو الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى كما أشار الجرجاني.

– والمخطط التالي يوضح المقاربة بين أفكر الجرجاني والتداولية.[2]

[1] ينظر المرجع نفسه، ص 397.

[2] مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اللسان القصد والتأويل في كتابات الجرجاني، مباركة مصطفاوي، زوبيدة قابوسة جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016- 2017.

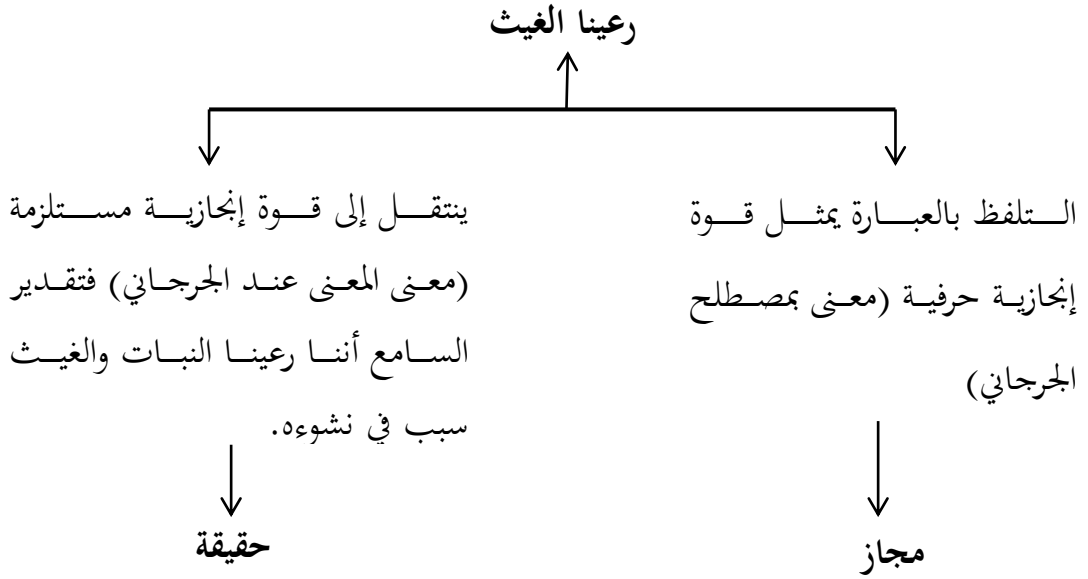

ثانيا: الأفعال الكلامية.

كما أسرنا سالفا أن الأفعال الكلامية هي من أهم النظريات التي تهتم بها التداولية، إذ نجد أن "جون أوستز" قد قسم الفعل اللغوي الكلامي إلى ثلاثة أفعال بعدما أكّد أنّ "فكرة معنى القول لا تكون إلا في حالة تمثيلية للعالم بمعزل عن تلفظه"[1] وهو يقصد به أن لكل لفظ بعد معيّن.

ونجد أن تقسيمه لهذه الأفعال مشابه لما جاء به الجرجاني وهو كما يلي:

1) فعل القول: وهو الذي ينطق به المتكلم، وقد قسمه أوستن إلى "الصوتي، التبليغي، الخطابي".

ففي فعل القول نجد الجرجاني قد فرق هو بدوره بين "نظم الحروف"، وهو ما يخصّ تنظيم أصوات الكلمة الواحدة، وبين نظم الكلام وهو متعلق بنظم الجمل والتراكيب بحيث يقول عن نظم المفردات من أصواتها: "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى،

[1] حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، دار الأمل، الجزائر، 2005، ص 125.

ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل افتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[1].

كما يقول في نظم الكلم: "فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك"[2] وأما عن تقسيمه الثالث فيقول: "ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[3]. وكان هذا قوله فيما يخصّ اعتبار الأجزاء مع بعضها.

هذه التقسيمات التي أوردها الجرجاني نجدها تلتقي مع تقسيم "أوستن" المتضمن في "فعل القول".

2) الفعل الإنشائي:

نجد أنّ أوستن قد قصد بالفعل الإنشائي إنجاز عمل ما وهذا ما يتعلق بتحقيق قصد المتكلم، وهو كما أشرنا إليه سابقا يتمحور عند الجرجاني في معنى المعنى إذ يقول الجرجاني: "وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[4].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

[4] المرجع نفسه، ص 45.

* **الفعل التأثيري:** وهو الذي بواسطته يحدث وجوب رد فعل وتأثيرا لدى المخاطب.[1]

– كما ونجد "سيرل" وهو تلميذ "أوستن" قد قسم الأفعال اللغوية حسب المخطط التالي:

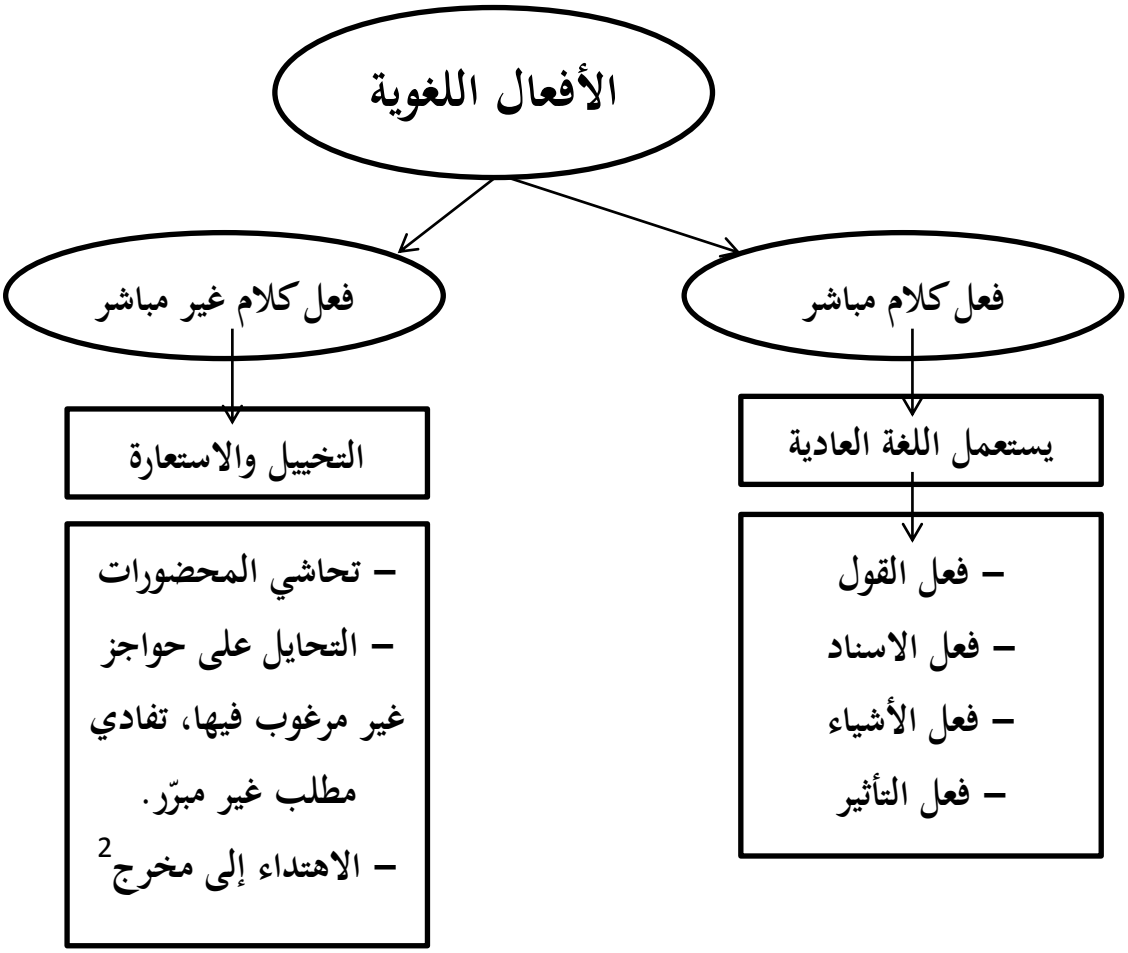

والجرجاني في دلائل الإعجاز قد قسّم بدوره الكلام إلى ضربين، ولكن لم يسميهما بنفس المصطلح إذ يقول: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض، بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت "خرج زيد"، وبالانطلاق عن

[1] جيلالي دلاس، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

"عمرو" فقلت: "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس، ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة"[1].

مما يجعلنا نستخلص أنّ الجرجاني والتداوليون قد اتفقوا على أنّ الأفعال المباشرة لا تحتاج إلى توضيح وهي سهلة يستطيع المتلقي الوصول إليها، أما الأفعال غير المباشرة وهي ما خالف معناها الأصل كما عرض الجرجاني في نظرية النظم أن ما خالف الأصل يستلزم غير ظاهر.

ثالثا: الأبعاد التداولية في نظرية النظم.

1) تعريفها:

– النظم لغة: "بمعنى الجمع والضم والربط والتأليف ونظم اللؤلؤ معناه جمعه في السلك ونظم الأمر على المثل، وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته والنظام ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره"[2].

– أما اصطلاحا: فالنظم تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض.

عالجت نظرية النظم محاسن التكلم وسعت لإظهار ما فيه من روعة وتأثير. والجرجاني قد اعتمدها في معالجته لقضية الإعجاز، حيث يقول: "معلوم أن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها بسبب بعض وجعل بعضها بسبب بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. وللتعلق بينهما طرقا معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بها، وذكر وجوه تعلق الكلام بعضها ببعض بأقسامه الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ثم يذكر مقصوده بالنظم بعبارة

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 173.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1994، ص 578 (مادة نظم).

أوضح فيقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها بالنطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل). أو هو ترتيب الكلام على طريقة معلومة وحصوله على صورة من التأليف مخصومة بحيث تقع الألفاظ مرتبة على المعاني المرتبة في النفس المنظمة فيها على قضية العقل"[1].

ويقول في النظم أيضا: "واعلم أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها".[2]

إنّ نظرية النظم نظرية اهتم بها عبد القاهر الجرجاني، وجعلها أساسها ترتكز عليه كلّ بلاغته وتدور حوله، بحيث أرسى دعائمها وثبت قواعدها، واعتمد عليها في معالجته لمختلف قضاياه منها (اللفظ والمعنى، الصور البيانية، إعجاز القرآن...).

2) من الأبعاد التداولية فيها:

أ– تداولية الحذف والافتراض المسبق:

يذكره الجرجاني قائلا: "فما من اسم أو فعل نجده قد حذف تم أصيب به موضعه، وحذف في الحال الذي ينبغي أن يحذف فيها إلا أنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى اضماره في النفس أولى وأيسر من النطق به"[3].

[1] ينظر أحمد مطلوب عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 51، مذكرة الأبعاد التداولية في نظرية النظم، محمد عبد الكريم الطيبي، حسان عبد الرحمان، جامعة أدرار 2017 – 2018.

[2] سعد سليمان حموده، دروس في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 162.

[3] ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة التداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2006.

كما وقال عنه: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ"[1]. فما أشار إليه من قوله أن الحذف ينبغي أن يتم في الموضع والحال الذي ينبغي أن يكون فيه ليؤدي المعاني التي تقتضيها الشروط.

*** حذف المبتدأ:**

"يرى الجرجاني أن من المواضع التي يطرد فيها الحذف للمبتدأ «القطع والاستئناف»، فيبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ"[2].

ومثال ذلك قوله:

– وعلمتُ أني يوما ذا ك مُنازلٌ كعبًا ونهدا

– قومٌ إذا لبسوا الحديـ ـد تنمروا حلقا وقدًّا[3].

وهنا نلاحظ وجود المظاهر التداولية في أمثلة الجرجاني التي استند إليها لأنه ومع حذف المبتدأ المتكلم يكون مدركا أن المتلقي ستكون له افتراضات مسبقة، تجعله يفهم المقصود من كلام المخاطب.

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147.

[3] عمرو بن معد يكرب في ديوانه المجموع، وشرح الحماسة للتبريزي 1:91، والحديد يعني الدروع والحلق، والقد: ترس من القد وهو الجلد و"تنمروا" كانوا كالنمور في أفعالهم في الحرب.

وما يؤكد ذلك المثال التالي:

– العين تبدي الحبّ والبُغضَا وتظهر الإبرام والنقضا.

– درّة، ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الجسد المنضى.

– غضبي، ولا والله يا أهلها لا أطعم البارد أو ترضى.

"يقوله في جارية كان يحبها، وسعى به إلى أهلها فمنعوها منه والمقصود قوله "غضبي"، وذلك أنّ التقدير "هي غضبي" أو "غضبي هي" لا محالة، ألا ترى أنك ترى، النفس كيف تتفادى من إظهار المحذوف"[1]. وذلك لأن المتكلم يفترض مسبقا تعلق المحذوف بذهن المخاطب والمخاطب دائم الحضور لهذا المحذوف.

***حذف الخبر:**

يقول الجرجاني: "فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به، ثم إنك إن عمدت إلى "إنّ" فأسقطتها وجدت الذي كان يحسن من حذف الخبر، لا يحسن أو يسوغ: فلو قلت: "... محل ومترحل وغيرها... وذلك "إنّ" كانت السبب في أن حسن حذفه الذي حذف من الخبر"[2].

وهذا القول قد جاء به معلقا على قول الأعشى:

– إنّ محلا وإن مترحلا وإنّ في النفس إن مضوا مهلا.

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص 317، 318.

*** حذف المفعول به:**

من المعاني التداولية التي يؤديها حذف المفعول به في القول هي:

حذف المفعول قصدا:

* "أن يفعل الفاعل" وهو يؤدي معنى فعل سابق أو لاحق، أي أن يفعل فاعل ما قاله أو ما يتبادر له من أفعال، وذلك لأغراض تداولية معينة كالإهمال أو التحدي أو التجاهل"[1].

* "كان منك ما يؤلم" ومعناه أن المفعول ليس مرتبطا بالفاعل فقط، وإنّما على الإطلاق أي ما يؤلم كلّ الناس وليس السامع فقط وذلك لأغراض يحدّدها السياق مثل: التذمر والاستياء"[2].

ب– معالم التداولية عند المتكلم والمخاطب:

نجد أن الثنائية المتكلم (المخاطِب) والمخاطَب (المتلقي)، قد لقيت اهتماما كبيرا عند الإمام عبد القاهر الجرجاني على اعتبار أنه لا يمكن من حدوث كلام بدون متكلم، فالمتكلم هو المنتج للكلام وباعثه والمخاطب هو الآخر تكتمل به العملية التواصلية.

ونجد أنّ الجرجاني قد أولى المتكلم عناية كبيرة في كتابه دلائل الإعجاز في تنظيره لمفهوم "النظم"، ففي حديثه عن الخبر ركز على المتكلم باعتباره المخبر والمعبر عن الأغراض والمقاصد، فيقول "كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته"[3]. كما يدعو في كتاباته إلى ضرورة توخي معاني النحو لاستقامة النظم، حتى يستقيم المعنى للمتكلم إذ يقول: "هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنّك ترتب المعاني أولا في

[1] ينظر عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص 77.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 78.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 487.

نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأن لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"[1]. وهذا كله ما يظهر جليا في حديثه عن الاستعارة، الكناية،... فالمتكلم يلعب دورًا بارزًا في العملية التواصلية، والجرجاني قد ركز على مقاصد المتكلم التي يتلقاها المخاطب، وبدورها التداولية اهتمت بالمتكلم والمخاطب كما سبق الإشارة إليها واهتمت بمقاصد المتكلم وأغراضه.

إنّ نظرية النظم في مضمونها قد اتصفت بمجموع المبادئ التداولية (القصدية، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري، متضمنات القول...) في ثناياها وأثناء معالجتها للعديد من الظواهر التي هي بدورها كان لها جانب تداولي منها (أساليب التقديم والتأخير وأغراضها).

فالجرجاني قد ربط بين النظم والمتكلم والمتلقي، فوضع شروطا للمتكلم، وكذلك خصّ المتلقي بأن يكون عالما بلغة النص الذي يتلقاه إذ يقول: "واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لا يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمّل الكلام فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه"[2]. بحيث نادى الجرجاني بضرورة فهم المتلقي للرسالة الموجه له من المتكلم وكما يجب على المتكلم مراعاة السامع من الجانب الفكري والثقافي، حتى يتمكن من فهم الخطاب، هذا ما أجاز الحذف في الجملة، والاتساع والاختصار والتقديم والتأخير وغيرها من الظواهر اللغوية التي وردت في دلائل الجرجاني.

[1] المصدر السابق، ص 416 – 417.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 190 – 191.

وخلاصة الفصل يمكن القول أن الدرس التداولي مع حداثة ظهوره إلا أنّ له علاقة وجذور مع الدرس البلاغي العربي القديم ولاسيما عند العلامة عبد القاهر الجرجاني فقد بدا واضحا من خلال تقفي بعض المظاهر التداولية في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" أن اللسانيات الحديثة تكاد تكون متأثرة بالدرس اللغوي القديم.

خاتمة

وختاما لبحثنا هذا نستخلص النتائج التالية:

* إن التراث بمختلف أنواعه «مادي، معنوي، فكري» يعتبر مصدر أساسي للمجتمع والدعامة التي يرتكز عليها لسيرورة الحياة.

* إنّ التراث البلاغي قد تميّز ببلاغيين كثر، كان لهم دور كبير في إرساء معالم البلاغة أبرزهم: العلامة عبد القاهر الجرجاني.

* قد اعتمدت البلاغة العربية على فكرة لكل مقام مقال، وعملت على البحث في إيصال المعنى للمخاطب.

* إنّ التراث البلاغي العربي قد أفاد الدراسات اللسانية الحديثة، كالتداولية وذلك لاشتراكه معها في بعض القواعد التي ساهم كلاهما في معالجتها، كما نجد البلاغة العربية هي الأخرى قد انتفعت من هذا الدرس التداولي واعتبرت العلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر.

* نجد التداولية قد نهلت معالمها من مختلف العلوم إلى جانب البلاغة منها: علم الدلالة، علم اللغة الاجتماعي، علم اللغة النفسي.

* كما استخلصنا في البحث أن التداولية تتميز بأنواع ومهام تتلخص في دراسة استعمال اللغة وفي كيفية إيصال المعنى الصحيح للمتلقي في العملية التواصلية.

* أكّد البحث مكانة الأفعال الكلامية في التداولية وأهميتها باعتبارها اتجاه مهم فيها.

* لقد تجلى موضوع التداولية عند العرب القدماء في مصطلح السياق.

* إنّ التداولية قد ارتكزت على مجموعة من الاتجاهات تمثلت في اقتراح "كربي، جورج كيلبر، جاك موشلر".

* تتميز النظرية التداولية بمجموعة من القضايا والمباحث منها:

1) الإشاريات.

2) الاستلزام الحواري.

3) الافتراض المسبق.

4) السياق.

5) القصدية.

6) النظرية الحجاجية.

* من مجموع التعريفات المقدمة عن التداولية نجد أنها ارتبطت بفكرة الاستعمال اللساني بحيث هي: " دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل".

* استنتجنا أن الأفكار اللسانية التي تجلت في الدراسات الحديثة توجد لها إرهاصات أو مقابلات في البحث اللغوي العربي.

* إن الطرح البلاغي قد استجاب للطرح التداولي في معالجة أضرب الخبر وهو ما يخص (متضمنات القول).

*كما أن كلا من الفكر التداولي والبلاغة يلتقيان في تحديدهما للسياق في الكلام.

* يختص العلمان بدراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم أثناء الخطاب.

* تلتقي كل من التداولية والبلاغة في ظاهر الأفعال الكلامية أو المعروفة قديما عند البلاغيين "بالخبر والإنشاء".

* إن البلاغة العربية بمختلف علومها (البيان والمعاني والبديع) تتجه بآلياتها وقضاياها نحو أفق تداولي صريح لا غبار فيه، وهو ما اتضح لنا من خلال الأسس التداولية التي تجلت في القضايا البلاغية (الخبر والإنشاء، الكناية، الأسلوب، الأمر).

* ارتبط علم البيان عند الجرجاني بمفهوم عام في الدرس التداولي ألا وهو الاستلزام التخاطبي فما المجاز والكناية إلا عدولا عن المألوف وخروجا من المعنى الظاهر إلى معنى مستلزم يصله المخاطب بمساعدة المقام.

* كلّ من الدرس البلاغي عند الجرجاني والدرس التداولي يتقاطعان في كونهما اهتما بدراسة المعاني الضمنية أو معنى المعنى عند الجرجاني.

* توفي العلامة البليغ عبد القادر الجرجاني سنة 471هـ.

* وتجنبا للتكرار اكتفينا بهذه النتائج فقط كما ووجب علينا الإشارة إلى أنّ هذا البحث واسع المجال لازال يحتاج إلى دراسات أخرى أكثر دقة آملين ذلك في المستقبل، والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم برواية ورش.

ثانيا: المعاجم والقواميس

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 11، ط3، 1994.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 2، ط2، 1992.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد 5، ط1، 1863.

- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ج1، 1998.

- بطرس البستاني، "قاموس محيط المحيط: ، تيبو، برس، ساحة رياض الصالح للطبع والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1987.

ثالثا: الكتب

- إبراهيم مذكور، "مجمع اللغة العربية"، دار النحوي للطبع والنشر، جمهورية مصر العربية، د.ط، 1989.

- ابن فارس أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر 1979.

- ابن فارس، االصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدمه له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، لبنان، 1963.

- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحرير عبد السلام هارون، القاهرة، ط3، 1945.

- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد ابراهيم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، 1997.

- أبي الفرح قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

- أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ط2، مطبعة السعادة بمصر، 1955.

- أبي هلال العسكري، الصناعتين، تحرير علي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986.

- أحمد المتوكل، قضاضا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، 1995.

- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ط1، بيروت، وكالة المطبوعات للنشر، 1973.

- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي حروج، مكتبة ناشرون، لبنان، بيروت، ج1.

- الجلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- الحسن عبد الله بن سهل أبي هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحرير مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 198، ج 2.

- الزاوي نغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005.

- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر (د.ت)، ج1.

- السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

- السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1990.

- السيّد أحمد خليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1968.

- الشنفري الأزدي، شروح لامية العرب، دار الأفاق الجديدة، القاهرة، ط1، 2006.

- المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، موقع الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد شيباني مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، نشر دار طليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليوز 2003.

- أوريكيوني، فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة محمد نظيف (المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2007.

- بدوي طبانة، دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث.

- بوجمعة بويعيو وآخرون، "توظيف التراث في الشعر الجزائري منشورات مخبر الأدب العربي القديم والحديث"، عنابة، الجزائر، ط1، 2007.

- جان موشلر، آن ربول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مر: خالد ميلاد، در سيناتر، تونس، 2010.

- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

- جورج بول وجورج براون، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، 1997.

- جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2013.

- حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم، شرح دروس البلاغة، شرح محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 2007.

- حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، دار الأمل، الجزائر، 2005.

- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

- د. شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي 94 شارع عباس العقاد، مدينة نصر، ط2، 1996.

- سعد سليمان حموده، دروس في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

- سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والموضوع، عالم الفكر، المجلد 35، العدد 3، يناير، مارس، 2007.

- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأداب، القاهرة، 2005، ط1.

- سميح أبو مغلي، علم الأسلوبية والبلاغة، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2011.

- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 1992.

- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

- عبد الرحمن بن حسن حنبكة الميداني، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، ج1، 1996.

- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة التداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2006.

- عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، ط1، بيروت، دار الجيل، 1993.

- عبد العزيز عتيق، كتاب علم المعاني، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحرير محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحرير محمود شاكر، مطبعة المدني، دار المدني، جدة، ط3، 1992.

- عبد الله خضر حمد، التفكيكية في الفكر العربي القديم، جهود عبد القاهر الجرجاني أنوذجا، دار القلم للطباعة والنشر.

- علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي، النكت في إعجاز القرآن، (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف، ط3.

- فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب (د.ط)، 2000.

- فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986.

- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سورية، ط1، 2007.

- مجاز القرآن، (تحقيق فؤاد سزكين الخانجي)، ط2، 1970/1390، ج1.

- محمد أبو لحية، الأسلوب البلاغي في القرآن الكريم، الجزائر، جامعة لخضر، باتنة، 2009.

- محمد عبد الجابري، "التراث والحداثة"، المركز الثقافي، د.ط، الدار البيضاء، المغرب، 1992.

- محمد مهران رشوان، "مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2.

- محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2002.

- محمود حجي الصراف، في السرجمانية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

- مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003.

- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

- مهدي صالح السامرائي، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق، 1977.

- نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، دار الكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2009.

- هنريش بليث، البلاغة نحو نموذج سيميائي لتحليل النصّ، ترجمة محمد العمري، أفريقيا، الشرق، 1999.

- يحي بن حمزة العلوي، كتاب الطراز، مراجعة وضبط وتحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أحمد واضح، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران، 2012.

- البدراوي زهران، عبد القاهر الجرجاني لغويا، رسالة ماجستير، القاهرة، 1974.

- مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اللسان، القصد والتأويل في كتابات عبد القاهر الجرجاني، مباركة مصطفاوي، زبيدة قابوسة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016-2017.

- مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، نادية جرمان، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2014 ، 2015).

– المحاضرات:

- خديجة بوخشة، محاضرات في التداولية، المرجعية المعرفية للسانيات التداولية.

- دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق 1987.

- عبد القادر بقشي، محاضرات في مادة تحليل الخطاب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2009.

– المقالات والمجلات:

- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.

- آن روبل، مقال سابق، La pragmatique à la conqête du nouveau domaine.

- باديس لهويمل، البلاغة والتداولية، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب. العدد الثاني، 2017.

- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، العدد السابع، 2011.

- بول غرايس، مقال سابق، «Logic and conversation »

- جاك موشلر، آن روبول « Dictionnaire encyclopédique de pragmatique » Seuil, 1994

- جون سيرل، كيف يعمل العقل، القصدية، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة البحرين، ع 12، 2006.

- عمار لعويجي، علاقة البلاغة بالتداولية، جامعة سكيكدة، مجلة علوم اللغة العربية وأدابها، جامعة الوادي.

- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين، المصطلح والمفهوم، الإحياء، مجلة تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25،، 2007.

- المراجع الإلكترونية:

- الزغلول، سلطان، (المقصدية)، نظرية المعرفة وأفاق اللغة والأدب، ملحق الثقافة، صحيفة الرأي 20 أبريل 2012، على الموقع: http://www.alrai.com/article/507251.html.

- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الباب الثالث، الكناية تعريفها وأنواعها، 2017 www.himdawi.org.

- مقال: ما هو علم البلاغة https:/mawdoo3.com.

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

المقدمة ..... أ–د

المدخل: التراث البلاغي

أولا: تعريف التراث عامة 7

ثانيا ملامح حول التراث البلاغي العربي 9

1– مصدر البلاغة 9

2– تعريف البلاغة العربية 12

3– إشكالية أساس البلاغة 14

أ– أساس البلاغة اللفظ 14

ب– أساس البلاغة المعنى 15

ج– أساس البلاغة التكامل بين اللفظ والمعنى 16

4– كتب من التراث البلاغي العربي..... 22

ثالثا: انقسامات البلاغة وتطوّرها..... 23

1– علم المعاني..... 25

أ– الإيجاز..... 25

ب– الإطناب..... 26

ج– المساواة 27

2– علم البيان 27

أ– التشبيه 27

ب– المجاز 27

ج– الكناية 28

3– علم البديع 28

أ– محسّنات معنوية..... 28

ب– المقابلة..... 28

الفصل الأول: التداولية بين النشأة والتطور

تمهيد..... 34

المبحث الأول: ملامح حول الفكر التداولي..... 36

أولا: نشأة المصطلح..... 36

ثانيا: تعريف التداولية..... 40

ثالثا: أنواعها 46

المبحث الثاني: التداولية روافدها، اتجاهاتها ومهامها. 47

أولا: روافد التداولية..... 47

أ– الفلسفة التحليلية..... 48

ب– السيميائيات والذرائعية..... 51

ج– نظرية التواصل..... 53

د– العلوم المعرفية..... 54

ثانيا: اتجاهات التداولية..... 55

أ– اقتراح كرني Grunig..... 55

ب– اقتراح جورج كيلبر..... 56

ج– اقتراح جاك موشلر وآن ربول..... 57

ثالثا: مهام التداولية..... 58

المبحث الثالث: المباحث الأساسية للتداولية وأهميتها..... 60

أولا: المباحث الأساسية للتداولية..... 60

1– الإشاريات..... 60

2– الافتراض المسبق..... 62

3– متضمنات القول..... 63

4– نظرية الاستلزام الحواري..... 64

5- الأفعال الكلامية..... 66

6- القصدية..... 68

ثانيا: أهمية النظرية التداولية..... 70

الفصل الثاني: الأسس التداولية في الدرس البلاغي والعلاقة القائمة بينهما الجرجاني – أنمودجا–.

تمهيد..... 75

المبحث الأول: علاقة التداولية بالدرس البلاغي..... 76

المبحث الثاني: الأسس التداولية في البلاغة..... 82

أولا: الكناية ومبدأ التأدب..... 82

ثانيا: الخبر والإنشاء وعلاقتهما بالأفعال الكلامية..... 85

ثالثا: أسلوب الأمر وأبعاده التداولية..... 87

1) تعريفه..... 87

2) أغراضه البلاغية وملامح التداولية فيها..... 87

المبحث الثالث: ترجمة عبد القاهر الجرجاني..... 90

أولا: تعريفه..... 90

ثانيا: أساتذته..... 91

ثالثا: منهجه العلمي..... 91

رابعا: نشأته..... 91

خامسا: تلاميذه..... 92

سادسا: مؤلفاته..... 92

سابعا: وفاته..... 94

المبحث الرابع: تجليات التداولية عند الجرجاني..... 94

أولا: القصدية..... 94

1) مفهوم القصد..... 94

2) القصدية عند الجرجاني..... 95

ثانيا: الأفعال الكلامية..... 101

ثالثا: الأبعاد التداولية في نظرية النظم..... 104

1) تعريفها..... 104

2) من الأبعاد التداولية فيها..... 105

الخاتمة 112

قائمة المصادر والمراجع 116

الفهرس. 126

ملخص

ملخص:

إنّ المذكرة المطروحة بين أيدينا تعالج موضوع الفكر التداولي في التراث البلاغي العربي، آخدين بعين الاعتبار تعريف كلّ من المصطلحين "البلاغة" و"التداولية"، حتى تتوضح المفاهيم للقارئ مؤكدين على العلاقة بينهما المتمثلة في اللغة، باعتبار التداولية تدرس اللغة وقت الاستعمال والبلاغة في المعرفة باللغة أثناء الاستعمال ممثلين لها بذكر أهم تجليات التداولية تنظيرا وممارسة في فكر البليغ عبد القاهر الجرجاني.

الكلمات المفتاحية: البلاغة – التداولية – اللغة – المتكلّم – المتلقي.

Résumé :

La présente note traite du sujet de la pensée délibérative dans l'héritage rhétorique arabe, en tenant compte de la définition à la fois des termes «rhétorique» et «délibératif», de sorte que les concepts deviennent clairs pour le lecteur, en insistant sur la relation entre eux représenté dans la langue, considérant les études de langage délibératives le temps d'utilisation et la rhétorique Dans la connaissance de la langue pendant l'utilisation, représenté par la mention des manifestations les plus importantes de la théorie et de la pratique délibérative dans la pensée d'al-Balighi Abd al-Qaher al-Jarjani.

Mots clés: rhétorique - délibératif - langage - locuteur - récepteur

Summary:

The present note deals with the subject of deliberative thought in the Arab rhetorical heritage, taking into account the definition of both the terms “rhetoric” and “deliberative”, so that the concepts become clear to the reader, stressing the relationship between them represented in language, considering deliberative language studies the time of use and rhetoric. In knowledge of language during use, represented by mentioning the most important manifestations of deliberative theory, theory and practice in the thought of al-Balighi Abd al-Qaher al-Jarjani.

Key words: rhetoric - deliberative - language - speaker - receiver.